تعليقات

الشيخ صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

حفظه الله تعالى

على

عَلَى فُصُولٍ

في فَضلِ العِلمِ وأدبه

مِن كِتَابِ

الذَّريعَةِ إِلَى مَكَارِمِ الشَّرِيعَةِ

للرَّاغِبِ الأَصفَهَانِي

رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة

النُّسخة الإلكترونيَّة (١)

الشيخ لم يراجع التفريغ

بالتنسيق مع موقع: http://www.j-eman.com

بسم الله الرَّحمٰن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الحمدلله وحده والصلاة والسلام علىٰ من لا نبي بعده، سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه، وأشهد ألا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له شَهادة العبادة والتوحيد، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله شَهادة الاتباع والتجريد.

أما بعد..

فهٰذا هو **البرنامج الخامس** من برامج الدعوة والإرشاد قد سبقه أربعة برامج هي:

برنامج المحاضرات العامة.

و برنامج المواعظ الحسان.

وبرنامج الدرس الواحد.

وبرنامج اليوم الواحد.

وهٰذه الليلة هي فاتحة دروس **برنامج منتخب الأبواب والفصول.**

وهٰذا البرنامج فكرته هي: إفراد فصول منتخبة من أصول مُنتَجَبة، ومنبعها المطوّلات التي تضيق الأوقات عن قراءتها أو إقرائها ولا يرتفع إليها إلا العُصبة أولو القوة وقليل ما هم.

وحقيق بمن ارتقىٰ إليها أن يستخرج من طيّاتها ما يقصّر طريق الطلب ويُمد التحصيل من الأبواب والفصول المحررة النفيسة، ولاسيما ما يوجد في غير مظنَّتِه.

ويُعلم بما مضىٰ أن عمُدَ العلوم والفصول من المتون أنها ليست محلًّا للإقراء في هٰذا البرنامج، فلا يُقرأ مثلا كتاب الطهارة من «عمدة الأحكام»، ولا باب الثلث من «الرحبية»، ولا باب العام من «مرتقىٰ الوصول» وهلم جرا.

وغاية هٰذا البرنامج هو توجيه الأنظار إلىٰ نخب علمية تختار من بطون المطوّلات، وفي ذلك تحبيب لسرد المطوَّلات وكسر لحاجز الرهبة منها وزيادة حظ المتعلمين من حصيلة الفقه في الدين.

وزمن برنامج منتخب الأبواب والفصول هو أربعة أيام في كل عام بإذن الله، تكون في طليعة الفصل الدراسي الثاني تقرأ فيه الأبواب والفصول المنتخبات عِقِب صلاة المغرب والعشاء، ويبدأ الدرس بعد خمس وثلاثين دقيقة من صلاة المغرب، وسبيل الاستفادة من البرنامج يقال فيه ما تقدّم قوله في البرامِج المُشَاكِلة له من العناية بحضور الدرس بقلب حاضر، وتعليق الفوائد ومراجعة تلك الفوائد الموجودة في الكتاب نفسه أو المنشورة في تعاليقه إذا رجع الإنسان إلىٰ دار إقامته، فيتحفّظ تلك الفوائد التي قيّدها

ويرصدها برقم الصفحة في صدر الأوراق البيضاء في مذكرته أو كتابه، وإذا أحب أن يضع إشارة أثناء قراءة الكتاب إلىٰ تلك الفوائد فهو مما يسهل عليه اقتناصها بعد ذلك.

وأما كيفية إدارة الدرس، فقبل الشروع في قراءة كل كتاب نقدم بإذن الله ذكر مقدمتين نافعتين:

الأولىٰ: تتضمن التعريف بالمصنِّف.

والثانية تتضمن التعريف بالمُصنَّف.

ونقتصر علىٰ منهج محدد تعرف خبره من أول درس، ومنفعة ذلك عظيمة كما سبق، إذ معرفة قدر المقروء مُصنِّفا ومصنَّفا مما يزيد الرغبة فيه، ويُعلَّقُ علىٰ المقروء بألطف إشارة وأقصر عبارة، فإن الأمر كما قال الوزير بن هُبيرة رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في كتاب «الإفصاح»: (**إن من آفة التعليم إكثاره بحيث تعجز القلوب أن تعيَه**) يعني أن تفهمه، فإذا أُكثر علىٰ القلب إلقاء المعلومات فإنها تكلُّ عن فهمها ودركها، ولهٰذا فإنَّ التعليم غايته إيصال الخلق إلىٰ أمر الشارع، وليس غايته أن يُشهِد المعلم الخلقَ محفوظه ومفهومه، فإنه إذا دار مع هٰذه الغاية أضرّ بالمتعلمين كما سيأتي في درس الليلة.

وفاتحة هٰذه الدروس هي فصول منتخبة من «**كتاب الذريعة إلىٰ مكارم الشريعة**» لأبي القاسم الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ.

وهٰذه الفصول تدور رحاها حول العلم والتعليم وهي فصول عظيمة النفع جليلة القدر منطوية في ثنايا هٰذا الكتاب يغفل عنها أكثر الناس، لقلة اطلاعهم علىٰ المطوّلات أو سبْق الوهُمِ إلىٰ أذهانهم بأن مثل هٰذا الكتاب لا يدّخر فيه مثل هٰذه النفائس.

إذا عُلم هٰذا فإنا نقول مستعينين بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في تَقدِمة درس الفصول المنتخبة من «كتاب الذريعة».

المقدمة الأولىٰ: التعريف بالمصنف وتنتظم في ستة مقاصد.

المقصد الأول: جرُّ نسبه: هو الشيخ العلامة الحُسين بن محمد بن المُفَضّل الأصبهاني وقيل: الحسين بن المفضل بن محمد، وقيل: الحسين بن الفضل، وقيل: المفضل بن محمد، في أقوالٍ أربعة أشهرها الأول، فقد حكاه جماعة من القدماء منهم الذهبي والصَّفدي رحمهم الله، ويُكْنىٰ بأبي القاسم ويلقب بالراغب الأصفهاني، ويجوز في الأصفهاني أن تكون بالفاء ويجوز أن تكون بالباء، لأنها أعجمية عُرّبت فاستحالت إلىٰ هذين الحرفين المتقارب مخرجهما.

المقصد الثاني: تاريخ مولده: ولد في مستهل رجب سنة ثلاثٍ وأربعين بعد الأربعمائة كما وجده الأستاذ عدنان الجَوْهَرجي في طُرّة نسخة خطيّة من كتاب «مفردات القرآن»، كُتبت سنة تسعٍ بعد الأربعمائة يقال: إنها بخط الراغب نفسه، محفوظة في مكتبة الأستاذ محمد لطفي الخطيب في دمشق،

وهٰذه فائدة لم تشتمل عليها الكتب التي ترجمت للراغب الأصفهاني رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ.

المقصد الثالث: جمهرة شيوخه: إن خبر حياة أبي القاسم الأصفهاني غابت كثير من معالمه، فلم يُذكر في ترجمته أحد من شيوخه، والمقطوع به عند أهل الإسلام، أن العلم فيهم لا يؤخذ إلا عن شيخ معلم، ونحن، وإن لم نطلع علىٰ شيء من ذلك، لكننا نجزم بأن قاعدة العلم في هٰذه الأمة تقتضيه.

المقصد الرابع: جمهرة تلاميذه: والقول فيه كسابقه، إذ لم يُذكر أحدٌ من تلاميذه في كتب التاريخ التي ترجمت له.

المقصد الخامس: ثَبَتُ مصنّفاته: صنّف أبو القاسم الأصفهاني رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ كتبا نفيسة تدل علىٰ علم جليل، منها «المفردات في غريب القرآن» وهو أجلّ كتبه و«جامع التفسير» و«مُحاضرات الأدباء»، و«تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين»، و«الذريعة إلىٰ مكارم الشريعة» وهو كتاب هٰذا الدرس.

المقصد السادس: تاريخ وفاته: توفي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في أوائل المائة الخامسة كما قاله السيوطي، وفي ذلك نظر لمن وقف علىٰ أخبار متفرقة منثورة في كتبه، تدل علىٰ أنه قد توفي قبل هٰذا، إلا أن من ترجمه لم يأتِ في ذلك بما يُشْفي، بل الأمر كما فعل الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في «سير أعلام النبلاء» أنه عده في الطبقة [الرابعة والعشرين]، وهي التي وقعت وَفَيَات أصحابها بين سنة أربعين وأربعمائة وانتهت إلىٰ مشارف سنة سبعين وأربعمائة، وتردد الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في تعيين سنته، واكتفىٰ بإثباته في هٰذه الطبقة وختم قوله بالمشيئة إعلامًا بأنه لم يقف علىٰ نص قاطع في تعيين وفاة أبي القاسم الأصفهاني رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ.

وهٰذا العَلَم مع شهرته بقيت كثيرٌ من أخباره مغمورة لأن كثيرا من قرون الأمة خبت فيها نار علم التاريخ والسير، فتجد أعلاما نبلاء وعلماء فضلاء لهم أيدٍ سابقة وفواضل سابغة في العلم والإفادة والنفع، ثم لا تجد شيئا من تراجُمهم؛ بل إنما تتطلب ذلك بالمنقاش، لعلك تجد شيئًا فلا تجد إلا حرفا بعد حرف، ومن ذلك عالم السَّراة مسفر بن عبد الرَّحمٰن الدَوْسري رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ وهو من علماء القرن الثالث عشر، وكان له أثر عظيم في تلك المنطقة وكان يختم إقراء الكتب الستة كل سنة يمليها بنفسه مع التعليق عليها، قال تلميذه أحمد الثاني بن عبد الخالق الحفظي: (وقد رأيته وقد جاوز التسعين وهو علىٰ جلَد وقوة في إملاء العلم).

وقد توفي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ عن عشرين ومائة سنة عام ألفٍ ومائتين وسبعين، ولا توجد ترجمة له أبدا، وإنما هٰذه أشياء ملتقطة من بعض الأوراق المتفرقة في بعض المكتبات الخاصة، فعظيم أثر هٰذا العالم في تلك البلاد، وكونه ممن نقل دعوة المجدد محمد بن عبد الوهاب عن طريق بعض تلاميذه مثل عبد الرَّحمٰن بن حسن آل الشيخ، وحسن بن حسين بن محمد بن عبد الوهاب، وما كان له من أثر في دولة آل

عائض ومع ذلك لا تجد له ترجمة.

والمقصود الإعلام بأن كثيرا من التراجم يحتاج فيها الإنسان إلىٰ تعب كثير، ومنها ترجمة الراغب الأصفهاني رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ، وإنما ذكرت هٰذا مثلا، وإلا فالعلماء خاصة في القرن الماضي والذي قبله كثر في هٰذه البلاد وبلاد اليمن وبلاد مصر وغيرها.

المقدمة الثانية: التعريف بالمصنِّف، وتنتظم في ستة مقاصد.

المقصد الأول: تحقيق عنوانه: اسم هٰذا الكتاب هو «الذريعة إلىٰ مكارم الشريعة» والمراد بالذريعة الوسيلة المفضية الموصلة إلىٰ المقصود.

المقصد الثاني: إثبات نسبته إليه: لا غَروَ أن هٰذا الكتاب هو مما خطته يد أبي القاسم الأصفهاني وأبدعته قريحته، ويشهد علىٰ ذلك تتابع نسخ خطيّة عدّة للكتاب في نسبته إليه دون غيره، كما أن جماعة ممن ترجم لأبي القاسم الأصفهاني ذكروا هٰذا، ولا نعلم أحدا ادّعاه لنفسه ولا ادُّعِي لغيره، فالظاهر من هٰذه الدلائل أنه مجزوم بالنسبة إليه.

المقصد الثالث: بيان موضوعه: من المعاني المنتظمة الدالة علىٰ كمال الشريعة، وإحاطة الشارع سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بمقاصد صلاح الدارين، ما يسمىٰ بمكارم الشريعة أي محاسنها، وهي ما انتظم فيها من الصفات السابقة الدالة علىٰ الرحمة والعلم والحكمة وغيرها من المعاني الشريفة، وسبق أن الذريعة هي الوسيلة الموصِلة، وهٰذا الكتاب هو وسيلة موصلة إلىٰ الوقوف علىٰ مكارم الشريعة، وذلك ببيان أحوال الإنسان وأنواع قُواه ووجوه كماله ونقصِه، فهو دائر حول الخَلق الإنساني وما له من خُلُق.

المقصد الرابع: ذكر رُتبته: يا إخوان إذا صار الإنسان في مجلس الدرس فهو ينشغل بما يلقىٰ إليه، أنا الآن **لا أتحدث إلىٰ مجموعكم أنا أتحدث إلىٰ جميعكم**، يعني كل واحد منكم أنا أتكلم إليه، وإذا تكلم إليك إنسان فمن الأدب أن تصغي إليه، ولذلك لا يسوغ أن ينصرف الإنسان إلىٰ غير معلمه، سواء بسؤال قرينه المجالس له، أو بالرد علىٰ الهواتف الجوّالة، فينبغي أن يعقل طالب العلم هٰذا المعنىٰ، ونحن نعيد ونبدي فيه مرارا لا لعلمنا بكثافة القلوب في تحصيله ولا عجز النفوس عن بلوغه، ولكن بأن الذكرىٰ تنفع المؤمنين، ولا علم بلا أدب ولو كانت لك أعظم حافظة وأجود ذهن ولم تكن مؤدبا فإنك لن تكون متعلما، وسيأتي في هٰذا الكتاب ما يبين هٰذا الأصل، ولذلك نرىٰ كثيرا من الطلبة يدرسون ولكنهم لا يحصّلون لأنهم غير متأدبين، ومن لم يتأدب فإنه لا يستحق أن توضع عنده هٰذه الأمانة، فإن العلم ميراث الرسالة، وصاحب الرسالة محمد صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما جعل ورثته العلماء، والأمين لا يجعل الوارث إلا أمينا، وربُّ الأمين لا يرضىٰ بأن تجعل الجوهرة في المزبلة، فينبغي أن يؤدّب الإنسان

نفسه علىٰ الآداب الكاملة في تحصيل العلم حتىٰ يحصّله، وإن لم يكن مؤدَّبا فإنه لا يتعنّىٰ، والأمر كما قال ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: (حسن الأدب عنوان سعادة المرء وفلاحه، وسوء الأدب عنوان بوار المرء وخساره) أو كلاما هٰذا معناه من منزلة الأدب من «مدارج السالكين».

إذا عُلم هٰذا فإن هٰذا المقصد وهو ذكر رتبته:

إن هٰذا الكتاب من محاسن الكتب التي صنفت في بيان أحوال الإنسان وما يعرض له من الضَّعف والقوة والكمال والنقص وقدرته علىٰ الصناعات وإمكان تعاطيه للعلوم والمعارف وتقويم أخلاقه وسلوكه، وقد وَجَدَ هٰذا الكتاب إلىٰ نفوس العلماء الأكابر طريقا، فمنهم من أعاد صياغته واستوفىٰ كثيرا من جمله في كتاب له، كالغزّالي أبي حامد في كتابه «ميزان العمل»، فإنه إنما اجترّ عبارة أبي القاسم الأصفهاني وقدّم وأخر بحيث تجد نصوصا كثيرة في الكتاب هي من كلام أبي القاسم الأصفهاني، كما أن صورة الكتاب انطبعت منها جمل في كلام أبي الفرج ابن الجوزي في كتاب «صيد الخاطر»، وكذلك في كلام شيخ الإسلام ابن تيّميّة وتلميذه ابن القيّم وحفيده بالتلمذة أبي الفرج ابن رجب في كثير من كتبهم، ولهٰذا سيجد المطالع للكتاب بعدُ أن هٰذه العبارات تردد جملة منها في كتب من ذكرنا من أهل العلم.

المقصد الخامس: توضيح منهجه: رتبه المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في سبعة فصول، كل فصل فيه أبواب كثيرة مجتهدا في الجمع بين الشريعة والحكمة، للكشف عما أراد من الأحوال الإنسانية والطبائع البشرية في عبارة أدبيّة فائقة.

والمراد بالحكمة المجموعة إلىٰ الشريعة علوم الفلسفة العقلية، وعلوم الفلسفة العقلية قد اجترَّها جماعة من علماء الإسلام إلىٰ تآليفهم نقلا لها من اليونان وغيرهم، وهم قد كَرَعُوا منها وأكثرهم لم يستطع أن يباعد نفسه عن آثارها النتنة، فتجد في كلام هؤلاء وعباراتهم مذاهب الفلاسفة، في عدة أبواب من الديانة سارية إليهم، ومن هؤلاء أبو حامد الغزّالي وابن رشد الحفيد والشهرستاني وآخرون، وفي هٰذا الكتاب سنرىٰ في مواضع عدّة تأثر أبي القاسم الأصبهاني بكلام الفلاسفة دون تمييز له بمنزلته من الشريعة، رغم أنه رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ اجتهد في ذلك لأنه ليس منسوبا إلىٰ مذهب الفلاسفة، وإنما نُسب إلىٰ مذهب الشيعة ولا يصح، كما أنه نُسب إلىٰ المعتزلة ولا يصح، والرجل معظِّم للعقل مع المتابعة للنقل، وفي كلامه موافقة لعقائد أصحاب الحديث في أبواب، وموافقة للأشاعرة في أبواب.

والظاهر أنه لفرط ذكائه وقع منه هٰذا، وقد وقع مثل هٰذا في أبواب الفقه، فإنه لم ينتحل مذهب أحد من الفقهاء، فلا يقطع أحد بأنه كان حنفيا ولا مالكيا ولا شافعيا ولا حنبليا، لوجود أقوال له توافق هٰذا تارة وهٰذا تارة، والذكاء ما لم يوفّق صاحبه إلىٰ زكاء وصاحب سنة يدله إلىٰ الرشد، فإنه يتعثّر

في مواطن وتزل به القدم، ويشهد علىٰ طلبه الجمع بين الدلائل الشرعية وأقوال الحكماء أنه قرن بينهما في أبواب عدة فهو يذكر أدلة الشرع، ويذكر من أقوال الحكماء الفلاسفة شيئا، ويعاب عليه رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ زيادة علىٰ ما سبق من تأثره بالفلسفة أنه يورد أحاديث لا خِطام لها ولا زمام، وهٰذا حظ عامة المشتغلين بالعلوم العقلية، فإنهم يحملهم اشتغالهم بالعلوم العقلية إلىٰ التقصير في علوم الشرع، لأن علوم العقل كالحكمة والفلسفة والمنطق والجبر والرياضيات وغيرها تُعْظِم نفس صاحبها، فيحمل نفسه علىٰ الاشتغال بها دون علوم الشرع، ويظن أنه وصل إلىٰ شيء، وهٰذا له موضع آخر في بيانه، لكنه أمر مطرد في طبائع المشتغلين بالعلوم العقلية، كما أن كثيرا من المشتغلين بالعلوم الشرعية مقصِّرون فيما ينبغي أخذه من العلوم العقلية، وإذا تقرر هٰذا فليُعلم أن هٰذه الكتب التي يوجد بها التأثر بمذاهب الفلاسفة لا ينبغي أن يقرأها طالب العلم في مبادئ طلبه ولا حال التوسط، وإنما يقرؤها حال الانتهاء، سواء قرأ ذلك الكتاب علىٰ شيخ، أو كان يعرض ما يُشكل منه علىٰ شيخ، وأما قراءته في المبادئ ولو علىٰ شيخ أو الاستقلال بالنفس في قراءته فإنه يرجع علىٰ صاحبه بالضرر، فإنه لا يعرف منازل القول فيه.

المقصد السادس: العناية به: لم يحفل هٰذا الكتاب بكبير عناية، سوىٰ طبعه مرات عديدة في نشرات عليلة، وأمثلُ طبعاته هي الطبعة التي اعتنىٰ بها الدكتور أبو اليزيد العَجَمي وهي هٰذه الطبعة التي اعتمدناها، علىٰ أنه يوجد في مواضع منها سوء قراءة للأصل، ومواضع أخرىٰ في الحاشية تحتاج إلىٰ تصحيح ، ومن جملة ما فارقت به نشرة أبي اليزيد العجمي عن الطبعات الأخرىٰ – وإن كانت نشرة أبي اليزيد هي الأفضل لاعتماده علىٰ نسخ قديمة – أنه أسقط تراجم الأبواب في عدّها وينبغي إدراجها نقلا لها من النسخ الأخرىٰ ، فأول هٰذه الأبواب في هٰذه الأوراق هو (الباب السابع عشر)، وتتتابع الأبواب بعده، فهو يستفتح كل باب بقوله الباب كذا في كذا وكذا، فهٰذا الباب، (الباب السابع عشر في كون العلوم مركوزة في نفوس الناس)، فينبغي إلحاق هٰذا حال قراءة القارئ وكذلك في نسخكم.

الباب السابع عشر

في كون العلوم مركوزة في نفوس الناس

نفس الإنسان معدن الحكمة والعلوم، وهي مركوزة فيها بالفطرة، مجعولة لها بالقوة، كالنار في الحجر، والنخلة في النواة، والذهب في الحجارة، وكالماء تحت الأرض، لكن كما أن من الماء ما يجري من غير فعل بشري، ومنه ما يعاين تحت الأرض، لكن لا يتوصل إليه إلا بدلو ورشاء، ومنه ما هو كامن يُحتاج في استنباطه إلىٰ حفر وتعب شديد، فإن عني به أدرك وإلا بقي غير منتفع به، كذا العلم في نفوس البشر، منه ما يوجد من غير تعلم بشري وذلك حال الأنبياء، فإنه تفيض عليهم المعارف من جهة الملأ الأعلىٰ، ومنه ما يوجد بأدنىٰ تعلم، ومنه ما يصعب وجوده كحال أكثر عوام الناس.

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: (نفس الإنسان معدن الحكمة والعلوم، وهي مركوزة فيها بالفطرة، مجعولة لها بالقوة)، مراده بقوله: (مجعولة لها بالقوة) أي لها الأهليّة في إدراك العلوم، فهي قادرة علىٰ استخراجها، وهٰذا هو المراد بالقوة التي توجد في كلام الفقهاء والأصوليين، فالمراد بها الأهلية، ومقصوده أن النفس البشرية قادرة علىٰ التعلُّم فقد رُكزت فيها هٰذه الطبيعة وصارت فطرة لها، **كالنار في الحجر، والنخلة في النواة، والذهب في الحجارة، وكالماء تحت الأرض**، فإن الحجر إذا أوري أوقد النار، وكذلك النواة إذا سُقيت خرجت النخلة، والحجارة إذا كُسرت وُجد فيها الذهب، والأرض إذا استنبط من باطنها الماء برز علىٰ ظهرها، وهٰذا حال النُّفوس البشرية في العلم، فإن العلم موجود فيها غريزة لكن خروج هٰذا العلم وظهوره يحتاج إلىٰ أحوالٍ تختلف من إنسان إلىٰ إنسان، فمنه **ما يوجد من غير تعلم بشري وذلك حال الأنبياء**، فإن الأنبياء لا يتلقون علومهم من بشر وإنما يتلقون علومهم من عند حكيم خبير، وقد عبَّر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ عن هٰذا التلقي بقوله: (فإنه تفيض عليهم المعارف من جهة الملأ الأعلىٰ)، والتعبير بفيض المعارض من جهة الملأ الأعلىٰ أو المحل الأعلىٰ هي من عبارات الفلاسفة وباطنية المتصوفة، لأنهم لا يعتقدون كون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ متكلِّم بحرف وصوت ومنهم من ينفي الإله أصلا، فهو يرىٰ أن هٰذه المعارف فاضت من جهة محلٍ أعلىٰ أو ملأ أعلىٰ، فالقائلون بإثبات الصانع وهو الرب يريدون بالملأ الأعلىٰ الملائكة المقربين وأنهم يلقون إليهم هٰذه المعارف والعلوم بالفيض دون تكليم، ومنهم الذين ينفون الصانع من الفلاسفة وينكرون وجود الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فإنهم يزعمون أن هٰذه المعارف تَفيض من العقل الفعّال وهو أحد العقول العشرة عندهم في دعواهم في وجود المحدثات، والمقصود أن هٰذه العبارة كيفما قُلّبت مما ينبغي أن يجتنب، وعلوم الأنبياء هي علوم أوحاها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إليهم بطرق الوحي التي سيأتي ذكرها في كلام المُصَنِّف، وغير الأنبياء منهم من يُسهل عليه التعلم فيتعلم بأدنىٰ وسيلة وأيسر سبيل، وتكفيه الإشارة عن العبارة، ومنهم من يصعُب عليه التعلم **كحال أكثر عوام الناس**.

ولكون العلوم مركوزة في النفوس قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾﴾[الأعراف].

فنبَّه أنهم أقروا أن الله هو الذي يربيهم ويغذيهم ويرزقهم ويكملهم من الطفولية. فهٰذا إقرار نفوسهم كلهم بما ركز في عقولهم. فأما الإقرار باللسان فلم يحصل من كلهم، وكذا المعني بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[الزخرف:٨٧]، أي: لو اعتبرت أحوالهم لكانت نفوسهم وجوارحهم تنطق بذلك؛ وعلىٰ هٰذا قوله تعالىٰ: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾[الروم:٣٠] الآية. فبين أن الدين الحنيف وهو المستقيم قد فُطر الناس عليه، أي: خلقهم عالمين به، وأن المعاندين وإن قصدوا تبديله وإزالة الناس عنه لم يقدروا عليه، وعلىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ﴾[البقرة:١٣٨]، وقال تعالىٰ فيمن قويت فيه الصبغة والفطرة: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾[المجادلة:٢٢]، فسمي ذلك كتابا، وقال ﷺ: «كل مولود يولد علىٰ الفطرة».

وأما الشهادة المأخوذة عليهم فالناس فيها ضربان:

ضرب: أجالوا خواطرهم فيها حتىٰ أدركوا حقائقها فصاروا كمن حملوا الشهادة فنسوها، ثم تذكروها، ولذلك قال تعالىٰ في غير موضع: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٢١﴾﴾[البقرة]، ﴿وَلِيَذَّكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٥٢﴾﴾ [إبراهيم].

وضرب: أهملوا أنفسهم ولم يشتغلوا بتذكر ما حملوا من الشهادة، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ذُكِّرُوا۟ لَا يَذْكُرُونَ ﴿١٣﴾﴾[الصافات:١٣]، فهم في الجهالة يتسكعون، وعلىٰ هٰذا حثنا الله تعالىٰ علىٰ التذكر بقوله: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَٰقَهُ ٱلَّذِى وَاثَقَكُم بِهِۦٓ﴾[المائدة:٧]الآية، وقال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾[القمر]، أي: يسرنا القرآن ليكون سببًا تتوصلون به إلىٰ تذكر ما سبق من عهدكم، والتذكر علىٰ أضرب:

الأول: أن يكون في اللسان عن صورة ما حصل في القلب.

والثاني: أن يكون بالقلب كصورة حصلت عن شيء معهود إما بالبصر أو بالبصيرة أو غيره من المشاعر.

والثالث: أن يكون عن صورة متضمنة بالفطرة في الإنسان، وهو المشار إليه بهٰذه الآيات، ومن هٰذا الوجه قال الحكماء: التعلم ليس يجلب إلىٰ الإنسان شيئا من خارج في الحقيقة، وإنما يكشف الغطاء عما حصل في النفس فيبرزه بجلائه، فمثله كمثل الحافر المستنبط الماء من تحت الأرض، وكالصيقل

الذي يبرز الجلاء في المرآة، وهٰذا ظاهر لمن نظر بعين عقله.

بعد أن بين المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أن العلوم مركوزة في النفوس، ذكر دليل من الكتاب وهو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدْنَآ﴾ إلىٰ آخر الآية، ففي هٰذه الآية إقرار الخلق بربوبية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وأنهم يعرفونه عَزَّوَجَلَّ، وهٰذا الإقرار قد انتظم فيه إثبات ربوبيته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وإثبات ألوهيّته وإثبات ما له من الأسماء الحسنىٰ والصفات العلىٰ، فقوله تعالىٰ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾، لا يُقصد فيها مجرد الربوبية التي توهمه عبارة المصنف إذ قال: **أقروا أن الله هو الذي يربيهم ويغذيهم** إلىٰ آخره، فإن هٰذا اللفظ ليس مقصورا علىٰ هٰذا المعنىٰ، بل الرب في القرآن دال أيضا علىٰ كون الرب مستحقا للعبودية والكمالات التامة في أسمائه وصفاته، وهٰذا الإقرار من بني آدم دال علىٰ أن فطرتهم تشتمل علىٰ العلم به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وإذا اعتبر الإنسان أحوال الخلق ووقائع المخلوقين عُلْوًا وسُفْلا = وجد أنها ناطقة حالا أو قالا بوجوده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وربوبيته وألوهيته وكماله التام، وهٰذا معنىٰ قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ أي أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد طوىٰ في نفوس الخلق فطرة الإقرار به عَزَّوَجَلَّ، فالدِّين الحنيف وهو المستقيم هي فطرة قد فطر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الناس عليها، فنفوسهم مُستكنَّة علىٰ العلم به، أي قابلة له، فقول المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: (أي خلقهم عالمين به) المراد بذلك علما مُستكنا لا ظاهرا، والمراد بالعلم المستكن كونهم قابلين للدين، إذ ذلك الفطرة، وليس المراد بذلك علمهم بذلك ظاهرا، وإنما المراد أن بواطنهم تنطوي علىٰ معرفة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بما جُعل فيهم من الفطرة، وهٰذا معنىٰ ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ يعني دين الله وفطرته، وقد قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في حق من قويت فيه الصبغة والفطرة: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ وأصل الكَتْب الجمع، فقوله: ﴿كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ أي جمع في قلوبهم الإيمان، وهٰذا أكمل الأحوال، فليس الإيمان واقعا في قلوبهم علىٰ وجه الإلقاء والطرح فقط، بل هو مجموع قوي، فنفوسهم وقلوبهم مجتمعة علىٰ الإيمان بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهٰذا معنىٰ ما في «الصحيحين» أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة**» يعني علىٰ الإقرار بالوحدانية.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أن الناس في هٰذه الشهادة التي هي الفطرة التي فطر الله عَزَّوَجَلَّ عليها ضَربان اثنان:

الأول: ضرب أجالوا خواطرهم فأدركوا الحقائق.

والثاني: ضرب أهملوها ولم يشتغلوا بتذكر ما حمِّلوا من الشهادة، لأن الإنسان كما سبق يولد علىٰ الفطرة، وهٰذا معنىٰ الإشهاد المتقدم في الآية السابقة، وإحياء هٰذه الشهادة له طريقان، وقد اقتصر المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ علىٰ طريق واحد، فإن معرفة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ تنال بطريقين اثنين كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيّمية رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ وتلميذه ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ:

الأول: طريق الذّكر.

والثاني: طريق الفكر.

ومحل الأول هو الآيات الشرعيات، ولذلك أُرسل الأنبياء.

ومحل الثاني، هو الآيات الكونيات، ولذلك أمر الخلق بالنظر فيها.

فإن العبد يصل إلىٰ معرفة الله ﷻ وتعظيمه وإجلاله بطريق الذِّكر وذلك بما يأتيه من أنباء الرسل عن ربهم ﷻ فتحيي فيه هٰذه الآي تذكر الشهادة التي جعلت في نفسه وهي الفطرة، أو يُمِد الإنسان نفسَه بالتفكر في المخلوقات من آيات الله الكونية فتقوىٰ معرفته بربه ﷻ وتستيقظ فيه هٰذه المعرفة. وقد ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ طريق الذِّكر وحدَه، والأولىٰ قَرنه بما سبق.

ثم ذكر أنَّ التذكر علىٰ أضرب:

(الأول: أن يكون في اللسان عن صورة ما حصل في القلب). فإن الإنسان تحصل له صورة قلبية ثم يُظهرها علىٰ لسانه، فيتذكر ويُبرز هٰذا الذكر بلسانه، كالمؤذِّن إذا تذكر وقت الصلاة، فإن تذكره في الصورة القلبية أبرزَ ألفاظ الأذان: الله أكبر الله أكبر.. إلىٰ آخر جمله.

(والثاني: أن يكون بالقلب كصورة حصلت عن شيء معهود إما بالبصر أو بالبصيرة أو غيره من المشاعر). فتكون الصورة المُتذكَّرة محبوسة في القلب، كالواردات القلبية التي تكون في نفوسكم الآن وأنتم لا تتكلمون، فإن هٰذه صورٌ قلبية تجري عليها تدل علىٰ تذكركم لما يلقىٰ إليكم أو غيره، بحسب حال الإنسان بحضور قلبه مع ما يلقىٰ إليه أو غيابه.

(والثالث: أن يكون عن صورة متضَمَّنَة بالفطرة في الإنسان). وهي الشهادة التي طُويت في نفس الإنسان من معرفة الله ﷻ مما تقدَّم في الآيات.

والمقصود من هٰذا الباب: الإعلامُ بأن النفس قابلة للعلم، فنفس الإنسان يمكنها التعلم، ولذلك صرح جماعة من السلف بذلك فقالوا: «إنما العلم بالتعلم»، ورُوي مرفوعا ولا يصح، فلا يوجد إنسان لا يمكن أن يتعلم إلا إنسان واحد وهو الذي لا عقل له أي المجنون، وأما من لم يكن مجنونا فإنه يمكنه أن يتعلَّم، وتعلمه بقدر قواه العقلية في الحفظ والفهم، ولا يمنعه من ذلك فقرٌ ولا كِبَر، بل الفقير يتعلم وربما بز غيره، والكبير يتعلَّم وربما تقدم علىٰ غيره، وهؤلاء أكثر أصحاب النبي ﷺ كانوا عالةً فقراء لم يأتهم الوحي إلا كبارًا قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في كتاب العلم (وتعلم أصحاب النبي ﷺ كبارا)، فالنُّفوس قابلة للتعلم ولا ينتهي الإنسان عن قدرة العلم والفهم حتىٰ يموت، إلا أن الناس يغترّون بشبهات المشَبِّهة ودعاوىٰ المُفلِسة تمنعهم من مواصلة طلبهم، فيتعلَّلون بكِبَر السن وأن الكبير لا يحفظ

أو لا يفهم، أو أن الفقير لا يقدر علىٰ الطلب وغيرها من هٰذه الشهب فيحرمون العلم.

وقد روىٰ الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في كتاب «الجامع» عن الفضل بن سعيد بن سَلْم أن رجلا طلب العلم فعجز عن إدراكه فأراد تركه، فمر بماء ينحدر من رأس جبل علىٰ صخرة فوجد الماء أثّر فيها، فقال: الماء مع لطافته أثّر علىٰ هٰذه الصخرة مع كثافتها فطلب العلم فأدرك.

والمعنىٰ أن الماء مهما بلغ لطفا فإن العلم ألطف، والصخر مهما بلغ تصلّبا وقوة فإن قلب ابن آدم لا يأتِ علىٰ تلك القوة الصخرية بل هو أضعف منها، فالعلم بشدّة لطافته مع حال القلوب للينها يمكن أن يحصّله أي أحد، **لكنه يريد آلة تعين عليه من أعظمها النيّة الخالصة والهمّة العالية، ومعرفةُ الطريق الموصل إليه**، فإنّهن إذا جُمعن للمرء حصّل الخير الكثير، وإذا حُرم المرء هؤلاء فإنه لا يحصل شيئا، وهٰذا لا يقتصر علىٰ النفس البشرية، بل البهائم العجماء إذا عُلّمت تعلّمت كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾[المائدة:٤]، فدلت هٰذه الآية علىٰ معاني تتعلق بهٰذا الموضع منها أن البهائم العجماء تقبل التعلم، فكيف بالنفس البشرية ؟ ومنها أن البهائم العجماء تنال من أثر علم البشر بقدر ما يَصْرف البشر إليها من التعليم، لأن الله قال: ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ﴾ فالتعليم الذي صدر من البشر كان مُحسَنًا حتىٰ أوصل البهائم العجماء إلىٰ العلم والفهم، وكذلك تعليم البشر للبشر إذا كان محسنا متقنا؛ فإنهم يتعلمون، وإذا لم يكن متقنا فإنهم لا يتعلمون، ولذلك يحضر كثير من الطلبة دروسا كثيرة لكنه لا يتعلم مع كونه متأدبا حريصا ذا همة عالية ونية خالصة، ولكنه يُلقىٰ إليه من العلم ما لا تحتمله نفسه ولا يُحسِن ترتيبَه في فؤاده، وعند ذلك يعجز عنه ويكون الغلط هنا ليس من المتعلِّم ولكنه من المعلِّم الذي لم يرع كيفية إلقاء العلم إليه، ولم يعتبر بقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾ وأن تلك البهائم العجماء ما تعلمت إلا بحسن من علم إياها. ومنها أن هٰذه العلوم التي تدور في الوجود للبشر وغيرهم أنها مما علمه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وإذا كان الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو المتفضل بالتعليم فمن الذي يمنعك منه ؟ إذا كان الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو الذي بيده أزمّة الأمر في حصول العلم فمن الذي يحول بينك وبينه ؟ والمرء إذا وقف علىٰ باب كريم أكرمه، ولا أحد أكرم من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإذا وقف المرء أمام باب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وهو يسأل العلم، فإن الله عَزَّوَجَلَّ يُكرم من سأله العلم، أعظم مما يكرم الغني من سأله المال؛ لأن العلم إرث الرسالة، والمال حال أهل الدنيا، والعلم تطلبه من الله، والمسكين يسأل من الناس، فمن سأل الله ما شَرُف فإن الله عَزَّوَجَلَّ لا يحرمه، وكثير من الناس يغيب عنه هٰذا المعنىٰ ، فيظن أنه إنما يحصِّل العلم بالإكثار من القراءة، أو بالتطويل في النظر في الكتب وتصفحها ومعرفتها، أو بالاستزادة من المحفوظات وينسىٰ أن يسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يعلمه العلم النافع، ولذلك جاء الأنبياء فدعوا كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾

[طه]، فالذي يزيدك العلم الله، أمِر بها موسىٰ عليه الصلاة والسلام وجاءت علىٰ لسان محمد ﷺ، وليعتبر الإنسان ما في الأحاديث من قول: «اللّٰهمَّ إني اسألك علما نافعا» فكم مرة تحضر درسا ولا تسأل الله عَزَّوَجَلَّ ذلك؟ وكم مرة تفتح كتابا ولا تسأل الله عَزَّوَجَلَّ ذلك؟ وكم مرة تشرع في حفظ شيء ولا تسأل الله ذلك؟ وكم مرة تشكل عليك مسألة فلا تسأل الله عَزَّوَجَلَّ ذلك؟ ومن عقَل هٰذا المعنىٰ فإن الله عَزَّوَجَلَّ يفتح له أبواب العلم وييسِّر عليه سبله، فتجد الهدم الكبير يصل من المراتب ما لا يصله الذكي الصغير، لأن الذكي الصغير أعرض عن الله، والهدم الكبير أقبل علىٰ الله فأتاه الله عَزَّوَجَلَّ من العلم ما لم يؤته هٰذا، ولينظر المرء في أحوال الصحابة رضوان الله عليهم يجد مصداق ذلك، نسأل سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ علما نافعا.

الباب الثامن عشر:

حصر أنواع المعلومات

أنواع العلم ثلاثة:

- نوع يتعلق باللفظ.
- ونوع يتعلق باللفظ والمعنىٰ.
- ونوع يتعلق بالمعنىٰ دون اللفظ.

* فأما ما يتعلق باللفظ فهو ما يقصد به تحصيل الألفاظ بوسائط المعاني، وذلك ضربان:

أحدهما: حكم ذوات الألفاظ، وهو علم اللغة.

والثاني: حكم لواحق الألفاظ وذلك شيئان:

- شيء يشترك فيه النظم والنثر وهو علم الاشتقاق، وعلم النحو، وعلم التصريف.
- وشيء يختص به النظم وهو علم العروض وعلم القوافي.

* وأما النوع المتعلق باللفظ والمعنىٰ فخمسة أضرب: علم البراهين، وعلم الجدال، وعلم الخطابة، وعلم البلاغة، وعلم الشعر.

* وأما النوع المتعلق بالمعنىٰ فضربان: علمي، وعملي. فالعلمي: ما قصد به أن يعلم فقط، وذلك معرفة الباري تعالىٰ، ومعرفة النبوة، ومعرفة الملائكة، ومعرفة يوم القيامة، ومعرفة العقل، ومعرفة النفس، ومعرفة مبادئ الأمور، ومعرفة الأركان، ومعرفة الآثار العلوية من الفلك والنيرين والنجوم، ومعرفة طبائع النبات ويقال له: علم الفِلاحة، ومعرفة طبائع الحيوانات، ومعرفة طبائع الإنسان ويقال: علم الطب.

وأما العملي: وهو ما يجب أن يُعلم ثم يعمل به ويسمىٰ تارة السنن والسياسات، وتارة الشريعة، وتارة أحكام الشرع ومكارمه، وذلك حكم العبادات، وحكم المعاملات، وحكم المطاعم وحكم المناكح، وحكم المزاجر.

والطرق التي يستفاد منها العلوم أربعة أضرب:

الأول: المستفاد من بديهة العقل، ومصادفة الحس، وذلك يحصل لكل من لم يكن موفور الآلة وإن اختلفت أحوالهم في ذلك.

الثاني: المستفاد من جهة النَّظر إما بمقدمات عقلية أو بمقدِّمات محسوسة.

الثالث: المستفاد بخبر الناس إما بسماع من أفواههم أو بالقراءة من كتبهم، ولا يكون الخبر علمًا إلا

إذا كانت المظنة عن المُخبر به مرتفعة.

الرابع: ما كان عن الوحي:

إما بلسان ملك مرئي، كما قال تعالىٰ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشعراء].

وإما بسماع كلامه تعالىٰ من غير مصادفة عين كحال موسىٰ عليه السلام.

وإما بإلقاء في الرُّوع في حال اليقظة، كما قال عليه السلام: «إن يكن في هٰذه الأمة محدث فهو عمر».

وإما بالمنام وهو المعني بقوله عليه السلام: «الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة»، وينطوي علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾[الشورىٰ].

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ في هٰذا الباب أنَّ (أنواع العلم ثلاثة):

أحدها: (نوع يتعلق باللفظ).

والثاني: (نوع يتعلق باللفظ والمعنىٰ).

والثالث: (نوع يتعلق بالمعنىٰ دون اللفظ).

* والمراد بالأول وهو النوع الذي يتعلق باللفظ أي يُرعىٰ فيه اللفظ دون النظر إلىٰ المعنىٰ المعبَّرِ عنه.

ومعنىٰ النوع الثاني وهو الذي يتعلق باللفظ والمعنىٰ: ما روعي فيه اللفظ والمعنىٰ جميعا.

وأما النوع الثالث: فهو الذي يتعلق بالمعنىٰ ويراد فيه المعنىٰ فقط دون البحث عن اللفظة المعبِّرة عنه.

وقد ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ أن (ما يتعلق باللفظ) ويراعىٰ فيه اللفظ (يقصد به تحصيل الألفاظ بوسائط المعاني وذلك ضربان:

أحدهما: حكم ذوات الألفاظ وهو علم اللغة) والمراد الأحكام التي تتعلق بالألفاظ بحسب وضعها في اللسان العربي.

(والثاني: علم لواحق الألفاظ) أي علم الأحكام التي تعتري الألفاظ بحسب محلها، دون النظر إلىٰ ذواتها فقط، بل ينظر فيها إلىٰ الذات والمحَل.

وقد جعل رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ العلم الأول المتعلق بعلم ذوات الألفاظ علم اللغة والمراد به المفردات، كالعين والقَسوَرة والرُمح وأشباه ذلك.

وجعل الثاني الذي هو حكم لواحق الألفاظ شيئين:

أحدهما: (ما يشترك فيه النظم والنثر) كالاشتقاق والنحو والتصريف.

والثاني: ما (يختص بالنظم) فقط (وهو العروض والقوافي).

* وأما (النوع) الثاني وهو (المتعلق باللفظ والمعنىٰ)، أي الذي يُراعىٰ فيه اللفظ والمعنىٰ معًا فجعله (خمسة أضرب):

أحدها: **علم البرهان**، والمراد به القياس عند أهل المنطق، وما دار في فلكه من معارف أهل المنطق، فإن جل علمهم هو القياس؛ لأنه منتهىٰ التصديقات، وأما التصورات فهي عندهم مباديء للوصول إلىٰ تلك التصديقات.

ومنه أيضا **علم الجدل** وهو معرفة قوانين المناظرة بين المتجادلين في فنون العلم.

ثم علم **الخطابة**. **والبلاغة**. **والشعر** وهي علوم معروفة.

* ثم ذكر (النوع) الثالث وهو (المتعلق بالمعنىٰ)، والمراد به ما روعي فيه المعنىٰ دون ملاحظة اللفظة المعبِّرة عنه هٰذا معنىٰ كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أن هٰذا النوع ينقسم إلىٰ (علمي وعملي)، وجعل (العلمي) هو (ما قصد به أن يُعلم فقط) كـ(معرفة الله ومعرفة النبوة ومعرفة النفس ومعرفة الآثار وعلم الفِلاحة ومعرفة طبائع الإنسان – ويقال له: علم الطب) وليس مراده بقوله: (ما قصد به أن يُعلَم فقط) أن هٰذه العلوم لا يترتب عليها عمل، لكن مقصوده رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أن محل هٰذه العلوم هي البواطن لا الظواهر، والظواهر إنما هي آثاره، فمثلا علمك برحمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يمكن أن تعبّر عنه في الخارج إلا بأثره، ومن ذلك دمعتك خشية وشفقة، فإن هٰذا من آثار رحمة الله عَزَّوَجَلَّ لك إذ جعل قلبك قلبا لينا ولم يجعله قلبا قاسيا.

ومن آثار رحمته إدراكك بأن ما يجريه عليك سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من الرَّزْقِ وما بوّأك فيه من خُلُق وخَلْق أنه من رحمته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وقل نظائر هٰذا فيما يأتي.

والمقصود أن الذي يظهر هو الآثار وأما العلم فإنه باطن غير ظاهر.

(وأما العملي) فهو الذي يَبرُز ويخرج للعِيان وهو ما يجمع مع العمل الباطن فيه العمل الظاهر به حقيقة لا أثره، (ويسمىٰ تارة السنن والسياسات) يعني السنن الإلهية، والقوانين المطّردة سياسة في تدبير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ للخلق، (وتارة) يسمىٰ (الشريعة وتارة أحكام الشرع ومكارمه، وذلك حكم العبادات، وحكم المعاملات، وحكم المطاعم وحكم المناكح، وحكم المزاجر)، والمراد بـ(المعاملات) أحوال القلب والنفس، والمراد بـ(المزاجر) المناهي أي التي نهي عنها في الشرع.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أن (الطرق التي تستفاد منها العلوم أربعة أضرب):

الأول: ما استفيد من بديهة العقل.

والثاني: ما استفيد من جهة النظر.

والثالث: ما استفيد من جهة الخبر.

والرابع: ما استفيد من جهة الوحي.

ويجمع ذلك أن يقال إن طرق العلم طريقان:

أحدهما: طريق الوحي.

والثاني: ما استفيد من العلم من غير طريق الوحي، وهو ثلاثة أنواع:

أحدها خبرٌ بسماع الناس.

والثاني نظر بإجالة الفكر.

والثالث اضطرارٌ ببديهة العقل ومصادفة الحسّ.

فلا تخرج العلوم في إدراكها عن هذين الطريقين، ولا تُخرج الطريق الثانية عن مردها إلىٰ هٰذه الأقسام الثلاثة.

وقد جعل الوحي أنواعا:

(إما بلسان ملك مرئي كما في قوله تعالىٰ: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ ﴾).

(أو بسماع كلامه تعالىٰ من غير مصادفة عين).

(وإما بإلقاء في الرُّوع)، والمراد بالروع النفس، وقيل: القلب، وقيل: قطعة سوداء في القلب، والمقصود بها أنها النفس الباطنة والقوة المدرِكة، وهي محل الرَّوْع، ولذلك يقال: الرَّوْعُ في الرُّوع، فإن الإنسان تحصل له الرَّوعة لجريان الحال علىٰ الرُّوع، فيحصل له الاضطراب الذي يعتري المُرتاع، ومنها كما قال: (إلقاء في الرُّوع في حال اليقظة)، كما في حديث « إن يكن في هٰذه الأمة محَدَّث فهو عمر » وأصل هٰذا الحديث قريبا من هٰذا اللفظ في الصحيحين.

ومنه ما يكون في المنام بالرؤية الصالحة لنبي أو غير نبي، لكن رؤيا النبي وحي كما ثبت ذلك عن ابن عباس وعُبيد بن عُمير رحمهم الله تعالىٰ، وأما رؤيا غيرهم فإنما هي بِشَارة.

الباب التاسع عشر

ما يعرف به فضيلة العلم

فضيلة العلم تعرف بشيئين:

أحدهما: بشرف ثمرته، والآخر: بوثاقة دلالته، وذلك كشرف علم الدين علىٰ علم الطب فإن ثمرة علم الدين الوصول إلىٰ الحياة الأبدية، وثمرة علم الطب الوصول إلىٰ الحياة الدنيوية المنقطعة، وعلم الدين أصوله مأخوذة عن الوحي، وأصول الطب أكثرها مأخوذ من التجارب، ورب علم يوفي علىٰ غيره بأخذ الوجهين، وذلك الغير يوفي عليه بالوجه الآخر كالطب مع الحساب فللطب شرف الثمرة، إذ هو يفيد الصحة، وللحساب وثاقة الدلالة، إذ كان العلم به ضروريا غير مفتقر إلىٰ التجربة، وليس يجب أن يحكم بفساد علم لخطأ وقع من أربابه كصنع العامة إذا وجدوا من أخطأ في مسألة ما حكموا علىٰ صناعته بالفساد، وإذا رأوا من أصاب في مسألة حكموا علىٰ صناعته بالصحة.

وذلك عادتهم في الطب والتنجيم، فيعتبرون الصناعة بالصانع خلاف ما قال أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه:

(يا حار[1]، ملبوس عليك الحق، إن الحق لا يعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله).

---

(١) قال شيخُنا: سبحان الله ، بعض الكلمات تأتي فتتعب الإنسان كثيرا ، مثل هٰذه الكلمة:

أولا: وجدت من نقل بعض هٰذا الفصل عن الراغب وهو المناوي في «فيض القدير»، لكن عنده إسقاط هٰذه الكلمة ليس فيها قوله: (يا حار).

ثم : وقع في نفسي أن هٰذه ترخيم، لأن الترخيم هو حذف آخر الاسم، كما قال ابن مالك:

ترخيما احذف آخر المنادىٰ   كيا سُعا فيمن دعا سعادا

فيصير هٰذا ترخيما.

ثم: وجدت أنه لا يحتاج إلىٰ ترخيم، بل هو (يا حارث)، فالصواب في هٰذه العبارة (يا حارث) كذلك أوردها ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» في وصية لعلي رضي الله عنه للحارث بن حوط، فصواب هٰذه العبارة (يا حارث).

وقول المصنف: (وقال علي كرم الله وجهه)، تخصيص علي بهٰذا الدعاء لا يسوغ كما ذكر ذلك ابن كثير في تفسيره، لأن غيره من الصحابة قد كُرِّم بعدم السجود للأوثان والأصنام والأنصاب، وكثيرٌ منهم كذلك، فلا يختص هٰذا الدعاء بعلي، فيسوغ أن يقال فيه وفي غيره، وأما تخصيصه بعلي دون غيره فإنه لا ينبغي.

أحيانا ينفق الإنسان في الكلمة مدة طويلة، وربما تبقىٰ سنين، وينتشر الخطأ وتكون علىٰ خلاف ذلك، ولذلك دائما ينبغي أن يدقِّق الإنسان النظر فيما يقرأ ويسمع، من ذلك كلمة مشهورة دائما تجدونها يذكرونها في كتب العلم، يقولون: (الفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم) وكثير يورده لبيان أهمية الدراية والفهم، وهٰذا غلط وإنما الصواب: (معرفة مُعَاذ الحديث نصف العلم)، تجدون الصواب في كتاب «الجامع» للخطيب البغدادي، رغم أنه وقعت خطأ عند من طبعه، لكن =

وليس يدرون أن الصناعة مبنية علىٰ شيء روحاني، والمتعاطي لها يباشرها بجسم وطبع يضامها العجز، فهو خليق بوقوع الخطأ منه، ثم إن الإنسان قد ينتحل ما لا يحسنه، ويتذرع بدعوىٰ ما لم تجز آلته، ثم كثير ممن يتخصص بصناعة يدعي لصناعته ما ليس في طبعها ككثير من المنجمين المدعين ما لا يوجد في التنجيم، فإذًا لا اعتبار بدعاوىٰ الناس.

بيَّن المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في هٰذا الباب قولًا نافعًا في الدَّليل المرشِد المعرِّف إلىٰ فضل علم من العلوم، فأخبر أن (فضيلة العلم تعرف بـ)أحد (شيئين):

أولهما: (شرف ثمرته) الناتجة عنه، وقد ذكر هٰذا الأصل ابن الجوزي في كتاب صيد الخاطر.

(والآخر: وَثَاقَةُ دلالته) ، أي صحّة الأدلة التي بُنِيَ عليه.

ويوجد في كلام أبي عبد الله ابن القيم وابن أبي العز في «شرح العقيدة الطحاوية» الإشارة إلىٰ أصل ثالث تعرف به فضيلة العلم وهو جلالة متعلَّقه الذي يُناط به ذلك العلم، فصار فضل العلم ناشئا من أحد أصول ثلاثة:

أحدها: جلالة المتعلَّق، كعلم الاعتقاد فإن متعلَّقه معرفة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

والثاني: شرف الثمرة الناتجة عن تعلمه، كالخطّ مثلا، فإن الخط يُسهّل للمرء معرفة القراءة والكتابة، فتكون الثمرة الناشئة منه عظيمة.

والثالث: وَثَاقَة دَلالته، أي صحة الأدلة التي بُني عليها ذلك العلم.

كعلم الفقه فإنه مبنيٌّ علىٰ القرآن والسنة والإجماع اتفاقا والقياس عند الجمهور وعلىٰ أصول أخرىٰ مختلفٍ فيها.

فإذا أراد إنسان أن يعرف قدر علم فليعتبر هٰذه الأصول الثلاثة فيه، ولينظر إلىٰ متعلَّقه الذي أنيط به، وإلىٰ الثمرة الناشئة عنه، وإلىٰ وَثَاقة دَلالته، فإنه إذا أحاط بذلك عرف ما يُقدَّم من العلوم وما يُؤخّر وما يحسن جمع النفس عليه، وما يحسن الأخذ بطرف منه دون التمادي فيه.

ثم ختم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ بالإشارة إلىٰ دعاوَىٰ الناس في العلوم، فإنَّ الناس قديما وحديثا لهم دعاوىٰ باطلة في العلوم، ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ منها اثنتين عظيمتين:

الأولىٰ: دعوىٰ فساد علم من العلوم . فإن من الناس من يعجز عن علم فيدعي أنه علم فاسد، أولا

= كلامه يدل علىٰ شرح معنىٰ مُعاذ الحديث، ولذلك الذي يستقل بنفسه عن الحضور علىٰ أهل العلم يقع في مثل هٰذه المتاهات، وقد وجدتُ هٰذا في كثير من كتب من صار يَنالُ العلم بطريق القراءة، وتحضير النصوص من المصادر والمراجع ولا يقع في نفسه مواقع هٰذه الألفاظ ومُرادها.

يكون بأرض قومه فتنكره نفسه ويتجافاه، ولو كان عاقلًا لما نظر إلىٰ هٰذا الأصل.

فإذا وجدت النجدي مثلا يُزري علىٰ علم القراءات فذلك لفساد علمه، وإذا وجدت الأزهري يُزري علىٰ علم الحديث فذلك من قلة علمه.

وإذا اعتبر الإنسان قرون الأمة، وجد أن الأمة تفرّقت فيها العلوم كالبحر الذي توجد فيها الجواهر متفرقة، والعاقل لا يجعل علمه تبعا لشيخه ولا لإقليمه ولا لولاية وإنما يجعل علمه تبعا للأمة جمعاء، فينبغي أن يَعرف أن العلوم التي تداولتها الأمة في قرون كثيرة هي علوم نافعة، ومن ادّعىٰ فساد شيء منها أو أزرىٰ علىٰ أهله فهو الذي يزري علىٰ نفسه حقيقة، فينبغي أن يعقِل الطالب هٰذا الأصل ويحذر من الدعاوىٰ الفاسدة التي يدّعيها الناس مما يحمل عليه فُهومهم أو علومهم أو بلدانهم أو ولاياتهم، وإذا خلّص المتعلم والمعلم نفسه من هٰذا نفع وانتفع.

والثانية: دعوىٰ كمال علم دون غيره من العلوم ممن يتخصص في صناعة علمية فيرىٰ أنها العلم الكامل.

فإن كثيرا من الناس إذا أحسن شيئا من العلوم قدمه علىٰ غيره؛ لأنه يرفع بذلك نفسه، وإذا أخذ عن شيخ بالَغ في رفع رتبته لأنه بذلك يعظّم نفسه، لأنه آخذ عن ذلك المعظَّم، وطالب العلم ينبغي أن يعقل أن طريق العلم السوية هو أن يأخذ من كل علم بطرف، حتىٰ إذا استوىٰ علىٰ سوقه من أنواع العلوم في نفسه فإنه ينظر إلىٰ ما تميل إليه نفسه فيتخصص فيه كما سُمي بأَخَرَة. وأما ألا يعرف الإنسان إلا علما واحدا فهٰذه من محدثات القرون الأخيرة، فقد كان الأولون يعرفون العلوم ولكن معرفة الواحد منهم في فن دون فن آخر، لكن له أصل وثيق في الاعتقاد والحديث والفقه والنحو والبلاغة والمنطق وغير ذلك من العلوم ولكنه يبرِّز ويزيد في طلب علم منها دون الآخر، فلا يعاب عليه، فليحذر الإنسان دعاوىٰ كمال علم دون آخر من إنسان تقدم فيه، فيرىٰ أن هٰذا العلم هو أكمل العلوم وأنه أنفع العلوم.

والمخرج للعبد من هٰذه الدعاوىٰ الباطلة التي ذكرناها سواء فيما يتعلق بفساد علم أو كمال آخر، المخرِج له من معرَّة ذلك هو أن ينظر إلىٰ من سبق ولا يغتر بأحوال أهل العصر، فإن من سبق مضوا علىٰ خيل دُهم، وأهل العصر لعل أكثرهم علىٰ حُمُر عُرج، فلا ينبغي أن يعوّل الإنسان علىٰ مآخذهم في العلوم وادعاء كمال علم وفساد آخر.

فمثلا إذا قيل لك: إن أكمل العلوم هو علم النحو، فانظر إلىٰ من سبق من علماء الأمة أيّ العلوم عظّموا وهل عدلوا النحو بعلم القرآن والسنة؟

وإذا قيل لك: إن علم النحو فاسد فأوله بغي وآخره شغل، فانظر إلىٰ علماء الأمة كيف جروا مع هٰذا

العلم، هل أخذوا به أم لا ؟

وإذا قيل لك: إن كتابا من الكتب لا يحسن التعويل عليه، أو أن آخرا يحسن اعتماده فانظر إلىٰ من سبق من الأمة هل اعتمدوه أو تركوه، فإنك إذا نظرت فيهم وجدت الصواب الذي به تسلم.

فمثلا إذا قال لك المقرئ: لا تلتفتنّ إلىٰ تحفة الأطفال والجزرية فإنها للصبية الصغار وإنما عليك بحفظ الشاطبية ، فانظر من مضىٰ هل ترك التحفة والجزرية، وبدأ بالشاطبية أم لا ؟، فإنك إذا وجدت طريقه أدركت.

وإذا وجدت درسا في «صحيح البخاري» وأنت لم تحضر درسا في الأربعين النووية فانظر من سلف في الأمة هل حضروا البخاري درسا وشرحا -ليس سماعا ورواية- دون تحصيل هٰذه الأصول، فإذا وجدت أنك علىٰ خلاف طريقة من سبق فإنك تُحجِم عن حضور درس في البخاري وأنت لم تتأهل بعد إلىٰ فهم مثل الأربعين النووية.

وهٰذا الكلام ميزان لكلامي أولا قبل كلام غيري، فإن الإنسان لا تبرأ ذمته إلا بالنصح لإخوانه، وإذا وَجد الإنسان خلاف هٰذا الأصل فإنه يعود بالنصح علىٰ أخيه، ولذلك اقتضىٰ النصح: الإشارة إلىٰ مبنىٰ هٰذا الدرس، وأن هٰذه الفصول ليس محلها المتون، وأن طريقة من جعلها في المتون غلط، كما أن هٰذه الكتب إنما انتخبت منها فصول مستجادة يغفل عنها أكثر الناس، فلإرادة تعظيم النفع بها وتبصير الطلب، وزيادة العلم جُعل هٰذا طريقا للإفادة، فإن العلم يحتاج إلىٰ إحياء مشارع الاستنباط وطرق لاستخراجه، ينبغي أن يُعمِل الإنسان فيها طريقه.

وإذا جاء إليَّ إنسان فقال: إن إقراء المتون أنفع من هٰذا، قلنا: نعم، وهل أنكرنا هٰذا ؟! بل نحن نقول أن إقراء المتون أنفع من هٰذا، لكن لا يعني أن هٰذا ليس نافعا وإنما نحن في هٰذا الحال بحسب حال الملقي وبرنامجه أراد أن يبدأ بهٰذا، وله إن شاء الله تعالىٰ مع المتون صولات وبرامج أخرىٰ إن شاء الله تعالىٰ، فالمقصود أن يعرف الإنسان أن هٰذا الميزان يُعمله في كل شيء، ولا تمنعه المحبة من معرفة ما ينبغي له ولا ما بينه وبين الآخرين من الصحبة والملاطفة وأن يذهب أين ذهبوا، ويأتي حيث أتوا، ويقرأ كما يقرؤون، بل ينظر فيما ينفعه، أسأل الله العلي العظيم أن يوفقنا جميعا إلىٰ محابه ورضاه.

الباب العشرون

استحسان معرفة أنواع العلوم

حق الإنسان ألا يترك شيئًا من العلوم أمكنه النظر فيه، واتسع العمر له إلا ويخبر بشمه عَرْفه وبذوقه طيبه، ثم إن ساعده القدر علىٰ التغذي به والتزود منه فبها ونعمت، وإلا لم يبصر - لجهله بمحله وغباوته عن منفعته - إلا معاديًا له بطبعه.

فمن يك ذا فم مر مريض يجد مرًّا به الماء الزلالا.

ومن جهل شيئًا عاداه، فالناس أعداء ما جهلوا، بل قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴿١١﴾﴾[الأحقاف].

وقد حكي عن بعض فضلاء القضاة أنه رئي بعدما طعن في السن وهو يتعلم أشكال الهندسة، فقيل له في ذلك. فقال: وجدته علمًا نافعًا فكرهت أن أكون لجهلي به معاديًا له.

ولا ينبغي للعاقل أن يستهين بشيء من العلوم، بل يجب أن يجعل لكل واحد حظه الذي يستحقه، ومنزلته التي يستوجبها، ويشكر من هداه لفهمه، وصار سببا لعلمه، فقد حكي عن بعض الحكماء أنه قال: يجب أن نشكر آباءنا الذين ولدوا لنا الشكوك ؛ إذ كانوا أسبابًا لما حرك خواطرنا للنظر في العلم، فضلًا عن شكر من أفادنا طرفًا من العلم، ولولا مكان فكر من تقدمنا لأصبح المتأخرون حيارىٰ قاصرين عن معرفة مصالح دنياهم فضلًا عن مصالح أخراهم.

فمن تأمل حكمة الله تعالىٰ في أقل آلة يستعملها الناس كالمقراض حيث جمع بين سكينين، مركبًا علىٰ وجه يتوافىٰ حداهما علىٰ نمط واحد للقرض أكثر تعظيم الله وشكره، وقال: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا﴾ الآية.

هٰذا الباب مصداق ما قلنا من أن علوم الأوائل كانت مبنية علىٰ تحصيل طرف من كلِّ علم، ثم التمادي في شيء منها مما يُحسنه الإنسان ويجد ميلًا إليه، كما قال ابن الوردي:

من كل فنٍّ خذ ولا تجهل به ... فالحُرُّ مطَّلع علىٰ الأسرار

فحقيق بالإنسان ألا يترك شيئا من العلوم يمكنه النظر فيه، وإذا اتسع العمر للإحاطة بأكثر العلوم ولا سيما مهماتها، فينبغي أن يُنفق الإنسان عمره فيه، وألا يقصِّر بنفسه عن ذلك، فإذا سُوعد بالفتح في شيء من العلوم بعد تحصيل أصولها، فإنه يُقبل علىٰ ما فتح له من العلم، وإذا لم يُحط الإنسان بشيء من العلوم المتداوَلة في هٰذه الأمة المرحومة فإن الطَّبع البشري ربَّما حمله علىٰ معاداته، كما قال الشاعر:

فمن يك ذا فم مُر مريض ... يجد مرًّا به الماء الزلالا

ومن جهل شيئا أنكره وعاداه، كما قال يحي بن خالد البَرمكي الحكيم قال: (من جهل شيئا أنكره

وعاداه)، وقال محمد بن طاهر الخزرجي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: (من جهل شيئا عابه، ومن قصّر عن شيء هابه)، فإن الإنسان ربما حمله عدم معرفته الشيء علىٰ معاداة ذلك، وربما قصّر عن تسلق سلم أمر فيقع في قلبه هيبةٌ له.

وقد ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ منزع هٰذا الأصل الطبَعي من آي القرآن الكريم وهو أن في القرآن الكريم ما دل علىٰ أن جاهل الشيء يعاديه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴿١١﴾﴾[الأحقاف] كما قال قبلها: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾.

وقد ذكر هٰذا النزع من هٰذه الآية علىٰ هٰذا المعنىٰ أيضا أبوالفرج بن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في كتاب «المدهش»، وهٰذا النزع دال علىٰ جودة الاستنباط وأن المعارف والمعاني النافعة مردها إلىٰ القرآن الكريم. وقد قيل لأبي محمد سفيان بن عيينة – وكان قوي النزع قوي الفهم في القرآن – أي المروءة في القرآن ؟ فقال: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾[الأعراف]، ولأبي محمد سفيان بن عيينة من هٰذا الضرب أشياء كثيرة تدل علىٰ قوة استنباطه رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ.

والمقصود أن القرآن الكريم قد دل علىٰ هٰذا الطبع البشري والجِبلة الإنسانية في كون أن الناس يعادون ما يجهلون وينكرونه، (وقد حكي عن بعض فضلاء القضاة أنه رئي بعدما طَعن في السن وهو يتعلم أشكال الهندسة، فقيل له في ذلك. فقال: وجدته علمًا نافعًا فكرهت أن أكون لجهلي به معاديًا له). فلم يمنعه تقدمه في السن علىٰ ترك هٰذا العلم ولا حمله الجهل به علىٰ معاداته، وهٰذا من أسباب الدعاوىٰ الفاسدة في العلم، فيكون الإنسان جاهلا بشيء من العلوم فيعاديها ويزري علىٰ أهلها وربما ألقىٰ هٰذا العلم وأهله وراءه ظِهريا ولم ينظر إلىٰ حال الأمة فيه.

(ولا ينبغي للعاقل أن يستهين بشيء من العلوم، بل يجب أن يجعل لكل واحد حظه الذي يستحقه ومنزلته التي يستوجبها، ويشكرَ من هداه لفهمه وصار سببا لعلمه)، وإذا استهان الإنسان بالعلوم حُرمها وإذا عظّمها رُزقها، فإذا أقبل الإنسان علىٰ العلوم بإجلالها وإعظامها انطوت عليها نفسه وغرست في قلبه، وإذا كان الإنسان مستهينا لها غير رافع رأسه إليها فإنه يحرمها وهٰذا من أسباب معاداة كثير من المتشرِّعة المنتسبين إلىٰ الشريعة لبعض العلوم الشرعية أو اللُّغوية أو العقلية لجهلهم بها، فإياك وهٰذا البلاء.

وقد ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ عن بعض الحكماء كلاما معناه: أن العلماء الذين سبقوه من آبائه ولّدوا الشكوك التي حرّكت الخواطر في النظر فحملتهم علىٰ طلب حل تلك الشكوك ودفعها، فصاروا بما فعلوا محسنين في حق مَن بعدهم.

وهٰذا الذي قاله أبو القاسم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في شكوك الحكماء وهم الفلاسفة، له معنيان اثنان:

أحدهما: أن يكون أراد بالشكوك الإشكالات التي تحار فيها العقول.

والآخر: أن يكون أراد بالشكوك الإشكالات التي تُحِيلُها العقول.

فما كان من الصنف الأول فمحمود، وما كان من الصنف الثاني فمذموم.

فإذا كان الشك ناشئا عن إشكال فيما تحيله العقول فهٰذا مذموم، وأما إن كان الشك ناشئا من إشكال تحار فيه العقول فهٰذا محمود، فإن الرسل جاءوا بالشرع الذي تحار فيه العقول، ولم يأتوا بالشرع الذي تُحيله العقول.

فإذا وقع فِكر إنسان في مسألة مفروضة مثلا في إشكال: عن بيضة دجاجة خرجت منها حمامة، فهٰذا من جنس المُحالات، وإدمان النظر فيه إضاعة للوقت، وإن نشأ عند إنسان شك بإشكال مبني علىٰ دليل صحيح سواء شرعي أو عقلي فإن الإنسان يكون محمودا في إشكاله.

كما لو استشكل إنسان في فكره الرياضي قيام هٰذا المسجد كله بمساحته علىٰ أربعة أعمدة، فإن هٰذا إشكال تحار فيه العقول فيكون محمودا.

ومثله لو أورد الإنسان إشكالا يتعلق بفهم آية أو حديث مما تحار فيه العقول فهٰذا مما يحمد ولا يذم. والمقصود أن تعلم أن الشكوك التي تطرأ في كلام الحكماء أو غيرهم هي مقسومة علىٰ القسمة التي تقدّمت.

وإذا تأمل الإنسان في حكمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في أقل آلة يستعملها الناس كالمقراض الذي يقص به أظفاره، وهو كائن بين سكينين إحداهما عُلوية والأخرىٰ سفلية، ركّبتا علىٰ وجه يوافي أحدهما الآخر علىٰ نمط معين للقرض، أكثر من تعظيم الله وشكره، لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فتح للإنسان باب الفهم والعلم، فصيّره إلىٰ اختراع هٰذه الآلة وصدق قول الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [الزخرف]، أي مطيقين مستطيعين.

الباب الحادي والعشرون

معاداة بعض الناس لبعض العلوم

العلم طريق إلىٰ الله تعالىٰ ذو منازل، وقد وكل الله تعالىٰ بكل منزل فيها حفظة كحفظة الرباطات والثغور في طريق الحج والغزو، فمن منازله معرفة اللغة التي عليها بني الشرع، ثم حفظ كلام رب العزة، ثم سماع الحديث، ثم الفقه، ثم علم الأخلاق والورع، ثم علم المعاملات، وما بين ذلك من الوسائط، من معرفة أصول البراهين والأدلة، ولهٰذا قال الله تعالىٰ: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾[آل عمران:١٦٣] وقال تعالىٰ: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾[المجادلة:١١]

وكل واحد من هؤلاء الحفظة إذا عرف مقدار نفسه ومنزلته، ووفَّىٰ حق ما هو بصدده فهو في جهاد يستوجب من الله تعالىٰ أن يحفظ مكانه ثوابًا علىٰ قدر عمله.

لكن قل ما ينفك كل منزل منها من شرير في ذاته، وشره في مكسبه، وطالب لرئاسته، وجاهل معجب بنفسه، يصير لأجل تنفيق سلعته صادفًا عن المنزل الذي فوق منزلته من العلم وعائبًا له.

فلهٰذا ترىٰ كثيرًا ممن حصل في منزل من منازل العلم دون الغاية عائبًا لما فوقه، وصارفًا عنه من رامه، فإن قدر أن يصرف عنه الناس بشبهة مزخرفة فعل، وإلَّا نفر الناس عنه بوجه آخر، فهو ممن قال الله تعالىٰ فيهم: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ﴾[فصلت:٢٦] الآية.

ولا أرىٰ من هٰذا صنيعة إلا من الذين وصفهم الله تعالىٰ بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ﴾[إبراهيم:٣] الآية.

وذكر الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ هٰذه المسألة، وقال: إذا كان من يقطع علىٰ الناس طريق مكاسبهم الدنيوية يستحقون ما ذكره الله تعالىٰ بقوله: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[المائدة:٣٣] الآية.

فما الظن بما يستحقه من العقوبة من يقطع الطريق علىٰ المسافرين إلىٰ الله.

وحكي عن عيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه قال: يا علماء السوء قعدتم علىٰ باب الجنة فلم تدخلوها، ولم تدعوا غيركم يدخلها، (مثلكم كمثل الصخرة وقفت في طريق الماء لا هي تشرب الماء ولاهي تترك الماء يخلص إلىٰ الزرع)، وكشجرة الدفلىٰ يروق من نظر إليه ويقتل من أكله.

بعد أن بين المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في الباب السابق أن جهل الخلق ببعض العلوم يورث معاداتها، ذكر ههنا في هٰذا الباب الإشارة إلىٰ أنواع من المعُابين للعلوم، فبيّن بادئ ذي بَدءٍ أن العلم طريق إلىٰ الله تعالىٰ، وأنه ذو منازل ورُتب ودرجات، كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾ وقال: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ وقال: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾[الأنعام:٨٣]، روىٰ أحمد في

مسند عثمان بسند صحيح عن زيد بن أسلم أنه قال في هٰذه الآية: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ قال: بالعلم.

وقد ذكر هٰذا المعنىٰ جماعة من أهل العلم من أقدمهم وأحسنهم بيانا، أبوعمر بن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في «جامع بيان العلم وفضله»، فالعلم درجات ومنازل ورتب ينبغي أن يُنقّل الإنسان فيها نفسه، وترتيب العلوم يطول القول فيه، وهو يختلف من بلد إلىٰ بلد ومن شيخ إلىٰ شيخ ومن مذهب إلىٰ مذهب، لكن جُمْلة ذلك ما ذكره المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ من معرفة اللغة التي عليها بناء الشرع، وهٰذا حال أكثر أهل الأندلس وقد نص علىٰ هٰذا المعنىٰ منهم أبوبكر ابن العربي وأبومحمد ابن حزم رحمهما الله تعالىٰ، ولا يزال هٰذا الأصل معمولا به في بعض المحاضر الشنقيطية التي تُقدم معرفة اللغة علىٰ غيرها، ثم حفظ كلام رب العزة، ثم سماع الحديث ورواياته، ثم الفقه وتفهم معاني المنقول في الشرع، ثم علم الأخلاق والورع، ثم علم المعاملات الذي هو علم أحوال القلب والنفس، وما بين ذلك من الوسائط بمعرفة أصول البراهين والأدلة، كأصول الفقه والنحو والصرف وقواعد الفقه وعلوم الحديث وغيره.

ثم بين رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أن هؤلاء النازلين في مراتب العلم ودرجاته، كل واحد منهم قائم بالجهاد، فهو مرابط في ثغر من الثغور، فالمشتغل بحفظ القرآن مجاهد مرابط، والمشتغل بسماع الحديث مجاهد مرابط، والمشتغل بالفقه مجاهد مرابط وهلم جرا، وهٰذا الجهاد هو جهاد النفس والشيطان وهو جهاد حجة وبيان أعظم من جهاد السيف والسِّنان لقلة القائم به والمعاون عليه كما ذكر ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في «مفتاح دار السعادة».

وهٰذا المجاهد النازل في ثغر من هٰذه الثغور من منازل العلم لا بد أن يُبتلىٰ بأعداء، فإن هٰذا الطريق له أعداء فلا بد من جلوس هؤلاء الأعداء عليه كما ذكر هٰذا المعنىٰ إمام الدعوة في كتاب «كشف الشبهات»، ففي كل منزلة من هٰذه المنازل يُلفَىٰ (شرِّير في ذاته، وشره في مكسبه، وطالب لرئاسته، وجاهل معجب بنفسه، يصير لأجل تنفيق سلعته صادفًا عن المنزل الذي فوق منزلته من العلم وعائبًا له)، فإن من الناس من يبتوّأ منزلة في علم من العلوم فلا يرضىٰ لغيره أن يتقدم عليه فيها، فإذا عرض عليه الارتقاء إلىٰ ما فوقها عاب عليه ذلك ونفّره منه، فإذا جاء مثلًا أحد إلىٰ امرئ قد حفظ «بلوغ المرام» واستشاره في حفظ «رياض الصالحين» فوقه فقال: يكفيك بلوغ المرام، رضا بما وصل إليه وتنفيرا للناس عن تجاوز غايته.

وهؤلاء مثلما ذكر المُصَنِّف يَعْرِضون للناس بشبهات، ويحاولون منعهم بطرق ووسائل عدة، ولهم حظ من قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ﴾، وما صنيع هؤلاء إلا كما وصف الله عَزَّوَجَلَّ غيرهم بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا

عِوَجًا أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلِۭ بَعِيدٍ ﴿٣﴾﴾[إبراهيم]، فهؤلاء ممن استحبوا الحياة الدنيا وصدوا عن سبيل الله، وابتغوا العِوَج فهم متردّون في ضلال عظيم.

ثم ذكر من كلام الترمذي الحكيم وليس بأبي عيسىٰ صاحب الجامع، بل إذا أطلق الترمذي في الأبواب المتعلقة بالكلام علىٰ أحوال النفس والقلب وقوىٰ الإنسان فإنه الحكيم الترمذي صاحب المصنفات المتعددة في أبواب السلوك وتهذيب النفوس، وفيها شيء سمين وفيها غث مَهين، وقد ذكر الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أن (من يقطع علىٰ الناس طريق مكاسبهم الدنيوية يستحقون ما ذكره الله تعالىٰ بقوله: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ﴾) [المائدة:٣٣] إلىٰ آخر الآية. (فما الظن بما يستحقه من العقوبة من يقطع الطريق علىٰ المسافرين إلىٰ الله)، وفي ذلك الإشارة إلىٰ أن قُطاع الطريق نوعان:

النوع الأول: قطاع الطريق علىٰ المسافرين في مصالح دنياهم.

الذي يعرضون في مراحل السفر فيأخذون أموال الناس وربما قتلوهم أو جرّدوهم من ملابسهم، وهؤلاء يعرضون للناس في مصالح دينهم.

والنوع الثاني: قطاع الطريق علىٰ المسافرين في مصالح دينهم.

وهؤلاء نوّاب إبليس كما ذكر ذلك أبوالفرج بن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في «تلبيس إبليس» و ابن القيّم في كتاب «مفتاح دار السعادة»، ومن هؤلاء القطاع الذي يقطعون علىٰ الناس طريق مصالح دينهم، أنواع عدة: منهم المزهّدون في العلم، الذين لا يرون أن في العلم شيئا ذا قيمة مُجدية فلا ينبغي أن ترسل الأوقات وتستغرق في طلبه، ولا أن تصرف الأموال في أبوابه، وأن الناس محتاجون بأبواب أخرىٰ تصرف إليها الأموال وتستغرق فيها الأوقات وتُستنزف فيها القوىٰ، فهم يزهّدون في العلم، وهٰذا من أعظم النيابة عن إبليس، لأن العلم إرث النبي ﷺ، فإن النبي ﷺ لم يورِّث درهما ولا دينارا وإنما ورث ﷺ العلم، فمن زهّد في ميراثه فلا شك أنه من أعظم من يصدون عن السبيل ويبغونها عوجا ، ومن هؤلاء أيضا الطاعنون في أهل العلم الذين يتهمونهم تارة بالعمالة للحكومات، وتارة بالمسارعة إلىٰ جمع حطام الدنيا، وتارة بعدم الفقه بواقع الناس، وتارة بكونهم في أبراج عاجيّة لا يُعايشون احتياجات الناس، وتارة بأنهم يتكلمون بلغة هي اللغة التي لا يفتقر إليه العصر، وأن العصر محتاج إلىٰ خطاب مجدَّد يصلح لمحاكاة أحوال الناس والتعايش مع الآخر ومد جسور التواصل والمحبة والسلام مع الأمم، إلىٰ آخر شنشنةٍ نعرفُها من أخزَم وما أمره بأمر أحزَم، وهؤلاء الطاعنون في أهل العلم وإن نوّعوا عباراتهم وغيّروا إشاراتهم إلا أنهم لا يخفون علىٰ الله ﷻ، وما تكلم امرئ في أهل العلم إلا ابتلي كما قال الحافظ

أبو القاسم ابن عساكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في كتاب «تبيين كذب المفتري» قال: (لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة، ومن أعمل لسانه فيهم بالثلب، ابتلاه الله قبل موته بموت القلب) انتهىٰ كلامه، فويل لمن طعن في أهل العلم، فإن الله عَزَّوَجَلَّ يغار، وإن من غَيْرتِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ غيرَتُه علىٰ أوليائه وقد قال: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾[النساء]، «من عاد لي وليا فقد آذنته بالحرب»، فينبغي أن يتحرّز الإنسان من الطعن علىٰ أهل العلم وألا يقف في موقف هؤلاء النائبين عن إبليس.

ومن قطاع الطريق أيضا المدّعون للعلم مع عدم امتثالهم لحقائقه من علماء السوء الذين إنما يطلبون العلم لمنصب أو رئاسة أو غيرها ويحفظون ويعرفون ولكنهم يتساهلون في غيبة يخرجونها مخرج جرح وتعديل، أو يأخذون علىٰ العلوم أجورا بغير حق أو يدّعون ما ليس عندهم فإن هؤلاء الأدعياء هم أيضا من جملة قطاع الطريق عن معرفة الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وكما أن الإنسان إذا شرع يسلك طريقا فيه مصلحة دنيوية فإنه يتحصن من قطاعه وكذلك يتخذ سلاحا، فحقيق بمن أراد تكميل عبودية نفسه لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يتحصّن من قطّاع الطريق هؤلاء، وأن يتخذ سلاحا يقاتل به هؤلاء القطّاع، وإنما سلاحه العلم، ومن ليس له سلاح فكيف يقاتل، وإنما يتحصّن الإنسان بسلوك طريق من مضىٰ من كُمّل العلماء من السلف الصالحين، وورثتِهم من الخلف المشهود لهم بتمام الدين وكمال اليقين.

وهٰذا الباب إذا فتح لطالب العلم، ولاسيما المبتدئ فهمُه فإنه يتحرّز من شر كثير، وإذا كان الإنسان لا يميز هؤلاء القطاع فإنهم ربما قطعوا عليه طريقه عن طاعة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وإذا قُطعت عن طريق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فقد قُطعت عن سبيل النبوة وطريق الرسالة، وحُرمت الإرث الذي تركه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد كان لبعض من مضىٰ من أهل العلم شريط نافع اسمه «قطاع الطريق» تحدث فيه عن من يقطع الطريق عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وهو مما ينصح سماعه، وإذا فهم الإنسان هٰذا المعنىٰ وجده منشورا في كلام ابن القيّم وقبله ابن الجوزي في «صيد الخاطر» وغيرهما من أهل العلم رحمهم الله تعالىٰ.

الباب الثاني والعشرون

باب الحث على تناول البلغة من كل علم والاقتصار عليه

من كان قصده الوصول إلىٰ جوار الله تعالىٰ فليتوجه نحوه، كما قال تعالىٰ: ﴿فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾

وكما أشار إليه النبي ﷺ بقوله: «سافروا تغنموا».

فحقه أن يجعل أنواع العلوم كزاد موضوع في منازل السفر، فيتناول منه في كل منزل قدر البلغة، ولا يعرج علىٰ تقصِّيه واستفراغ ما فيه، فتقصِّي الإنسان نوعًا واحدًا من العلوم علىٰ الاستقصاء يستفرغ عمرًا، بل أعمارًا، ثم لا يدرك قعره ولا يسبر غوره.

وقد نبهنا الباري سبحانه علىٰ أن نفعل ذلك بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ﴾ [الزمر:١٨].

وقال علي كرم الله وجهه: (العلم كثير فخذوا من كل شيء أحسنه).

وقال الشاعر:

قالوا خذ العين من كل فقلت لهم ... في العين فضل ولكن ناظر العين

فقد قيل: حل طبعك بالعيون والفِقَر فالشجرة لا يشينها قلة الحمل إذا كانت ثمرتها نافعة.

ويجب ألا يخوض الإنسان في فن حتىٰ يتناول من الفن الذي قبله علىٰ الترتيب بلغته، ويقضي منه حاجته، فازدحام العلم في السمع مضلة للفهم، وعلىٰ هٰذا قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [البقرة:١٢١]، أي: لا يجاوزون فنًّا حتىٰ يحكموه علمًا وعملًا.

ويجب أن يقدم الأهم فالأهم من غير إخلال بالترتيب، فإن كثيرًا من الناس ثَكِلُوا الوصول بتركهم الأصول.

وحقه أن يكون قصده من كل علم يتحراه التبلغ به إلىٰ ما فوقه حتىٰ يبلغ النهاية، والنهاية من العلوم النظرية معرفة الله تعالىٰ علىٰ الحقيقة المصدوقة، والعلوم كلها خدم لها وهي حرة.

وقد روي أنه رئي صورة حكيمين من القدماء المتألّهين في بعض مساجدهم، وفي يد أحدهما رقعة فيها: إن أحسنت كل شيء فلا تظن أنك أحسنت شيئًا حتىٰ تعرف الله تعالىٰ، وتعلم أنه مسبب الأسباب وموجد الأشياء.

وفي يد الآخر: كنت قبل أن أعرف الله تعالىٰ أشرب وأظمأ حتىٰ إذا عرفته رويت بلا شرب.

بل قد قال الله تعالىٰ ما أشار به إلىٰ ما هو أبلغ من حكمة كل حكيم: ﴿قُلِ ٱللَّهُۖ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ﴾[الأنعام:٩١]

أي: أعرفه حق المعرفة، ولم يقصد بذلك أن يقول ذلك قولًا باللسان اللحمي، فذلك قليل الغناء ما لم يكن عن طوية خالصة ومعرفة حقيقية، وعلىٰ ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «من قال: لا إله إلا

الله، مخلصًا دخل الجنة ».

ويجب أن لا يتعرىٰ علمه عن مراعاة العمل فيه بنفع، ألا ترىٰ أنه ما أخلي ذكر الإيمان في عامة القرآن من ذكر العمل الصالح، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[البقرة:٢٥]

وإلىٰ ذلك أشار قوله تعالىٰ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾[فاطر:١٠]

وقيل: كثرة العلم من غير العمل مادة الذنوب.

وقيل: العلم أس والعمل بناء، والأس بلا بناء باطل.

وقال حكيم لرجل يستكثر من العلما دون العمل: يا هٰذا إذا أفنيت عمرك في جمع السلاح فمن تقاتل به؟! وقد قال الشاعر ما يصلح أن يكون إشارةً إلىٰ هٰذا المعنىٰ:

فعلام إن لم أشف نفسًا حرة ... يا صاحبي أجيد حمل سلاحي

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ في هٰذا الباب كلاما نافعا في الحث علىٰ تناول البُلغَة من كل علم، والاقتصار عليه، ذلك أنَّ العبد يسافر بقلبه كما يسافر ببدنه، فإنَّ السفر سفران كما ذكر ذلك ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ وتلميذه ابن رجب:

أحدهما: سفر الأبدان.

والثاني: سفر القلوب.

وسفر القلوب هو فرارها إلىٰ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كما قال تعالىٰ: ﴿فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ قال بعض السلف: من خاف شيئًا فرّ منه، ومن خاف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فرّ إليه، وإنما يحصل كمال حياة الإنسان ويسهل وصوله إلىٰ النعيم التام بسفر قلبه إلىٰ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وتوجّهه إليه، كما في الآية المذكورة، وكما أشار إليه النبي ﷺ بقوله: «سافروا تغنموا » وهو حديث فيه ضعف، ويُغني عن هٰذا ما في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «استعينوا بالغَدْوة والروحة وشيءٍ من الدُّلجة »، فإن الاستعانة ههنا بهؤلاء الأوقات أي بالعمل فيهن هو متعلق بسفر القلب إلىٰ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وسفر القلب إلىٰ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يعينه علىٰ مراحله تزوّده بأنواع العلوم الموصلة إلىٰ خشية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فيفتقِد من أنواع العلوم زادا يتبلّغ به في كل مرحلة، فيتناول في كل منزلٍ من منازل السفر نوعا من أنواع العلوم يكون زادًا له، وهٰذا هو الموجِب لاستحسان أخذ البُلغة من أنواع العلوم والإطلاع عليها.

ولا ينبغي للإنسان أن يستقصي نوعا واحدا علىٰ وجه الاستقصاء، يستفرغ عمرا وما هو هنا (الاستقصار) محرّفة صوابها (الاستقصاء) يستفرغ عمرا بل أعمارا ثم لا يدرك قعره ولا يسبر غوْرَه، بل يصيب من كل علم بُلغَتَه، وقد نبّهنا الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ ذلك فقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥ﴾ فالمتبَّع عندهم ليس كل القول المُستَمَع، وإنما المتبَع عندهم هو أحسن القول المُستَمَع، وجاء عن علي

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قوله: (العلم كثير فخذوا من كل شيء أحسنه)، وقد ذكر هٰذا المعنىٰ جماعة من الشعراء منهم القائل:

ما حوىٰ العلم جميعا أحدٌ ... كلا ولو مارَسَه ألفَ سنة
إنما العلم كبحر زاخرٍ ... فاتَّخذ من كل شيء أحسنه

وقال الزَّبيدي في هٰذا المعنىٰ في «ألفية السند»:

وما حوىٰ الغاية في ألف سنة ... شخص فخذ من كل فنٍّ أحسنه
بحفظ متن جامع للرَّاجح ... تأخذه علىٰ مفيد ناصح

فينبغي أن يتخذ الإنسان من كل علم أحسنه وهو البُلغة ممَّا رتبه أهل العلم في متونٍ معروفة في كل فن، وفي هٰذا المعنىٰ قال الشاعر:

قالوا خذ العين من كل فقلت لهم ... في العين فضل ولكن ناظر العين

وناظر العين هو النقطة السوداء التي تكون في وسط سواد العين، فهٰذا هو أجلُّها وأعظمُها فينبغي أن يتخذ الإنسان الأجلَّ الأعظم من كل شيء، وقد قيل: (حلِّ طبعَك بالعيون والفِقَر) يعني بعيون الأشياء وفِقَرها المهمّة، فإن اسم الفِقَر أصلا هو لما انتظم من عظام الظهر، ويُطلق علىٰ ما عظم وثمن عن غيره، فإذا أخذ الإنسان وفِقَرَها المُستجادة فإن طبعه يتحلّىٰ بالكمالات.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أنه (يجب ألا يخوض الإنسان في فن حتىٰ يتناول من الفن الذي قبله علىٰ الترتيب بُلغته، ويقضي منه حاجته، فازدحام العلم في السمع مضلة للفهم، وعلىٰ هٰذا قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ أي: لا يجاوزون فنًّا حتىٰ يحكموه علمًا وعملًا)، والمراد لا يُجاوزون شيئا حتىٰ يحكموه علما وعلما، ويصدّق هٰذا ما رواه ابن جرير وغيره بسند قوي عن أبي عبد الرَّحمٰن السُّلمي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ قال: كان الذين يعلموننا القرآن لا يجَاوزن عشر آيات حتىٰ نعرف ما فيها من العلم والعمل) فكانوا لا ينتقلون من أمر حتىٰ يتقنوه فيتحوّلوا إلىٰ غيره كحفظ القرآن علىٰ هٰذا الترتيب مثلا وهو المعروف عند السلف بتعشير القرآن في الحفظ، وعنهم أيضا تخميسه ولكنّ الأول هو أكثرُ وأشهر.

وقد ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ هنا أن (ازدحام العلم في السمع مضلة للفهم)، وهي جملة نصّ عليها أيضا ابن جَماعة رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في «تذكرة السامع والمتكلم»، ومعنىٰ هٰذه الجملة أن العلم إذا كَثُر علىٰ الإنسان فإن فهمه يضلّ فيه ويضعفُ عنه، كما ذكرنا كلام الوزيرِ ابن هُبيرَة في «الإفصاح»: (إن من آفة التعليم إكثاره حتىٰ تعجز القلوب أن تعيه) فإذا أكثر هٰذا علىٰ السمع والقلب فإنها تضعُف عنه ولا تحيط به علما، ولكن إذا لُقّنته شيئا فشيئا فإنها تقبله وتتوسع فيه، ومن طيّار شعر الشناقِطة قول أحدهم:

وإن ترد تحصيل فنٍّ تمّمه ... وعن سواه الانتهاءُ مَه
وفي ترادِف العلوم المنع جا ... إن توأمان استبقا لن يخرجا

أي يأخذ الإنسان العلوم شيئا فشيئا، ويقدّم في ذلك (الأهمَّ فالأهَم!!) هٰذا خطأ منتشر (الأهَم فالمُهم) لأنك تبتدئ بما يجبُ عليك ويعظُم في حقّك ثم تنتقل بعده إلىٰ المهم الذي دونه.

فمثلا لو أن إنسانا لا يحسن معرفة ما يجب عليه من الإيمان لله، والملائكة والأنبياء مما يعتقده العبد ولا يحسن معرفة الوضوء والصلاة فأبيّهما يبدأ الإيمان أم الطهارة والصلاة ؟

الإيمان فيبدأ بالأهم ثم ينتقل بعد ذلك إلىٰ المهم الذي هو دونه، فيقدّم الإنسان الأهم فالمهم من غير إخلال بالترتيب، فإنَّ كثيرا من الناس ثَكِلوا الوصول يعني ندَبوه وفقدوه = بتركهم الأصول، فإن من ضيّع الأصول حُرم الوصول، قال أبو عبيد القاسم بن سلّام: (عجبت لقوم يشتغلون بالفضول ويتركون الأصول)، ومن أسباب عدم الوصول الاشتغال بالفضول وهي غير المهمات أو عدم إحسان ترتيب ما ينبغي من أصول تلقي العلم.

وينبغي علىٰ الإنسان أن يتحرّىٰ في كل علم ما يبلّغه منه دون الغاية، فإن الغاية تُعْوِز ولا يصل إليها الفرد بعد الفرد في قرون الأمة، وإنما يتخذ في كل فن أصلا يتقنه ثم يتحوّل إلىٰ غيره.

وهٰذا هو معنىٰ ترتيب العلم علىٰ متون مختصرة ومتوسطة ومطولة، وتنويع تلقي العلم إلىٰ دروس يشرح فيها علىٰ وجه التطويل ودروس يختصر فيها علىٰ وجه الإيجاز ودروس يعمل فيها علىٰ جهة التوسّط كما يدرك ذلك حذّاق المعلّمين، فهم يعرفون أنه بهٰذا تُرتّب الأمور فإذا أراد الإنسان أن يتلقىٰ العلم فإنه يأخذ في كل فنّ أصلا، فإذا أخذ في كل فنّ أصلا وكان ذلك الأصل مجتمعا في متنٍ واحدٍ أو أكثر فإنه يأخذه علىٰ وجه الاختصار ولا يأخذه ابتداء علىٰ وجه التطويل فإنه إذا أخذه كذلك لم يستطعه، فمثلا إذا أراد الإنسان أن يتخذ أصلا في باب الاعتقاد فإنه يدرس في ضمن هٰذا الأصل «ثلاثة الأصول» و«القواعد الأربع» و«التوحيد» و«كشف الشبهات» و«العقيدة الواسطية»، فهٰذا الأصل مجموع من هٰذه المتون، وهو يتلقّاها أيضا علىٰ وجه الاختصار والإيجاز، فمثلا إذا أراد أن يدرس كتاب ثلاثة الأصول فإن أول كلمة فيه بعد بسم الله الرَّحمٰن الرحيم هي (اعلم) وكلمة اعلم يستطيع الإنسان أن يشرحها في ساعة؛ لأنها تحتوي علىٰ العلم، هي فعل متعلق بالعلم وإذا أراد الإنسان أن يتكلم علىٰ سرّ تقديم هٰذا الفعل واختصاصه دون غيره، وقرنه بالابتداء بالتنزيل باقرأ، وكون ذلك موجودا في الوحي -في القرآن والسنة- فإن الإنسان عند ذلك يستفيد.

- طيب هنا فائدة لأن بعض الإخوان قد يقول أقوال في القرآن فلا يجدها – أين (اعلم) في القرآن ؟ ستجدون في القرآن في إحدىٰ القراءات قراءة فيها اعلم، فراجعوا ستجدوها في سورة البقرة.

فالحاصل أن الإنسان يتلقاه علىٰ وجه الإيجاز، فلا يذهب إلىٰ شيخ يشرح له (اعلم) في عدة ساعات، كما قال لي أحد الإخوان يمتدح شيخا يقول درسنا عنده في بلدٍ ليست بلد علم، يقول: بسم الله

الرَّحمٰن الرحيم جلس فيها عشرة أسابيع -درس أسبوعي- فمثل هٰذا لا يفيد الناس، بل هٰذا يحول بين الناس وبين العلم، فينبغي أن يتلقّىٰ الإنسان في مبادئ الطلب علىٰ هٰذه الصورة، لكن لو جاءني طالب منتهي ربما اجلس معه في (اعلم) ساعات، لكن طالب منتهي يعرف ما أقول، أما المبتدئ فإنه يتلقّىٰ علىٰ هٰذا الوجه، فإذا خرج عنه فإنه لا يستفيد، فمثلا إذا اراد الإنسان أن يتلقىٰ علم النحو ماذا يدرس ؟ الآجرّومية أم الألفيّة ؟ الآجرّومية، هٰذا هو المختصر الذي يدرسه، كيف يتلقاه ؟ باختصار. كيف الاختصار ؟ الآن درسنا مثلا أول ما فيها وهو باب الكلام، هو لم يترجم له باب الكلام لكن قال: (الكلام لفظ مركب) إلىٰ آخر ما قال، هٰذا الباب ما غايته ؟ غايته التعريف بأن الكلام هو علىٰ هٰذا الوضع، وهو منقسم إلىٰ اسم وفعل وحرف، فإذا جاء المعلم ودرس هٰذا الباب، قال في آخره: اعرب ما يلي – هٰذا موجود في بعض شروح الآجرومية – ضرب زيد عمرا !! هو الآن مبتدئ توّه ما يعرف الكلام ويعرف الإعراب ؟!

لذلك الصواب أن يقال في هٰذا الباب إذا أراد الإنسان أن يمرّن فيه المتعلمين أن يقول: بيِّن أنواع الكلمات المذكورة في هٰذه الجملة واذكر الدليل علىٰ النوع الذي تقوله.

فمثلا لو قلنا: لا تُمدُّ الرجلين في مجلس العلم.

لو قلنا: الرجلين، ما نوع هٰذه الكلمة وما دليل ذلك ؟

نقول: نوعها: اسم، والدليل: دخول أداة التعريف التي هنا (أل).

بهٰذا ينتفع الناس وأما أن يبتدئ الإنسان في الآجرومية بأعرب لا ينتفعون، ولذلك أنا أستغرب بعض الشراح الذين شرحوها ويعربون، طيب هو ما يعرف الآن ! ولذلك هٰذه الشروح مع جلالتها صارت صعبة علىٰ الناس، لأنهم أدخلوا فيها ما حقّه عدم الإدخال وهو الإعراب، ولذلك أحسن من أفرد شرحا وإعرابا، فشرح الآجرومية وأعربها.

والمقصود: أن تعرف أن طريقة ترتيب العلم هو أن تأخذ من كل علم أصلا تدرسه علىٰ وجه الإيجاز ثم بعد ذلك يكون ترتيب العلم علىٰ نُقَلٍ ومراحل.

ثم بين أن أخذ العلم علىٰ هٰذه الصورة يوصل إلىٰ المقصود وهو معرفة الله ﷻ بألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته، فإن معرفة الله ﷻ هي غاية الغايات وأجل النهايات.

وقد ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ من كلام بعض قدماء المتألهين أنه رئي في يد أحدهم رقعة فيها: (إن أحسنت كل شيء فلا تظن أنك أحسنت شيئا حتىٰ تعرف الله تعالىٰ، وتعلم أنه مسبب الأسباب وموجد الأشياء)، وإذا أريد قصر المعرفة بالربوبية فهٰذه معرفة ناقصة، لكن إذا أريد أن المعرفة عامة وتسبيب الأسباب وإيجاد الأشياء فرد منها كان المعنىٰ صحيحا.

(وفي يد الآخر: كنت قبل أن أعرف الله تعالىٰ أشرب وأظمأ حتىٰ إذا عرفتُه رَويتُ بلا شُرب). وهٰذا يصدّقه ما في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني»، فإن هٰذا الإطعام والسقيا هي من المعارف الربّانية وأحوال الكمالات النفسانيّة التي يُشغلُ بها قلبُه عن طلب حظ بدنه، فيكون علىٰ حال من الكمال مستغرقةٍ تُغنيه عن النظر في مأكله ومشربه، كحال أهل الجنة بكمالهم فإنهم يُلهَمون التسبيح والتحميد كما تُلهمون النَّفَس في الدنيا، فإن الإنسان لا ينشغل بنَفَسه لجريان الحاجة به، ومن دخل الجنة لكمال حاله يجري علىٰ لسانه التسبيح والتحميد من غير حاجة إلىٰ تكلفه.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أشار إلىٰ هٰذا المعنىٰ في قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ﴾ أي اعرفه حقّ المعرفة)، وهٰذا الذي ذكره رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ بأن المقصود في آية الأنعام معرفته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حق المعرفة، نظير قول من قال – كما ذكره ابن كثير في التفسير – أن الإنسان يقول: الله بلسانه عند ورود هٰذا المعنىٰ، والآية لا تدل علىٰ ذلك؛ بل الآية تدل علىٰ المعنىٰ الذي ذكره السلف أن معنىٰ ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ يعني أنزله، فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قال في أول الآية ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۖ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ﴾[الأنعام:٩١] أيش معناه؟ قل الله أنزله، لكن قد استفاضت آيات وأحاديث تدل علىٰ أن غاية مقصود العلم هو الوصول إلىٰ عبودية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وأصرحُها ما في الصحيح من قوله ﷺ قال: «إنّ أعلمكم بالله وأخشاكم له أنا» فهو ﷺ وصل الغاية وهي خشية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ثم قال:(ويجب أن لا يتعرىٰ علمه عن مراعاة العمل فيه بنفع، ألا ترىٰ أنه ما أخلىٰ ذكر الإيمان في عامة القرآن من ذكر العمل الصالح) يعني أن العلم لا تظهر منفعته ولا يكون زادا مبلِّغا إلا إذا انطوىٰ علىٰ العلم واجتمع به، كما قال تعالىٰ: (﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ وقيل: كثرة العلم من غير عمل مادة الذنوب، وقيل: العلم أُس والعمل بناء، والأس بلا بناء باطل، وقال حكيم لرجل يستكثر من العلم دون العمل: يا هٰذا إذا أفنيت عمرك في جمع السلاح فمن تقاتل به؟! وقد قال الشاعر:

فعلام إن لم أشف نفسًا حرة ... يا صاحبي أجيد حمل سلاحي)

وري عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

هتف العلمُ بالعمل ... فإن أجابه وإلا ارتحل

وفي إسناده ضعف، وجاء هٰذا المعنىٰ عن سفيان الثوري أيضا.

الباب الثالث والعشرون

أحوال الناس في استفادة العلم وإفادته

كما أن الإنسان في مقتنياته أربعة أحوال:

حال استفادة: فيكون مكتسبًا.

وحال ادخار لما اكتسبه: فيكون به غنيا عن المسألة.

وحال إنفاق علىٰ نفسه: فيصير به منتفعًا.

وحال إفادة لغيره: فيصير به سخيا.

كذا أيضًا له في العلم أربعة أحوال:

حال استفادة، وحال تحصيل، وحال استبصار، وحال تبصير وتعليم.

ومن أصاب مالًا فانتفع به، ونفع مستحقيه كان كالشمس تضيء لغيرها وهي مضيئة، وكالمسك الذي يطيب غيره وهو طيب، وهٰذا أشرف المنازل. ثم بعده من استفاد علمًا فاستبصر به.

فأما من أفاد غيره علمه ولم ينتفع هو به فهو كالدفتر يفيد غيره الحكمة وهو عادمها، وكالمِسن يشحذ ولا يقطع، وكالمغزل يكسو ولا يكتسي، وكذبالة المصباح تحرق نفسها وتضيء لغيرها، ومن استفاد علمًا ولم ينتفع به هو ولا غيره فإنه:

كالنخل يشرع شوكًا لا يذود به ... عن حمله كف جان وهو منتهب

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في هٰذا الباب معنىٰ لطيفًا في تعريف الإنسان في أحواله في استفادة العلم وإفادته، وعدم عقل هٰذا المعنىٰ من أسباب التفريط في العلم وحرمانه، فإن من الناس من لم يحسن معرفة مرتبة حاله فأنزلها فوقها واشتغل بما لم يؤمر به ولا وصل إليه، فعطّل بذلك قدرته عن بلوغ المراتب العليا والمقامات السامية، فقد ذكر أن الإنسان في مقتنياته التي يجمعها ويقتنيها له أربعة أحوال:

الأول: (حال استفادة، فيكون مكتسبا)، يجمع ويطلب.

والثاني: (حال ادّخار لما اكتسبه فيكون به غنيا عن المسألة).

والثالث: (حال إنفاق علىٰ نفسه فيصير به منتفعا).

والرابع: (حال إفادة لغيره فيصير به سخيا).

والناس بصراء بهٰذا في أمر دنياهم عُميٌ في أمر دينهم، فإن الدين وأخذَ العلم له أربعة أحوال كهٰذه:

الأول: (حال استفادة) يجمع بها الإنسان العلم ويكتسبه.

والثاني: (حال تحصيلٍ) لما اكتسبه.

والثالث: (حال استبصار) يتعرّف به الطريقَ الموصل إلىٰ ما يريد.

والرابع: (حال تبصير وتعليم) ينفع به الناس.

فإذا رتب الإنسان نفسه علىٰ هٰذه الأحوال = فإنه يصل إلىٰ مراده، وإذا لم يحسن ترتيب نفسه فإنه يُحرَم المقصود وينقطع في الطريق، فأنت ترىٰ من طلبة العلم ممن يبتدئ في طلب العلم فيحفظ قرآنا، يشتغل بأمور أخرىٰ ليست مما ينبغي أن يُشغل بها نفسه في هٰذا العمر، وإن كانت مطلوبة منه فيما يُستقبل.

فمثلا الصبي المترعرع والفتىٰ الناشئ واليافع المرتفع ابن سبع وتسع واثني عشر وخمسة عشر لا ينبغي له أن يشتغل في إنكار المنكرات العامة التي تتعلق بعموم الناس، لا المنكرات الخاصة التي تتعلق بمن يجلس إليه أو يمر به، فإذا رفع نفسه إلىٰ الاشتغال بإنكار المنكرات العامة كان كاحال امريء عمره سنتين يلبس لباس امرئ عمره عشرين سنة، وذاك مزدرا معاب في أنظار الناس وكذلك هٰذا عند العقلاء مزدرا معاب.

فينبغي أن يعلم الإنسان أن له حالا في كل مرتبة من منازل الطريق لا ينبغي له أن يقصر عنها ولا أن يتجاوزها. فإذا كنت في أول مبادئ أمرك فاعلم أن ما تخاطب به هو طلبك للعلم ومعرفة الواجب عليك والعمل به، وما عدىٰ ذلك من تبليغه لغيره بإنكار أو إرشاد أو تعليم فهٰذا ليس مما يجب أن تدخل فيه، ومن دخل فيه أضاع ما خرج منه، فهو يخرج بدون عودة، فمن الناس من يشتغل بهٰذا الأمر فلا يزال يتزايد به حتىٰ ينسىٰ الحال الأولىٰ وهي حال الاستفادة ويقع في حال أخرىٰ لم يصل إليها فيمرَض ويُمرِض ويعتَلُّ ويُعِلّ وربّما قُتِل وقَتَل، وهٰذا حال كثير ممن كان مستقيما فحمل الناس علىٰ طريقٍ للاستقامة غَلَط، ثم نكص علىٰ عقِبيه و خلَفه هؤلاء فنكصوا علىٰ أعقابهم، فإن هٰذا إنما أوتي من إلباسه نفسه حالا ليست لها، فأمرَض قلبه وأورث هٰذا المرض غيره فعادوا علىٰ أعقابهم من بعده، ولذلك من الشُبه التي تروج علىٰ كثير من الناس الدعوىٰ بأن طلب العلم يزاحم تبليغ الناس ودعوتهم، وهٰذا شُبهة إبليسية وأكذوبة شيطانية وأُحبُولة مَكيدِيّة منعت كثيرا من الناس الخير، فإن الإنسان له حال ينبغي أن يكون عليها في المبتدأ وله حال أخرىٰ ينبغي أن يكون عليها في المُنتهىٰ فأنت في أول أمرك مطلوب منك أن تعلم دينك، وأنت في آخر أمرك مطلوب بك أن تعلم الناس دينهم، فإذا ارتقيت إلىٰ المنتهىٰ وأنت لم تحصّل المُبتدأ فكيف تداوي الناس ؟ فأنت كمن يداوي الناس وهو عليل، فليست الدعوة مزاحِمة للعلم، ولكن الناس هم الذين يجعلونها كذلك، لأن للعلم -لا أقول رجالا وللدعوة رجالا كلا- فإن العلماء هو الدعاة، ولكن للعلم زمانا وللدعوة زمانا، فإذا أصاب الإنسان هٰذا و رتّب حاله فإنه ينفع

وينتفع وإذا لم يستطع الإنسان أن يرتّب حاله فإنه يضرّ نفسه ويضر غيره.

فينبغي أن يتقيّد طالب العلم بهٰذا، وقد سُئل شيخنا الشيخ صالح بن فوزان – حفظه الله – عن امرئ ينوي أن يدعو بأنواع من الدعوة ولكنه يمنعه من ذلك حرصه علىٰ طلب العلم،فما الواجب،عليه؟ فقال: إن الذي ينبغي له أن يشتغل بطلب العلم، وإن الله عَزَّوَجَلَّ يثيبه علىٰ ما نوىٰ، فإذا نوىٰ الإنسان أن يجمع العلم لدعوة الناس فهو مثاب، وإذا كان العلم يمنعه عن ذلك لأنه يتأهّل لمرتبة أعظم فإنه مجاهد مثاب.

ثم إن وقائع الزمان تشهد بصدق ذلك، فإن المرء فيما عانىٰ من أحوال الناس رأىٰ قوما راجت عليهم هٰذه الشُبَه فاستنزفوا أوقاتهم وأقواتهم وأعمارهم وجعلوا أعمالهم فيما لم يتهيّؤوا له ولم يبلغوه، وأشغل نفسه بما ينفعه من طلب العلم علىٰ التدريج، فما هي إلا سنوات وإذا بذاك الذي كان مشتغلا بما اشتغل فإذا به قد ترك الاستقامة بالكليّة بل منهم من لا يشهد الصلاة، بل منهم من عاد رمحا مسموما في طريق المؤمنين بما يكتبه ويروّج له في الصحف والقنوات وهو كان من قبل من المنتسبين إلىٰ الدعوة، لأنه أكل طعاما ليس له، وشرب شرابا ليس له وأنزل نفسه منزلة ليست له، فالمرء يخشىٰ علىٰ نفسه من العقوبة، لأن الذي يرفع نفسه إلىٰ مقام ليس له يعاقب، لأنه أنزل نفسه مقاما ادّعاه فهو كلابس ثوبي زور، ولا بد أن يُكشف هٰذا الزور، فينبغي أن يرتّب الإنسان نفسه مستفيدا ومحصّلا ومستبصرا ومبصِّرا معلما، فإذا كان علىٰ هٰذا المنوال نفع وانتفع وإذا كان علىٰ غيره فإنه لا ينفع ولا ينتفع أبدا. وقد جعل الله عَزَّوَجَلَّ لنا في القرآن هاديا ومرشدا، فقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في سورة التوبة: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ﴾[التوبة: ١٢٢] وأصح قولي أهل العلم كما اختاره شيخ الإسلام ابن تيّميّة و ابن القيّم أن القاعدة هي التي تطلب العلم والنافرة هي المجاهدة، لأن طلب العلم لا يحصل مع الاغتراب وكثرة الدخول والخروج وإنما يحصل مع جمع النفس، ولذلك إذا عيب علىٰ أهل العلم أنهم قاعدون عن الجهاد، قيل: إن أهل العلم قاعدون في الجهاد للجهاد، فهم يقعدون في جهاد بيان الحجة والبيان لإيصال الناس إلىٰ جهاد السيف والسنان، والله عَزَّوَجَلَّ حكم بيننا وهو خير الفاتحين، فقد ذكر هٰذا في القرآن الكريم، وإذا فقِه الإنسان مراحل الطريق وعرف الشُبهات نجىٰ، وإذا كان الإنسان يمشي دون أن يطلب بيّنة فإنه يعثُر وربما سقط وربما خرّ علىٰ وجهه، **والسلامة في مصاحبة العلماء الكبار** فإنهم علىٰ المنازل أشرف وبالطريق أعرف وعلىٰ الحق أوقف وإن تكلموا تكلموا بعلم وإن سكتوا سكتوا عن علم ، فالسلامة في ركابهم والنجاة في طريقهم، ومن حاد عنهم فإنه يقع في هٰذه الأحوال التي ذكرناها ، ومما وقع في سيرة إمام الدعوة محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ أن شيخَه

عبد الله بن إبراهيم بن سيف صاحب المجمعة قال له يوما: عندي سلاح أعددته لأهل المجمعة. وذلك أن آل سيف كانوا هم أهل المجمعة وحكّامها ثم تسلّط علىٰ البلدة غيرُهم وصاروا هم أهلها، وهو خاطب تلميذه بما يُظن أنه كذلك في الظاهر، فأخذ بيده ثم أراه مكتبة جمعها من الكتب وقال: هٰذا أعددته لأهل المجمعة، فهٰذا السلاح بقي مدة في جمعه في المدينة ليقاتل به في دفع الجهل وتبليغ الناس العلم، ولكنه رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ لم يتمكّن من ذلك فقد مات في المدينة النبوية ولكنه كان قد أعطىٰ بعض هٰذا السلاح لهٰذا لإمام الدعوة محمد بن عبد الوهاب فكان من آثاره ليس هداية أهل المجمعة فقط بل هداية الناس في هٰذه البلاد وفي غيرها.

فالمقصود فهم هٰذا الأصل والعلم عليه، ولا يظن بهٰذا أن المتكلم بهٰذا الكلام يثبِّط عن الدعوة أو يرىٰ أن القيام بها ليس واجبا، وكيف ذلك ؟! ومعاذ الله من مثل هٰذا القول فإن الدعوة هي مقصود العلم، وإنما يطلب العلم ليعلَّم الناس، ولكن لا يدعىٰ إلا بعلم ولا يبصّر إلا مستبصر، فإذا بصّر غير مستبصر فإنه يُعمي الناس بدعوىٰ تبصيرهم.

ثم بين رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ بعد ترتيب هٰذه الأحوال، أن (من أصاب مالًا وانتفع به، ونفع مستحقيه كان كالشمس تضيء لغيرها وهي مضيئة، وكالمسك الذي يطيِّب غيره وهو طيب، وهٰذا أشرف المنازل. ثم بعده من استفاد علمًا فاستبصر به.

فأما من أفاد غيره علمه ولم ينتفع به فهو كالدفتر يفيد غيره الحكمة، وكالمِسَن يشحذ ولا يقطع، وكالمغزل يكسو ولا يكتسي، وكذبالة المصباح تحرق نفسها وتضيء لغيرها)، ودون هٰذا (من استفاد علمًا ولم ينتفع به هو ولا غيره).

فهٰذه حال الناس في تبصير أنفسهم في العلم.

الباب الرابع والعشرون

باب ما يجب على المتعلم أن يتحراه

حق المترشح لتعلم الحقائق أن يراعي ثلاثة من الأمور:

الأول: أن يطهر نفسه من رديء الأخلاق تطهير الأرض للبذر من خبائث النبات، وقد تقدم أن الطاهر لا يسكن إلا بيتًا طاهرًا، وأن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه كلب.

الثاني: أن يقلل من الأشغال الدنيوية ليتوفر زمانه علىٰ العلوم الحقيقية:

فما صاحب التطواف يعمر منهلًا وربعًا إذا لم يخل ربعًا ومنهلا

وقد قال الله تعالىٰ: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ﴾[الأحزاب:٤].

والفكرة متىٰ توزعت تكون كجدول تفرق ماؤه، فيتنشفه الجو وتشربه الأرض، فلا يقع به نفع، وإن جمع بلغ المزدرع فانتفع به.

والثالث: ألا يتكبر علىٰ معلمه ولا علىٰ العلم، فالعلم حرب للمتعالي كالسيل حرب للمكان العالي، ولهٰذا قيل: العلم لا يعطيك بعضه حتىٰ تعطيه كلك، فإذا أعطيته كلك فأنت من إعطائه إيَّاك بعضه علىٰ خطر، وكأنما إيَّاه عني من قال:

خدم العلا فخدمنه وهي التي لا تخدم الأقوام ما لم تخدم

ومتىٰ لم يكن المتعلم من معلمه كأرض دَمِثة نالت مطرًا غزيرًا فتلقته بالقبول لم ينتفع به. فحقُّه أن يضرع له، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾[ق].

أي: لمن له بنفسه علم يستغنىٰ به، أو تذلل لاستماع العلم واقتباسه ممن عنده العلم.

وقال بعض العلماء في قوله ﷺ: «اليد العليا خير من اليد السفلىٰ» إشارة إلىٰ فضل المعلم علىٰ المتعلم، وفي تبين فضل المعلم حث للمتعلم علىٰ الانقياد له.

وكما أن من حق المريض أن يكل إلىٰ الطبيب الناصح الذي وقف علىٰ دائه ليطلب الطبيب دواءه وغذاءه، فإنه إن اشتهىٰ لم يشته إلا ما فيه داؤه ولم يجتوِ إلا ما فيه شفاؤه:

فمن يك ذا فم مر مريض يجد مرًّا به الماء الزلالا

كذلك من حق التعلم إذا وجد ناصحًا أن يأتمر له، ولا يتأمر عليه ولا يراده فيما ليس بصدد تعلمه، وكفىٰ علىٰ ذلك تنبيهًا ما حكىٰ الله تعالىٰ عن العبد الصالح أنه قال لموسىٰ ﷺ حيث قال له: ﴿قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴿٦٨﴾ قَالَ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا ﴿٦٩﴾ قَالَ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِى فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴿٧٠﴾﴾[الكهف].

فنهاه عن مراجعته وليس ذلك نهيا عما حث الله تعالىٰ عليه بقوله: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾[النحل].

وإنما هو نهي عن نوع من العلم الذي لم تبلغه منزلتُه بعد، والحث إنما هو علىٰ سؤال عن تفاصيل ما خفي عليه من النوع الذي هو بصدد تعلمه، وحق من هو بصدد تعلم علم من العلوم أن لا يصغي إلىٰ الاختلافات المشككة والشبه الملتبسة ما لم يتهذب في قوانين ما هو بصدده، لئلا تتولد له شبهة تصرفه عن التوجه فيه فيؤدي ذلك به إلىٰ الارتداد.

ولذلك نهىٰ الله تعالىٰ من لم يكن قد تقوَّىٰ في الإسلام عن مخالفة الكفار فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمۡ لَا يَأۡلُونَكُمۡ خَبَالٗا﴾[آل عمران:١١٨].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا﴾[المائدة:٧٧]

ومن أجل ذلك كره للعامة أن يجالسوا أهل الأهواء والبدع لئلا يغووهم، فالعامي إذا خلا بذوي البدع كالشاة إذا خلا بها السبع، وقال بعض الحكماء:

إنما حرم الله تعالىٰ في الابتداء لحم الخنزير، لأنه أراد تعالىٰ أن يقطع العصمة بين العرب وبين الذين كانوا يشككونهم في دينهم باجتماعهم معهم من اليهود والنصارىٰ، فحرم علىٰ المسلمين ذلك، إذ هو معظم مأكولاتهم، وعظم الأمر في تناوله ومسه لينتهي المسلمون عن الاجتماع معهم في المؤاكلة والأنس، وقال ﷺ في المؤمن والكافر: «لا تتراءىٰ ناراهما » لذلك فأما الحكيم فإنه لا بأس بمجالسته إياهم فإنه جار مجرىٰ سلطان ذي عدة وأجناد وعتاد لا يخاف عليه العدو حيث ما توجه، ولهٰذا جوز له الاستماع إلىٰ الشبهة، بل أوجب عليه أن يتتبع بقدر جهده كلامهم ويسمع شبههم ليجاهدهم ويدافعهم، والعالم أفضل المجاهدين (الذابين عن الدين)، فالجهاد جهادان جهاد بالبنان وجهاد بالبيان، ولما تقدم سمَّي الله تعالىٰ الحجة سلطانًا في غير موضع من كتابه كقوله تعالىٰ حكاية عن موسىٰ ﷺ: ﴿إِنِّي ءَاتِيكُم بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ ﴿١٩﴾﴾[الدخان].

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ هنا بابا عظيم النفع في إرشاد المتعلِّمين، يكشف ما ينبغي علىٰ المتعلم أن يتحراه، فذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أن المترشّح لتعلم الحقائق ينبغي عليه أن يراعي أمورا ثلاثة:

أولها: (أن يطهر نفسه من رديء الأخلاق تطهير الأرض للبذر من خبائث النبات.

وقد تقدم أن الطاهر لا يسكن إلا بيتًا طاهرًا، وأن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه كلب)، ولهٰذا صارت الملائكة تدخل المساجد والشياطين تدخل الحُشُوش، لأن كل أحد يناسب صفة صاحبه، فلما كانت الملائكة متَّصفة بالطهر فإنها تدخل المساجد، ولما كانت الشياطين خبيثة اتَّخذت الحشوش ومواضع

النَّتَنِ وقضاء الحاجة منازل لها، فلا يُحصِّل المرء العلم إلا بتقديم هٰذا الأصل، وهو تطهير نفسه من رديء الأخلاق حتىٰ تترشح لطلب العلم، كما قيل للنبي ﷺ في افتتاح التنزيل: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤﴾ [المدثر]، علىٰ أحد الأقوال أن المراد بها: طهر قلبك من ما يقطع عن الله ﷻ من شهوة أو شُبهة، لأن القلب إذا وُجد فيه شيء من ذلك امتَنع دخول الطاهر فيه، لأن الطاهر لا يجتمع مع الخبيث النجس، قال سهل بن عبد الله التُستري: (حرام علىٰ قلب أن يدخله نور، وفي قلبه ما يكره الله ﷻ)، فإذا طهر الإنسان قلبه من الشهوات والشبهات دخله نور العلم، وإذا لم يطهّر قلبه حُرم العلمَ بقدر ما في قلبه من النجاسة، وقد سبق أن قلت لكم: **العلم جوهر لطيف لا يدخل إلا القلب النظيف**، فنظافته هي طهارته من نجاسة الشبهات والشهوات.

والأمر الثاني: (أن يقلل من الأشغال الدنيوية ليتوفر زمانه علىٰ العلوم الحقيقية)، كما قال الشاعر:

(فما صاحب التطواف يعمر منهلًا وربعًا إذا لم يُخل ربعًا ومنهلا)

يعني أن من يطوف في البلدان لا يمكن أن يعمُر منهلا وربعا في بلد وهو لم يترك ذلك الربع في بلد آخر، بل لا بد أن يجمع نفسه علىٰ عمارة ربع ومنهل، ويترك ربعا ومنهلا، وتصديق هٰذا في قوله تعالىٰ: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ﴾، فإن قلب الإنسان إذا كان مشتتا بأشغال الدنيا وغيرها فإن العلم لا يجتمع فيه، ولهٰذا كان السلف رحمهم الله تعالىٰ يستعينون حتىٰ في أشغال الدنيا بغيرهم، كما أثِر عن الشافعي والبخاري أنهم كانوا لايكادون يشترون بَصَلة؛ لأن إقبال النفس علىٰ مشاغل الدنيا يشغلها ويصرفها عن الأهم، وهم يحاولون أن يجمعوا قلوبهم علىٰ الأهم الأنفع، وأشد من هٰذا اجتهادهم في حراسة خواطرهم، لان خواطر القلب إذا استرسلت بالإنسان واستحالت أفكارا قويت هٰذه الأفكار فصارت إرادات أنتجت أعمالا، وإذا فرّط الإنسان في حِراسة الخاطر الذي يهجم علىٰ قلبه ربما جرّه إلىٰ شر، فكانوا يجتهدون أيضا في حِراسة خواطرهم ويفرّغون قلوبهم من كل ما يشغلهم.

والأمر (الثالث: ألا يتكبر علىٰ معلمه ولا علىٰ العلم).

لأن العلم إرث النبوة والأنبياء متواضعون، فلا ينال إرثهم إلا متواضع مثلهم، وأما من متكبر علىٰ العلم وأهله فإنه لا ينال من الإرث شيئا، فهو بمنزلة المحجوب في الميراث، فمما يحجب الخلق عن أن يصيبوا سهما في ميراث النبوة تكبّر أحدهم، فيكون التكبر سببا لحجبهم عن الميراث، والعلم حرب لأهل التعالي والتكبّر كالسيل حرب للمكان العالي، وقد نظم هٰذا المعنىٰ شاعر فأبدع إذ قال:

العلم حرب للفتىٰ المتعالي كالسيل حربٌ للمكان العالي

فإن السيل لا يزال يُزبد علىٰ الأماكن المرتفعة ويجتمع عليها حتىٰ يدُكّها أو يورّث فيها نُقرَةً كما يكون بحسب الأرض من صلبها وضعفها. وإذا أعطىٰ الإنسان العلم كلَّه فإنه من إعطائه بعضَه علىٰ

خطر،

وكأنما عنىٰ هٰذا المعنىٰ الشاعر الذي يقول:

خـدم العـلا فخدمنـه وهـي التـي لا تخـدم الأقـوام مـا لـم تخـدم

فالعلوم والمعارف والأمور العظيمة، لا تنقاد لطالبها إلا مع تواضعه.

(ومتىٰ لم يكن المتعلم من معلمه كأرض دمثة) – يعني سهلة ليّنة – (نالت مطرًا غزيرًا فتلقته بالقبول لم ينتفع به) فإن الأرض الدَمِثَة السهلة هي التي تنتفع بالمطر، وأما الصخر فهو صلدٌ صلب لا ينتفع بالمطر، وكذلك المتعلم المتواضع أرض دَمِثَة للعلم، والمتعلم المتكبر أرض صلبة لا يدخلها العلم، وقد قال المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ في حق هؤلاء قال: (حقه أن يَضْعَ له) أي يُرحَل (كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾).

فمن لم يكن علىٰ تلك الحال، فإنه يحتاج إلىٰ طلب حياة نفسه وروحه.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ: إلا أن الموجب للتواضع للمعلم هو أنه صاحب فضل، فإن المعلم يكسِي المتعلم حُلل الحكمة وأنواع الإدراك والفهم، وهو من أعظم ما يبذل له، (وكما أن من حق المريض أن يكِلَ إلىٰ الطبيب الناصح الذي وقف علىٰ دائه ليطلب الطبيب دواءه وغذاءه)، فكذلك المتعلم ينبغي أن يُوقف نفسه بين يدي معلمه علىٰ هٰذا الوجه.

ثم ذكر أن (من حق المتعلم إذا وجد ناصحًا أن يأتمر له، ولا يتأمَّر عليه ولا يُرادَّه فيما ليس بصدد تعلمه) فإذا وجدت معلما ينصح لك، فأتمر بأمره ولا تطلب الإمرة عليه، ومن الناس من يكابد هٰذا وينوّع سُبل الإمرة علىٰ المشايخ فيُحرَم العلم بذلك، كمن يأتي إلىٰ شيخ فيرىٰ أنه يدرّس الكتاب الفلاني دون غيره، أو يطلب منه أن يتكلم بذلك الموضوع دون غيره، فإن ذلك علىٰ الحقيقة قد جعل نفسه أميرا وجعل العالم مأمورًا، والعالم الحكيم لا ينقاد بمثل هٰذا الخطاب، بل يعرف أن المتعلم ينبغي أن يكون متواضعًا منقادًا لمعلّمه فهو لا يطلب منه أن يتحدث في شيء، وإنما يطلب منه أن يتحدث، ثم العالم ينظر الأنفع للناس، ثم يتحدث فيه، وكذلك هو لا يشير عليه بالكتاب وإنما يستشيره في كتاب يُقرأ، وإذا لم يعرف المتعلم منزلته هٰذه ضيَّع نفسه، وإذا لم يعرف المعلم أن له منصب الإمْرَة وليس ذلك للمتعلم = فإن المتعلم لا ينتفع به، لأنه لا يكون ناصحا له.

ولذلك إذا قيل في مدح أحد إنك لو أردت أن تقرأ عليه الإنجليزي أجابك فليس هٰذا مدح، لأن المدح هو أن يعرف ما يصلح له، وما تَصلُحُ به، وقد يكون قراءتك في فن أو في كتاب مضرَّة لك كما هو واقع الناس، فليس العالم الذي ينفعك هو العالم الذي يأتمر بأمرك وإنما العالم الذي ينفعُك هو العالم الذي يأمرك بما ينفعك، وقد كان هٰذا جادّة أهل العلم فيما سلفوا فلم يكن الطالب يتخيّر وإنما كان

الطالب يُخيَّر، فلا يأتِ الطالب بكتاب يقرؤه كيف شاء، ولكنه يخيَّر بحسب حاله.

ومن قِصص هٰذا الباب أن الشيخ حسن بن مانع رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ لما وفد علىٰ مفتي البلاد الأسبق العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ وسأله القراءة عليه، قال: يا بني اقرأ «ثلاثة الأصول»، قال: قد قرأتها، قال: اقرأ «كتاب التوحيد»، قال: قد قرأته، قال: اقرأ «العقيدة الواسطية»، قال: قد قرأتها - المقصود قراءة حفظ وفهم -، قال: اقرأ كذا اقرأ كذا، اقرأ «بلوغ المرام»، ويجيبه كل ذلك يقول: قد قرأته، فقال: اقرأ «زاد المستقنع»، قال: قد قرأته، قال له: (يا ولدي إذا أنت تجي تجلس مكاني وتدرّس) لأنه هو كان ملازما لابن عمّه الشيخ محمد بن مانع في قطر فدرس عليه، والمقصود انظر إلىٰ العالم الحكيم فهو ينظر حاجة المتعلم ويوجهه إليه.

ومن هٰذا الباب أيضا أن الشيخ صالح الأطرَم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ رحمة واسعة، كان يقرأ علىٰ الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ في «العقيدة الواسطية»، بعد قراءته لبعض المختصرات في المعتقد كـ«ثلاثة الأصول» و«التوحيد»، فلما ابتدأها لحن في أوّلها لحنًا فاحشا، فقال له الشيخ: يا صالح اقرأ «الآجرّوميّة» عند الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم، فنقله إلىٰ ما ينفعه، فهو ينتبه إلىٰ ما ينفع الطالب ويدلّه عليه.

أما أن يأتي الطالب فيقول يا شيخ: أحسن الله إليك أنا أريد أن أقرأ عليك في كتاب «مشكاة المصابيح»، فيقول: (سمّ، تجينا بكرة)، الطالب هٰذا وصل للمشكاة ولا ما وصل للمشكاة ؟ قرأ في الحديث ولا ما قرأ في الحديث ؟ ولا تعجبوا من ذلك يا إخوان، الذي يخالط الناس يرىٰ عجبا، وإذا لم ينصح لهم فإنه خائن.

فإني قد وقع لي قد سمعت إنسانا في مقابلة علىٰ وظيفة إرشادية تعليمية دينية يُسأل عن معنىٰ (متفق عليه)، بعد الأحاديث فقال: معناه اتفق عليه أهل السنة والجماعة ! لماذا وصل هٰذا إلىٰ هٰذه المرتبة ؟ بسبب التعليم غير المنضبط، وعدم ملاحظة أحوال الناس، وعدم تعريفهم دقائق العلم قبل كِبَاره، وتلقينهم مهماته قبل ما دونه، فصار مثل هٰذا الحال.

ونحن لا نقول هٰذا عيبا لأهل الزمان، بل نحن منهم!، ولكن نقوله نصيحة للمتعلمين، لا تكونوا كما يقال: (ضحايا الطريق)، بل ينأىٰ الإنسان بنفسه، فإن الله لا يتقبل من الأضحية إلا بهيمة الأنعام، فلا يجعل الإنسان نفسه في هٰذه المنزلة وإنما يجعل الإنسان في منزلة (فيه رجال)، فالرجل الذي يعرف ما يصلحُ به ويَنتفِعُ به، ولا يغتر بأحوال أهل الزمان ويظن أن شيخه إذا راعاه في كل شيء فهو يحبّه ويعظّمه ويريد له الخير.

بل العالم العاقل يعرف أنه ربما زجَر متعلمه عن كتاب، ومنعه من القراءة فيه لأنه لم يرتفع إليه، وهو إذا أهمله في هٰذا وقرأ ورد علىٰ قلبه الشكوك والشبهات والأمراض والعلل التي تعتريه.

وأنا أذكر لكم مثالا أن بعض الناس الذين تكلّموا في «الدرر السنية في أجوبة علماء الدعوة النجدية» – طائفة منهم وليس كلهم لأنهم طرائق قِدَدا – أن منهم من انتقل إلىٰ قراءتها ولم يُحكِم أصولها، فعندما شبّ عن الطَوق واختلط بالناس رجع بالإزراء والعيب والثلب في هٰذا الكتاب، وأنا أذكرهم كانوا يحضرون عند بعض المشايخ ممن فرّط في نصحهم ويقرأ في «الدرر في السنيّة» وفيها ردود وإشكالات وكلام مطوّل وهو لو سألته عن عقيدة أهل السنة والجماعة في باب الإيمان، أو عن عقيدتهم في أبواب الشرك الأصغر ومتىٰ يكون شركا مخرِجًا من الملة وغير مخرج بحسب ما اقترن به بحق فاعله؟ لم يضبطه ضبطا مستقيما، فكيف يضبط أعالي الأمور من لم يحكِم أصولها وكيف يُبنىٰ أعلىٰ البيت دون أن يحكمَ أصله.

والمقصود أن تعرف أن المعلم الذي ينفعك هو الذي لا يوافقك في كلِّ شيء، ولكن يوافقك فيما ينفعك، أما ما لا ينفعك لا يوافقك، ولذلك بعض الناس تستغربون أن يكون هناك دروس يحضرها قوم دون قوم، والعيب وجود مثل هٰذه العقلية التي لا تفهم أن العلم ينقَّل فيه الإنسان، كما بوّب البخاري باب من منع العلم قوما دون قوم، وقد كانت هٰذه عادة أهل العلم في هٰذه البلاد، وكان الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ له درس لا يحضره إلا أربعة، ومن الغلَط أن تأتي في الدرس فتجعل المبتدئ الذي لا يفهم مثل المنتهي، فيحضرون جميعًا في «مغني اللبيب في النحو»، أو في «المغني» لابن قدامة في الفقه وكيف يستفيد أكثر هؤلاء وجمهورهم وهم لا يعون أصول العلم ومفاتحه ، المقصود أن يراعي الإنسان هٰذا وأن يطلب نُصح المعلِّم له، وأن يعلم أن نصحه أنفع له.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ من شواهد ذلك في أحوال من سبق في قصة الخَضَر عليه الصلاة والسلام مع موسىٰ عليه الصلاة والسلام وتأدُّبِ موسىٰ عليه الصلاة والسلام مع الخضر عليه الصلاة والسلام، وردّه ما يختار العلم له دون ما يختاره المتعلِّم نفسَه، ثم بيّن أن هٰذا **إنما هو نهي عن نوع من العلم** وليس نهيا عن العلم كلِّه، فإذا حرم العالم تلميذه شيئا فهو لمنفعته، وإذا لم يُجبه علىٰ سؤال فهو لمنفعته.

ثم قال:(وحق من هو بصدد تعلم علم من العلوم أن لا يصغي إلىٰ الاختلافات المشككة والشبه الملتبسة ما لم يتهذَّب في قوانين ما هو بصدده، لئلا تتولَّد له شبهة تصرفه عن التوجُّه فيه فيؤدي ذلك به إلىٰ الارتداد) فإنَّ الإنسان إذا أورد الشبهات علىٰ قلبه وهو غير قادر علىٰ دفعها مرض، قال شيخ الإسلام ابن تيّميّة لتلميذه ابن القيّم كما في «مفتاح دار السعادة»: (لا تجعل قلبك كالإسفنجة واجعله

كالمرآة يدخل فيها النور ولا يدخله غيره)، فإذا جعل الإنسان قلبه كالإسفنجة كل شيء يسمعه يستوشيه! ويجمعه! ويقبل عليه! فإنه تعلق به الشبه وتتولد عنده الشكوك، لكن إذا بلغ مرتبة أعلىٰ فإن هٰذه الشبه لا تأتي عليه، كما سيذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ.

قال: (**ولذلك نهىٰ الله تعالىٰ من لم يكن قد تقوَّىٰ في الإسلام عن مخالفة الكفار**) كما قال تعالىٰ: (﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ ﴾ الآية وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا ﴾ الآية ومن أجل ذلك كره للعامة أن يجالسوا أهل الأهواء والبدع لئلا يغووهم، فالعامي إذا خلا بذوي البدع كالشاة إذا خلا بها السبع ،قال بعض الحكماء: إنما حرم الله تعالىٰ في الابتداء لحم الخنزير، لأنه أراد تعالىٰ أن يقطع العصمة بين العرب وبين الذين كانوا يشككونهم في دينهم) يعني (**من اليهود والنصارىٰ وقد كان أعظم طعامهم الخنزير فإذا حُرّم عليهم لحمه لم يشهدوا الموائد التي يُجعل فيها الخنزير**) وهٰذا من دقيق فهم ترتيب أحكام الشريعة عن هٰذا الحكيم الذي نقله أبوالقاسم الأصفهاني رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ.

قال: (ومنه النهي عن اجتماعهم ومؤانستهم كما في حديث « **لاتتراءىٰ ناراهما** »،) وفي هٰذا الحديث ضعف، وفي كتاب «الدلائل» للشيخ سليمان بن عبد الله أدلة كثيرة غيره.

قال: (لذلك فأما الحكيم فإنه لا بأس بمجالسته).

والمقصود فيما سبق: أن المبتدئ والعامي لا يجالس أهل الأهواء ولا يسمع أشرطتهم ولا يقرأ كتبهم ولا ينظر في مجلاتهم ولا يتابع قنواتهم، قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: (لأن القلوب ضعيفة والشُبه خطّافة) انتهىٰ كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ.

فإذا صار الإنسان يعرض الشبه علىٰ قلبه من غير قدرة علىٰ دفعها ولا يقين ولا صبر في نفسه، فإنه ربما سرىٰ إلىٰ قلبه بعض هٰذه الشبه، وهٰذا مشاهد في أحوال الناس ممن تعرفون وترون ممن كَرَع في حِياضٍ نتنٍ من حياض الشبهة والبدعة والهوىٰ فعاد عليه في قلبه بالهوىٰ والشبهة والبدعة.

قال: (فأما الحكيم فإنه لا بأس بمجالسته إياهم فإنه جار مجرىٰ سلطان ذي عدة وأجناد)

ومقصود هٰذا: أن من قويت عُدته واستحكمت آلته وعظم علمه فلا بأس أن يجلس ويستمع إلىٰ هؤلاء ويكون ذلك من الجهاد، لأنه عنده سلاح، قال ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في «مفتاح دار السعادة»: (العالم إذا ورد عليه جيش الشبهات ردها خائبة خاسرة شبهة شبهة) انتهىٰ كلامه، لأن العالم معه سلاح، ومن لم يكن عالما فبأي سلاح يقاتل، وهو في ذلك مجاهد.

قال: (والعالم أفضل المجاهدين (الذابين عن الدين)) وسبق بيان هٰذا المعنىٰ قال:(فالجهاد جهادان

جهاد بالبنان وجهاد بالبيان)

ما المراد بـ(جهاد بالبنان؟) جهاد السيف الذي يسمّونه جهاد السنان، الواقع في كلام شيخ الإسلام ابن تيّميّة و ابن القيّم وغيره (السنان)، لكن هٰذه الفائدة يرحل إليها، أنه عبر عنه بجهاد البنان لأنه الموافق للقرآن، قوله في سورة الأنفال: ﴿وَٱضۡرِبُواْ مِنۡهُمۡ كُلَّ بَنَانٖ ١٢﴾[الأنفال:١٢] فإنه فيه الإشارة إلىٰ أن البنان وهو رؤوس الأصابع هو الذي يمسك به السلاح، ولم يأت في القرآن السنان ولا في السنة فيما أذكر الآن، فالتعبير بأنه جهاد بنان أولىٰ من التعبير بجهاد السّنان، وقد ذكر ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ في كتاب «إعلام الموقعين» والعلامة ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ في «فتاويه» أن متابعة عبارة الشريعة أولىٰ، لأن عبارة الشريعة أنفع وأوسع، معناه إذا أردت ان تعبر عن معنىٰ فيه لفظ في الكتاب والسنة عبّر عنه، تتخذ هٰذا اللفظ أم غيره ؟ لفظ القرآن والسنة، مثل جهاد البنان وجهاد السنان.

قال: (ولما تقدم سمَّي الله تعالىٰ الحجة سلطانًا في غير موضع من كتابه كقوله تعالىٰ حكاية عن موسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ﴿إِنِّيٓ ءَاتِيكُم بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ ١٩﴾)

كما قال أيضا تعالىٰ: ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ إِذۡ أَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ ٣٨﴾[الذاريات] فالسلطان هو الحجة، وهٰذه الحجة هي حجة العلم والبيان، وقد روىٰ الفِريابي في تفسيره كما في «فتح الباري» بسند صحيح عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: (كل سلطان في القرآن فهو حجة)، مثل ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ﴾[الحجر:٤٢] ليس لك عليهم حجة تغلبهم وتقهرهم بها، ومثل هٰذه الآية.

وهٰذا آخر التعليق علىٰ ما هيّأه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من الفصول المنتخبة من كتاب الذريعة إلىٰ مكارم الشريعة، وما بقي من الفصول تكون في السنة القادمة بإذن الله تعالىٰ.

وأنبه أن هٰذا الكتاب نافع جدا؛ لكن لا ينبغي أن يقرأه الإنسان ما لم يكن منتهيا أو يعرضه علىٰ عالم أو طالب علم متمكن، لأن فهي عبارات موهِمة وألفاظ فيها نظر، فلا ينبغي أن يعمد الإنسان إلىٰ قراءته وحده.

بسم الله الرَّحمٰن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الحمد لله وحده والصلاة والسلام علىٰ من لا نبي بعده، سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبِه، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له شَهادة العبادة والتوحيد، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله شَهادة الاتباع والتجريد.

أما بعد..

فهٰذا هو (**المجلس الأول و[الثاني]**) من **الدرس الأول** من **برنامج منتخب الأبواب والفصول الثاني**، والكتاب المقروء فيه هو (**فصول في فضل العلم وأدبه**) منتخبة من كتاب (**الذريعة إلىٰ مكارم الشريعة**) للعلامة أبي القاسم الراغب الأصفهاني رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ، وهي زُمرةٌ لاحقة بأخواتٍ لها تقدمت من فصول هٰذا الكتاب سبق إقراؤها في البرنامج الأول.

وقبل الشروع في إقرائه لا بد من ذكر مقدمتين اثنتين:

المقدمة الأولىٰ: التعريف بالمصنِّف، وتنتظم في ستة مقاصد.

المقصد الأول: جرُّ نسبه: هو العلامة المتفنن الحُسين بن محمد بن المفضل الأصبهاني، وقيل: الحسين بن المفضل بن محمد، وقيل: الحسين بن الفضل، وقيل: المفضل بن محمد في أقوالٍ أربعة أشهرها الأول.

وهو الحُسين بن محمد بن المفضل الأصبهاني، فقد حكاه جماعة من القدماء منهم الذهبي والصفدي رحمهم الله، يُكْنىٰ بأبي القاسم ويلقب بالراغب بالأصفهاني، ويجوز في الأصفهاني كونُهَا بالفاء أو بالباء، لأنها أعجمية عُرّبت فاستحالت إلىٰ هذين الحرفين المتقارب مخرجُهُمَا.

المقصد الثاني: تاريخ مولده: ولد في مُستَهَلِّ رجب سنة ثلاثٍ وأربعين بعد الأربعمائة كما وجده مُقيّدا الأستاذ عدنان الجَوْهَرجي علىٰ نسخة من كتاب «المفردات» للراغب الأصفهاني، محفوظةٍ في مكتبة خاصة في دمشق يقال: إنها بخط المصنف نفسه، وهٰذا من الزوائد المستفادة من طُرر المخطوطات مما لم يذكر في ترجمته رَحِمَهُ اللَّهُ.

المقصد الثالث: جمهرة شيوخه: إن ترجمة أبي القاسم الأصفهاني هي إحدىٰ التراجم التي غابت كثير من معالمها لقلة مترجميه في زمانه، ومما غاب معرفة شيوخه، فإنه لم يُذكر له عند أحد من مترجميه شيخ أخذ عنه، والمقطوع به أنه تخرج في العلم بشيوخه، فهٰذه هي قاعدة العلم في الأمّة.

المقصد الرابع: جمهرة تلاميذه: والقول فيه كسابقه، إذ لم يُذكر أحدٌ من تلاميذه في الكتب التي

ترجمت له.

المقصد الخامس: ثَبَتُ مصنّفاته: صنّف أبو القاسم الأصفهاني رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ كتبا نفيسة تدل علىٰ علم جليل، وتحقيق فائق، منها كتاب «المفرداتِ في غريب القرآن»، و«جامع التفسير»، و«مُحاضرات الأدباء»، و«الذريعة إلىٰ مكارم الشريعة» و«تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين»، وأجلُّها أولها وبه اشتهر، فإن غالب النقل عنه مردّه إلىٰ كتاب «المفردات».

المقصد السادس: تاريخ وفاته: ذكر السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه توفي في أوائل المائة الخامسة، وفي ذلك نظرٌ تدل عليه أخبار متفرقة لأحداث ذكرها في تضاعيف كتبه، تدل علىٰ أنه قد توفي قبل ذلك، وللتردد فيه لم يجزم الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ بتاريخ وفاته بل أدخله في «سير أعلام النبلاء» في الطبقة [الرابعة والعشرين]، وهي التي وقعت وَفَيَات أصحابها بين سنة [أربعين] وأربعمائة إلىٰ سنة سبعين وأربعمائة، وبه يُعلم الجهل بمقدار عمره رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ رحمة واسعة.

المقدمة الثانية: التعريف بالمصنَّف، وتنتظم في ستة مقاصد.

المقصد الأول: تحقيق عنوانه: اسم هٰذا الكتاب هو «الذريعة إلىٰ مكارم الشريعة»، و(الذريعة) الوسيلة المفضية إلىٰ الشيء، و(مكارم الشريعة) محاسنها.

المقصد الثاني: إثبات نسبته إليه: لا غَروَ أن هٰذا الكتاب هو مما خطته يَراعَةُ أبي القاسم الأصفهاني وأبدعته قريحته، ويشهد بذلك تتابع النسخ الخطيّة للكتاب علىٰ نسبته إليه مع ذكر جماعة من مترجميه له في ترجَمَتِه، ولا يُعلم أحد ادّعاه لنفسه ولا ادّعي لغير أبي القاسم، والظاهر من هٰذه الدلائل الجزم بنسبته إليه.

المقصد الثالث: بيان موضوعه: من المعاني المنتظمة الدَّالة علىٰ كمال الشريعة، وإحاطة الشارع سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بمقاصد صلاح الدَّارين، ما يسمىٰ بمكارم الشريعة أي محاسنِها، وهي ما انتظم فيها من الصِّفات الدالة علىٰ الرحمة والعلم والحكمة وغيرها من المعاني الشَّريفة، وسبق أن عرفتَ أنَّ الذريعة هي الوسيلة المفضية إلىٰ الشيء، وهٰذا الكتاب وسيلة موصلة للوقوف علىٰ محاسن الشريعة وذلك ببيان أحوال الإنسان وأنواع قُواه ووجوه كماله ونقصِه، فهو دائر حول الخَلقِ الإنسانيّ وما له من خُلُق، وصِلة ذلك بما رتبته الشريعة الغرّاء.

المقصد الرابع: ذِكر رتبته: إن هٰذا الكتاب من محاسن الكُتب التي صُنِّفت في بيان أحوال الإنسان وما يعرض له من القوة والضَّعف والكمال والنقص وقدرته علىٰ الصناعات وإمكان تعاطيه للعلوم والمعارف، وتقويم أخلاقه وسلوكه، وقد تردّد صدىٰ هٰذا الكتاب في نفوس العلماء وانطبع فيها،

فمنهم من أعاد صياغته وقدّم وأخّر واستوفىٰ كثيرا من جمله كأبي حامد الغزّالي في كتاب «ميزان العمل» فإنه اجترّ عبارة أبي القاسم الأصفهاني وأعمل فيها من النّحت ما شاء مقدما ومؤخّرا ومختصرا ومتمما، بحيث يجد الناظر نصوصا كثيرة في كتاب أبي حامد الغزّالي هي حَذو القذة بالقذة في كلام أبي القاسم الأصفهاني في كتاب «الذريعة»، كما أن معانيه انطبعت في كلام أبي الفرج بن الجوزي في «صيد الخاطر» خاصة، ويجد لها نظائر في كلام شيخ الإسلام ابن تيّميّة وأبي عبد الله ابن القيّم و أبي الفرج ابن رجب رحمهم الله تعالىٰ.

المقصد الخامس: توضيح منهجه: رتب المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ كتابه هٰذا في سبعة فصول، وجعل في كل فصل أبوابا كثيرة، مجتهدًا في الجمع بين الشريعة والحكمة، للكشف عمَّا أراد من الأحوال الإنسانية والطبائع البشرية في عبارة أدبيّة فائقة.

والمُراد بالحكمة: علوم الفلسفة العقلية، وهي مما سرىٰ إلىٰ علماء الإسلام من كلام اليونان، ومنهم من تلطَّخ بشيء من باطلها فيوجد في كلامه حَشو الفلسفة كأبي حامد الغزّالي وابن رشد الحفيد والشَهْرَسْتَانِي. ووقَعَ في هٰذا الكتاب تأثُّرٌ بكلام الفلاسفة في مواضع متفرقة، مع اجتهاد مصنفه في تخليص كتابه من مقالاتهم وفزعه إلىٰ الاستدلال بأدلة الشَّريعة.

ووجود هٰذه المقالات لا يُفهَم منه نسبته إلىٰ الفلاسفة، فإنه بريء من مذهب الفلاسفة كما أنه بريء من مذهب المعتزلة والشيعة، وإن كان نُسِب إلىٰ كل هٰذه المذاهب.

والرجل معظِّم للعقل مع تحرٍ لمتابعة النقل إلا أنه لفرط ذكائه تقع له أقوال موافقة لهٰذه الفرقة تارة وموافقة لفرقة أخرىٰ تارة أخرىٰ، كما يوجد في بعض مسائل الاعتقاد من كلامه موافقة لعقيدة أهل الحديث والأثر في مواضع، ويوجد في مواضع أخرىٰ موافقة لعقيدة الأشاعرة، وكأن الرجل لفرط ذكائه لم يُعَوِّل علىٰ مأخذٍ واحد، وهٰذا ظاهر أيضا في كلامه علىٰ مسائل الفقه، فإنه لم ينتحل مذهبا مشهورا بحيث يقال: إنه حنفي أو مالكي أو شافعي أو حنبلي.

ويشهد علىٰ تحريه الجمع بين الدلائل الشرعية وأقوال الحكماء مَلْؤه لهٰذه الأبواب بكلام الله وكلام رسوله ﷺ، وهٰذا نادر في كلام من تعاطىٰ العلوم العقلية، إلا أنه يُعاب عليه عدم تحرِّيه في التثبت من صحة الأحاديث التي ينقلها ويدخلها في كتابه. وهٰذا حال عامة المشتغلين بعلوم العقليات إذ تقل معرفتم بالعلوم النقليات، والعكس بالعكس فإن من يشتغل بالنقليات قد يفرّط في معرفة ما يُحتاج إليه من العقليات، وسواء السبيل أن يكون الإنسان معظِّمًا للنقل مشتغلا به متفهما لمسائله آخذا بمداركه مع الأخذ بما يُحتاج إليه من علوم الحكمة والفلسفة وغيرها مما لا يرتفع إليه الطالب في المباديء ولا في

حال التوسط، بل في المنتهىٰ.

المقصد السادس: العناية به: لم تتجاوز العناية بهٰذا الكتاب طَبعه مرات عديدة في نشرات عليلة، وأمثلُها هي طبعة الدكتور أبو اليزيد العجمي وهي المعتمدة هاهنا، إلا أنه أخطأ في مواضع في قراءة الأصل، وله تعاليقُ تحتاج إلىٰ تصحيح، كما أنه أسقط عدَّ تراجِم الأبواب، فإن المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ كان يعُد الأبواب بقوله مثلا الباب الأول ثم الباب الثاني وهلم جرا، وقد أسقطها هٰذا الناشر من طبعته مع جودتها ونبهنا علىٰ هٰذا في ما سبق إملاؤه في برنامج منتخب الأبواب والفصول الأول، وقد انتهينا إلىٰ الباب الخامس والعشرين.

الباب الخامس والعشرون

ما يجب أن يتحراه المعلم مع المتعلمين منه

حق المعلم أن يجري متعلميه مجرىٰ بنيه فإنه في الحقيقة لهم أشرف من الأبوين. كما قال الإسكندر وقد سئل: أمعلمك أكرم عليك أم أبوك ؟ فقال: بل معلمي ؛ لأنه سبب حياتي الباقية ووالدي سبب حياتي الفانية. وقد نبَّه النبي ﷺ علىٰ ذلك بقوله: «إنما أنا لكم مثل الوالد» فحق معلم الفضيلة أن يقتدي بالنبي ﷺ؛ إذ هو في إرشاد الناس خليفته فيشفق عليهم إشفاقه ويتحنن عليهم تحننه، كما قال تعالىٰ في وصفه ﷺ ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[التوبة:١٢٨]. وأي عالم لم يكن له من يفيده العلم صار كعاقر لا نسل له فيموت ذكره بموته، ومتىٰ استفيد علمه كان في الدنيا موجودًا، وإن فُقِد شخصه كما قال أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه: (العلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم مفقودة، وآثارهم في القلوب موجودة)، وقال بعض الحكماء في قوله تعالىٰ: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾[مريم]، أنه سأله نسلًا يورثه علمه لا من يورثه ماله فأعراض الدنيا أهون عند الأنبياء من أن يشفقوا عليها، وكذا قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي﴾[مريم: ٥] أي: خفت أن لا يراعوا العلم، وعلىٰ هٰذا قال عليه الصلاة والسلام: «العلماء ورثة الأنبياء»، وكما أن من حق أولاد الأب الواحد أن يتحابوا ويتعاضدوا ولا يتباغضوا، كذلك من حق بني العلم الواحد، بل الدين الواحد أن يكونوا كذلك، فأخوَّة الفضيلة فوق أخوة الولادة، ولذلك قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات:١٠]، وقال تعالىٰ: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ۝٦٧﴾[الزخرف]. وحق العالم أن يصرف من يريد إرشاده عن الرذيلة إلىٰ الفضيلة بلطف في المقال وتعريض في الخطاب، فالتعريض أبلغ من التصريح لوجوه:

أحدها: أن النفس الفاضلة لميلها إلىٰ استنباط المعنىٰ يميل إلىٰ التعريض شغفًا باستخراج معناه بالفكر، ولذلك قيل: رب تعريض أبلغ من تصريح.

الثاني: أن التعريض لا تنتهك به [سجف] الهيبة ولا يرتفع به ستر الحشمة.

والثالث: أنه ليس للتصريح إلا وجه واحد، وللتعريض وجوه، فمن هٰذا الوجه يكون أبلغ، ومن هٰذا الوجه حذف أجوبة كثير من الشروط المقتضية للثواب والعقاب. نحو قول الله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ۝٧٣﴾[الزمر].

والرابع: أن للتعريض عبارات مختلفة فيمكن إيراده علىٰ وجوه مختلفة، ولا يمكن إيراد التصريح إلا علىٰ وجه واحد، إذ ليس له إلا عبارة واحدة.

والخامس: أن صريح النهي داعٍ إلىٰ الإغراء، ولذلك قال من قال: فإن اللوم إغراء، وقال الشاعر:

دع اللوم إن اللوم يغري وإنما ... أراد صلاحًا من يلوم فأفسدا

وقال النبي ﷺ: «لو نهي الناس عن فت البعر لفتوه وقالوا: ما نهينا عنه إلا وفيه شيء » وكفىٰ ذلك

لشهادة ما كان من أمر آدم ﷺ وحواء في نهي الله تعالىٰ إياهما عن أكل الشجرة.

ومن حق المعلم مع من يفيده العلم أن يقتدي بالنبي ﷺ فيما علمه الله تعالىٰ حيث قال: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[الأنعام: ٩٠] فلا يطمع في فائدة من جهة من يفيد علمًا ثوابًا لما يوليه، وليعلم أن من باع علمًا بعرض دنيوي فقد صادم الله تعالىٰ في حُكْمه، وذلك أن الله تعالىٰ جعل المال خادمًا للمطاعم والملابس جعلها خادمة للبدن، وجعل البدن خادمًا للنفس، وجعل النفس خادمًا للعلم، فالعلم مخدوم غير خادم، والمال خادم غير مخدوم، فمن جعل العلم ذريعة إلىٰ اكتساب المال فقد جعل ما هو مخدوم غير خادم خادمًا لما هو خادم غير مخدوم.

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في هٰذا الباب طرفا مما يجب أن يتحراه المعلم مع المتعلمين منه، نبه في فاتحته (أن حق المعلِّم الواجبَ عليه أن يجري متعلميه مُجرىٰ بنيه، وينزلهم ذلك من نفسه)، فإنه في الحقيقة لهم أشرف من الأبوين لأن: أبو النسب هو أبو البدن والنطفة، وأما أبو العلم فهو أبو الروح والديانة، وشرف الأبُوة التي جاءت من قِبل العلم والدين أشرف من شرف الأبوة التي وردت من جهة النطفة والطين، وقد قال الله تعالىٰ في قراءة أبي بن كعب: ﴿النبي أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم وهو أبٌ لهم﴾ فجُعل النبي ﷺ في منزلة الأب للمؤمنين أي من جهة العلم والدين لا من جهة النُطَفِ إجماعا.

وهٰذه الأبوة هي أبوّة روحية دينية فهي تتعلق بتهذيب الروح وتعليمها شرائع الدين، وقد نبه النبي ﷺ علىٰ هٰذا الأصل بقوله في الحديث الصحيح الذي رواه أبو داود وغيره: « إنما أنا لكم مثل الوالد » أي في تعليمكم وإصلاح نفوسكم وإرشادكم إلىٰ ما ينفعكم.

فحق المعلم أن يقتدي بالنبي ﷺ لأن المعلم نائب عن النبي ﷺ في التعليم، فإن وِرَاثة الرسالة إنما هي بالعلم، والعلماء ورَثة الأنبياء، وكما هديه ﷺ في إرشاد الناس بالشفقة عليهم والرحمة بهم، فحق العالم أن يكون كذلك، كما قال الله تعالىٰ في وصف النبي ﷺ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾[التوبة] فينبغي أن يُنزل المعلم نفسه هٰذه المنزلة في إرشاد الناس ويكون مقتديا بهدي النبي ﷺ.

وليس المراد بالرأفة والرحمة الضَعفُ والخوَر وملاحظة مرادات النفوس، بل النبي ﷺ كان ربما غضب في وعظهم أو تعليمهم وبوّب البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ علىٰ هٰذا المعنىٰ، وذكره أيضا إمام الدعوة رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في مسائل (باب من تبرك بحجر أو شجر).

والمقصود بالرأفة والرحمة هو إصلاح الخلق بالطريق الأنسب لهم، فقد تكون ملاحظتهم بالعطف والتحنّن أنفع لهم في منزلة ويكون في مقام آخر الإغلاظ والتشديد عليهم أنفع لهم، فحقيقة الرأفة بهم والرحمة لهم هو ملاحظة حالهم بمراعاتهم بالأنسب لهم بحسب ما تدعو إليه الحال فقد كان هٰذا هديه ﷺ.

ثم نبه المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ أن العالم الذي لم يكن له من يفيده العلم بمنزلة العاقل الذي لا نسل لـه، فإذا مات مات ذكره بموته، وأما إذا استُفيد علم العالم فإنه يبقىٰ في الدنيا موجودا وإن كان شخصـه صـار مفقودا، وتصديق هٰذا قول علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: (العلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم مفقودة وآثارهم في القلـوب موجودة) وفي قوله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (وآثارُهُم فِي القُلُوبِ مَوجُودَة) تنبيه إلىٰ المقصد الأعظم من نفع العالم الخلق فليس المراد بقاء ذكره علىٰ ألسنة الناس ولا بقاء أثره في التآليف والقراطيس، ولكن الأعظم من ذلك هو بقاء أثره في قلوب الناس بتعريفهم بطريق العبودية الموصل إلىٰ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فتعليم العلم ونقل الديانة يبقـىٰ أثره في القلب، وإن لم يصنف ناقله كتابا ولا بقي له في لسان الخلق ذكر، كما ذكر العلامة ابن سِعدي عن بعض أشياخه أنه رأىٰ في منامه أحد شيوخه ؛ فقال له: (إن المسألة التي قَضيت بهـا في الفـرائضِ وَصَـلَنِي أجرها في القبر)، وهٰذا هو المراد من بقاء الأثر، فبقـاء الأثـر بقـاء معرفـة العلـم والديانـة بحيـث يتيسـر للخالف بعد السالف أن ينقل العلم للناس وهٰذا هو أجلُّ مراتب البقاء، وإذا انضمّ لـذلك بقـاء العلـم في القراطيس والذكر في الألسنة كان نورا علىٰ نور.

ثم ذكر ما يصدِّق هٰذا المعنىٰ في دعاء زكريـا إذ قـال: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾[مريم] فإن الوراثة المذكورة ههنا ليست وراثة المال والدنيا، بل وراثة العلم والنبوة، كما قـال تعـالىٰ في دعـاء زكريـا: (﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى ﴾[مـريم: ٥] أي: خفـت) أنصـاري وأتبـاعي وعَصَبتي من بعدي (ألا يُراعوا العلم) ولا يقوموا بحقه بـل يحتـاجون إلـىٰ نبـي يسوسـهم كمـا ثبـت في الصحيح «أن الأنبياء كانت تسوس بني إسرائيل إذا مات نبي قام نبي». فافتقارهم إلىٰ الأنبياء جعل زكريا يدعو بهٰذا الدعاء وليس مراد زكريا بالدعاء هو طلب وارث يرث الدنيا لأحد أمور ثلاثة:

أولها: أن مقام النبيِّ أشرف من أن ينتبه لطلب وارث للمال والدنيا.

وثانيها: أن الأنبياء لا يُورَثون كما صح بذلك الخبر عن النبـي ﷺ، فمـا بقـي بعـدهم مـن مـال فهـو صدقة.

وثالثها: أن زكريا عليه الصلاة والسلام لم يُذكر بكبير مال ودنيا بحيث يخشىٰ فواتـه عـن وارث مـن صلبه بعده.

ذكر هٰذه الوجوه الثلاثة متفرقة جماعة من المفسرين كالقرطبي وابن كثير رحمهما الله.

ثم ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ (أن من حق أولاد الأب الواحد أن يتحابوا ويتعاضدوا ولا يتباغضـوا)، فـ(من حق بني العلم الواحد بل الدين الواحد أن يكونـوا كـذلك، فـأُخوة الفضـيلة فـوق أخـوَّة الـولادة ولـذلك قـال تعـالىٰ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾، وقـال تعـالىٰ: ﴿ ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ۝٦٧ ﴾[الزخرف]).

والمراد أنه إذا ثبتت نسبة المتعلمين إلىٰ العلم بالأبوة لمعلم وأبوة المعلم معهم إلىٰ العلم؛ بـل أبـوة المعلم معهم ومع المسلمين جميعا إلىٰ الدين، فإن الواجب أن يكونوا أولياءَ بعضُهم لبعض كما قـال الله

تعالىٰ ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾[التوبة: ٧١]، وقال في آية الحجرات التي ذكرها المُصَنِّف ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾، وكلما قويت أسباب الإيمان اقتضىٰ ذلك تقوية صلة الأخوة، وأعظم الصِّلات الإيمانية التآخي في طلب الدين والعلم، فيقتضي ذلك أن تكون أخوة المعلمين هي أجلُّ الأخوة المضروبة بين المسلمين.

والناظر في الأخوة المعقودة بين الخلق يجدها مقسومةً علىٰ ثلاثة أنواع:

أولها: أخوَّة النسب.

وثانيها: أخوة النَشَب - بالشين.

وثالثها: أخوة الطلب.

فأما **أخوة النسب** فهي الأخوة التي تجمع بين اثنين فأكثر في الانتساب إلىٰ أبٍ، فالجامع لهم نطفة ذلك الرجل.

وأما **أخوة النشَب** فهي الأخوة التي تجمع بين مُتَشَاكِلَين فأكثر في مال أو عقار، فإن النشَب: هو المال والعقار وأعراض الدنيا.

وأما **أخوة الطلب** فهي ما يجمع بين مُتَوافِقَين في طلب مقصود فاضلٍ أو غير فاضل، فإن مطالب الخلق متفاوتة.

وأعظم هٰذه الأخوة هي أخوة الدين والعلم، فأولىٰ الناس أن تتأكد بينهمُ المودة وتنعقد المحبة وأن يتعاضدوا ويتناصروا هم طلبة العلم والدين، وكل ما يَفصم عروة المحبة والمودة بينهم فإنه مما يُضاد هٰذه الأخوةَ التي جاءت بها الشريعة.

ثم ذكر من حق المعلم علىٰ متعلميه أيضا: (أن يصرف من يريد إرشاده عن الرذيلة إلىٰ الفضيلة بلطفٍ في المقال وتعريض في الخطاب)، فالتعريض أبلغ من التصريح، فعلىٰ المعلم أن يتحرّىٰ تأليف نفوس الخلق بتكميلهم لنقلهم من الرذائل إلىٰ الفضائل، ومن الفواضل إلىٰ ما هو أعظم منها بتلطيف المقال والتعريض في الخطاب، لأن التعريض أبلغ من التصريح لوجوه خمسة عدّها المُصَنِّف:

أولها: (أن النفس الفَاضِلة) – أي الكاملة – (لميلها إلىٰ استنباط المعنىٰ يميل إلىٰ التعريض شغفًا باستخراج معناه بالفكر، ولذلك قيل: رب تعريض أبلغ من تصريح).

فالتعريض أدل علىٰ الفضل من التصريح لا سيما فيما يُستقبح، ولذلك صارت قاعدة الشريعة طلب الكناية فيما يُستقبح والاكتفاء بالتعريض إلىٰ المقصود، وهٰذا فاشٍ في القرآن والسنة.

و **الثاني**: (أن التعريض لا تُنتهك به سُجُف الهيبة) – أي حُجُب الهيبة – (ولا يرتفع به ستر الحشمة).

والثالث: أن التصريح له وجه واحد والتعريض له وجوه عدة فيكون أبلغ.

والرابع: أن التصريح يأتي علىٰ عبارة واحدة، وأما التعريض فيأتي علىٰ عبارات مختلفة في ذلك بلاغة في الإيراد.

والخامس: (أن صريح النهي داعٍ إلىٰ الإغراء) فإن من الخلق من إذا بُودر بالنهي أغراه علىٰ ذلك علىٰ الفعل، كما ذكر المُصَنِّف في «مقالات الحكماء» فإن اللوم إغراء، **وقال الشاعر**:

دع اللوم إن اللوم يغري وإنما أراد صلاحًا من يلوم فأفسدا

وأورد حديثا في هٰذا المعنىٰ ذكره جماعة من المصنفين ولا أصل له، وهو حديث «لو نُهي الناس عن فت البعر لفتوه، وقالوا ما نهينا عنه إلا وفيه شيء »، وذُكر أيضا مرفوعا وموقوفا ولم يصح «كل ممنوع مرغوب » والنفوس مفطورة علىٰ طلب ما سُتر عنها، فبدارتها بالنهي الصريح يغريها بمخالفته، وذكر ما يصدِّق هٰذا المعنىٰ في ما اتفق لآدم وحواء في نهي الله إياهما عن أكل الشجرة.

ثم ذكر (من حق المعلم مع من يفيده العلم أن يقتدي بالنبي ﷺ فيما علمه الله تعالىٰ حيث قال: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا ﴾[الأنعام: ٩٠]، فلا يطمع في فائدة من جهة من يفيد علما ثوابا لما يُوليه)، فلا يكون توجّه قلبه إلىٰ طلب إصابة دنيا من المتعلمين، وكلما بعد قلبه عن هٰذا المطلب كلما عظم انتفاع المتعلمين بكلامه.

وقد ذكر الفقهاء رحمهم الله تعالىٰ مسألة تتعلق بهٰذا الموضع وهي أخذ الأجرة علىٰ التعليم، وهي عندهم مولّدة من مسألة أكبر منها هي مسألة أخذ المال علىٰ القُرَب؛ لأن التعليم قُربة وأخذ الرَزْقٍ عليه أخذ للمال علىٰ هٰذه القُربة، **والصحيح جواز أخذ العِوَض عن القُرب دون تجريد القصد في طلبه**، فإذا كان مراد المعلم أو الإمام أو المؤذن طلب ذلك الأجر مجرّدا دون الفعل المتقرّب به إلىٰ الله أثم في ذلك وحُرم عليه، وأما إن قصد فعل القربة ثم جعل الرَّزقَ تبعا فإن ذلك جائز، ويُعلم به أن من جعل محط نظره في التعليم مثلا هو الرزق والأجْرة = حرم عليه ذلك، وإذا ضم إلىٰ ذلك أن يجعل مبالغته في التعليم علىٰ قدر ما يصيب من الأجرة، فيعلم أحسنْ لمن دفع أكثر فإن هٰذا أعظمُ حُرمَة وأشد جُرما، لأن طريقة الأنبياء الذين ورّثوا العلم والدين هو البراءة من طلبِ الدنيا في إصلاحِ الخلق.

ونبّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ بعد ذلك إلىٰ (أن من باع علما بعرض دنيوي فقد صادم الله تعالىٰ في حكْمه) لأن المال خادمٌ للعمل، ومن عكس هٰذا فجعل العلم خادمًا للمال فقد صادمَ الله تعالىٰ في حكمه، وقد بسط ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ الكلامَ في بيان خدمة المال للعلم، وتفضيل العلم علىٰ المال في كتاب «مفتاح دار السعادة» فأتىٰ بوجوه كثيرة دالة علىٰ هٰذا المعنىٰ من الكتاب والسنة.

الباب والسادس والعشرون.

وجوب منع الجهلة عن حقائق العلوم والاقتصار بهم على قدر أفهامهم

واجب علىٰ الحكيم والعالم النحرير أن يقتدي بالنبي ﷺ فيما قال: «يا معشر الأنبياء، أمرنا أن ننزل الناس منازلهم، ونكلم الناس علىٰ قدر عقولهم »،

وأن يتصور ما قال أمير المؤمنين طي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - حيث قال لكميل بن زياد، وأومأ بيده إلىٰ صدره فقال: (إن هاهنا علومًا جمَّة لو وجدت لها حملة، بلىٰ لو أصيبت لفتًىٰ غير مأمون عليه يستعمل آلة الدين للدنيا، فستظهر بنعمة الله تعالىٰ علىٰ عباده، وبحجته علىٰ كتابه، أو منفادًا لأهل الحق لا بصيرة له يقتدح الشك في قلبه بأول عارض من شبهة).

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «كلموا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله »، وقال ﷺ: «ما أحد يحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان ذلك فتنة علىٰ بعضهم »، وقال عيسىٰ ابن مريم ﷺ: (لا تضعوا الحكمة في غير أهلها فتظلموها، ولا تمنعوها أهلها فتظلموهم، وكن كالطبيب الحاذق يضع دواءه حيث يعلم أنه ينفع، وقد قيل: تصفَّح طلاب حِكمك كما تتصفَّح خُطَّاب حرمك، وبهٰذا ألم أبو تمام فقال:

وما أنا بالغيران من دون جيرتي إذا أنا لم أصبح غيورًا علىٰ العلم

وقيل لبعض الحكماء: ما بالك لا تطلع أحدًا علىٰ حكمة يطلبها منك، فقال: اقتداءً بالباري - جلَّ وعلا - حيث قال: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الأنفال]

فبين أنه إنما منعهم لما لم يكن فيهم خير، وبين أن في إسماعهم ذلك مفسدة لهم وسأل جاهل حكيمًا عن مسألة من الحقائق فأعرض عنه ولم يجبه، فقال له: أما سمعت قول النبي ﷺ: «من سئل عن علم يعلمه فكتمه ألجم بلجام من نار يوم القيامة» ؟

فقال: بلىٰ سمعته، أتركُ اللجام هاهنا وأذهبُ فإذا جاء من ينفعه ذلك وكتمته فليلجمني به. وقال بعض الحكماء في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا ﴾[النساء: ٥] أنه نبه به علىٰ هٰذا المعنىٰ وذلك أنه لما منعنا من تمكين السفيه من المال الذي هو عرض حاضر يأكل منه البر والفاجر تفاديًا أنه ربما يؤديه إلىٰ هلاك دنيوي فلأن يمنع من تمكينه من حقائق العلوم التي إذا عرفها السفيه أدته إلىٰ ضلال وإضلال، وهلاك وإهلاك - أحق وأولىٰ فإنه:

إذا ما اقتنىٰ العلم ذو شرة تضاعف ما ذم من مخبره
وصادف من علمه قوة يصول بها الشر في جوهره

وكما أنه واجب علىٰ الحكام إذا وجدوا من السفهاء رشدًا أن يرفعوا عنهم الحَجْرَ ويدفعوا إليهم أموالهم، لقوله تعالىٰ: ﴿ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾[النساء: ٦].

فواجب علىٰ الحكماء إذا وجدوا من المسترشدين قبولًا أن يبذلوا العلوم لهم بقدر استحقاقهم، فالعلم قُنيةٌ يتوصل بها إلىٰ الحياة الأبدية، كما أن المال قُنية يتوصل بها في المعونة علىٰ الحياة الدنيوية، وباذل العلم لمن لا يستحقه يستوجب عقوبة، ومانعه عن أهله يستوجب عقوبات، ولذلك قال الله تعالىٰ: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ ﴾[آل عمران: ١٨٧].

وقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۙ أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ ﴾[البقرة: ١٧٤] الآية.

وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون من تقيد من العامة بقيد الشرع بحسب حاله لا يصرف عما هو بصدده فيؤدي ذلك إلىٰ انحلاله عن قيده، ثم لا يمكن أن يقيد بقيد الخواص فيرتفع السد الذي بينه وبين الشرور.

ومن كان اشتغاله بعمارة الأرض من بين تجارة أو مهنة فحقه أن يقتصر به من العلم علىٰ مقدار ما يحتاج إليه من هو في مرتبته في عبادة الله العامية، وأن تُملأ نفسه من الرغبة والرهبة الوارد بهما القرآن ولا تولد له الشُّبه والشكوك.

فإن اتفق لبعضهم اضطراب نفس إما: بانبعاث شبهة تولدت له، أو ولدَّها له ذو بدعة دفع إليه فتاقت نفسه إلىٰ معرفة حقيقتها= فحقه أن يختبرَ أولًا، فإن وجد ذا طبع للعلم موافق وفهم ثاقب وتصور صائب خُلِّيَ بينه وبين التعلم، وسوعد عليه بما يوجد من السبيل إليه.

وإن وجد شريرًا في طبعه أو ناقصًا في فهمه منع أشد المنع، ففي اشتغاله بما لا سبيل له إلىٰ إدراكه مفسدتان:

[الأولىٰ:] تعطله عما يعود بنفع منه إلىٰ العباد والبلاد.

[الثانية:] و اشتغاله بما يثير منه شبهة، وليس فيه له منفعة.

وقد كان بعض الأمم المتقدمة إذا ترشح أحد منهم ليتخصص بمعرفة الحكم وحقائق العلوم والخروج من جملة العامة إلىٰ الخاصة اختبر، فإن لم يوجد خيّرًا في خلقه أو وجد غير متهيئ للتعلم منعه أشد المنع، وإن وجد خيرًا ومتهيئا للتعلم شورط علىٰ أن يقيد بقيد في دار الحكمة.

ويمنع أن يخرج حتىٰ يحصل له العلم أو يأتي عليه الموت، ويزعمون أن من شرع في حقائق العلوم، ثم لم يبرع فيها تولدت له الشبهة وكثرت فيصير ضالّا مضلًّا فيعظم علىٰ الناس ضرره وبهٰذا النظر قيل:

نعوذ بالله من نصف متكلم.

قرر المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في هٰذا الباب أصلا عظيما من أصول الديانة في بث العلم وتعريف الناس بأحكام الشريعة وهو مراعاة مَدارِك الخلقِ، فإن أفهامَ الخلق متفاوتة وعقولهم متباينة، وليسوا هم علىٰ حد سواء في إدراك مُراد الشرع، وهٰذا الأمر قد قررته الشريعة وفاضت به كلمات الحكماء في كل مِلَّة.

وأورد المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أحاديث في هٰذا المعنىٰ أحاديث لا يثبت منها شيء، فكل الأحاديث التي أوردها في صدر هٰذا الباب كحديث «يا معشر الأنبياء أمرنا أن ننزل الناس منازلهم ونكلم الناس علىٰ قدر عقولهم »، أو حديث «كلّموا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون »، أو حديث: «ما أحد يحدّث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم» كلها أحاديث ضعيفة، وأمثلُ ما في هٰذا الباب الموقوفات ومنها ما رواه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورحمه في كتاب العلم عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «حدثوا الناس بما يعرفون أتحبّون أن يكذب الله ورسوله»، وروىٰ مسلم في مقدمته بسند فيه انقطاع عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «ما أنت بمحدِّثٍ قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة»، وتصديق هٰذا المعنىٰ أيضا في وصية علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكُميل بن زِياد الطويلة وفيها ما أورده المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ هاهنا.

والمقصود معرفة أن مدارك الخلق مختلفة لتفاوت عقولهم، فلا ينبغي أن تعرض عليهم الشريعة عرضا متساويا؛ بل تراعىٰ أحوال الناس بحسب ما يَصلُحُون به.

فإذا تقرر أن عقول الخلق متباينة وأن الشرع جاء بمُراعات هٰذا الأصل فليعلم أن الشرع سبَكَ هٰذا الأصل في مشهدين اثنين:

أولهما: منع العلم عن قوم بتخصيص قومٍ به.

وقد بوب البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في «صحيحه»: (باب من خص بالعلم قوما دون آخرين) ثم أورد فيه حديثَ معاذ بن جبل المشهور في حق الله علىٰ الناس وحق الناس علىٰ الله.

فقد يُمنع قوم العلم لأن مصلحتهم تقتضي ذلك، فيُحجَب العلم عنهم لأنه إذا سَرَىٰ إليهم ربما أفسدهم لأن قرائحهم لا ترتفع إلىٰ إدراكه، وأورد المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في تصديق هٰذا المعنىٰ استنباطا قولَه تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾، فإنما مُنعوا الخير لما في إسماعهم من المفسدة.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا ﴾ فكما لا يمكّن السفيه من المال الذي هو عَرَض حاضر يأكل منه البر والفاجر لما قد يؤدي إليه من هَلاكٍ دنيوي فمنعه من حقائق العلوم ألا يمكّن منها أولىٰ، لئلا يتولّد من تمكينه فساد وإفساد.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ أي فإذا وجدتموهم متهيئين لمعرفة ما فيه مصالح دنياهم فادفعوا إليهم أموالهم، وكما أن هٰذا يكون في المال فكونه في العلم والدين أولىٰ، فربما صُرفَ العلم عمن لم يكن متأهّلا له ولا صالحا له، فهٰذا هو المشهد الأول وهو مشهد التخصيصِ للعلم بقومٍ دون آخرين.

والثاني: بثُّ العلمِ للخلق بقدر ما يصلُحون به.

فيكون قُطْبُ الرَّحىٰ الذي يدور عليه بث العلم النظر فيما يصلحُ به المتلقِّي، ولا ينظر المعلم إلىٰ ما يصلح للمتلقِّي، فإنه ربما يصلُح للمتلقي ما يوافق شَهوَته أو شُبهَته أو غيرَ ذلك، لكن مراد الشرع هو طلب ما يصلُح به ذلك المتلقي ويستقيم به دينَه، فإذا عُلم أنه يستقيم دينُه وتصلحُ حالُه بقدرٍ ما، كان الواجب هٰذا دونَ غيرِه، وهٰذا هو الذي نبّه عليه المُصَنِّف في قوله: (وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون من تقيد من العامة بقيد الشرع بحسب حاله لا يُصرف عما هو بصدده فيؤدي ذلك إلىٰ انحلاله عن قيده...) إلخ.

ثم قال: (ومن كان اشتغاله بعمارة الأرض من بين تجارة أو مهنة فحقه أن يقتصر به من العلم علىٰ مقدار ما يُحتاج إليه..) إلخ.

فإن هذين المقامين راجعان إلىٰ مشهد بثّ العلم لأحدٍ بما يصلحُ به، فقد يُبث العلم للعامة فينشأ من ذلك انحلالهم عن قيود الشرع لعدم قدرتهم إلىٰ الترقي إلىٰ مقام الخَلقِ، فما يصلحُ به عامّة الناسِ الذين اعتادت نفوسهم الترغيب والترهيب قد لا يصلح به من هو فوقهم وهلمّ جرّا، وكذلك من كان له شغل بعِمَارة الأرض فحقُّه أن يقتصر علىٰ ما يُحتاج إليه من الدين، وأن تُملأ نفسه من الرغبة والرهبة التي ودرت في القرآن والسنة، ولا تولّد له الشُبه والشكوك، إذ لا انصراف له إلىٰ العلم ولا رغبة له فيه، فهو زارع أو مهندس أو طبيب أو غير ذلك من أحوال الدنيا، فلا ينبغي أن يُشغلَ بما ليس من شُغله، فربما ولّد اشتغالُه بهٰذا شُبُهًا وشكوكا.

وهٰذا هو الواقع اليوم فإن من المتعلمين الذين أخذوا بأسباب الدنيا من الطب والهندسة وغيرها من ظنَّ أنه يستطيع أن يتكلم في الدين بمجرد النظر في التآليف فولَّد شُبهًا وشكوكًا لنفسه ولغيره، فالعاقل إنما يجعل تعاطي هؤلاء للعلم بحسبِ حالهم، ولا يرفعهم إلىٰ حالٍ تولّد لهم شُبُهًا وشكوكا.

ثم نبه إلىٰ ما ينبغي فِعله (إذا اتفق لبعض هؤلاء اضطراب نفس بانبعاث شبهة تولّدت أو وَلَّدها له ذو بدعة) أن يُنظَر فيما يصلُحُ به فيختبرُ حاله فإن كان ذا طبع للعلم موافق وفهم ثاقبٍ وتصور صائب خُلِّي بينه وبين التعلم، وسوعد عليه بما يوجد من السبيل إليه، وإن وجد شريرا في طبعه أو ناقصا في فهمه مُنع

أشد المنع، لأجل ما يترتب علىٰ ذلك من مفاسد ذكر المُصَنِّف منها: (تعطله عما يُعود بنفع منه للبلاد والعباد، ومنها اشتغاله بما يُثير منه شُبهة وليس له فيه منفعة).

ثم ذكر حال ما كان يتّفق في بعض الأمم السابقة ممن (إذا ترشّح أحد منهم للتخصص لمعرفة الحِكَم وحقائق العلوم والخروج من جملة العامة إلىٰ الخاصة اختُبِر، فإن لم يُوجد خيّرا في خُلقه ووجد غير متهيئ للعلم مُنعَ منه أشد المنع)، لأنه إذا دخل في ذلك أفسد نفسَه وأفسدَ غيره، لأن العلم لا يصلح إلا لأصحاب الأخلاقِ الفاضلة والعقول الكاملة، وإذا وُجد هٰذا منه أخذ عليه شرطا أن يقيّد بقيد في دار الحكمة في مدرسة العلم.

(ويمنع أن يخرج منها حتىٰ يحصل له العلم أو يأتي عليه الموت، ويزعمون أن من شرع في حقائق العلوم، ثم لم يبرع فيها تولّدت له الشُبَه وكثُرت فيصير ضالًّا مضلّا فيعظُم علىٰ الناس ضرره، وبهٰذا النظر قيل: نعوذ بالله من نصف متكلم)، أو قيل: من نصف متعلم، وإنما ذكر متكلم نسبة إلىٰ علم الكلام الذي يبحث في أمور العقيدة علىٰ طريقة علماء العقل، والمشهور قول: نعوذ بالله من نصف متعلم، لأن من دخل في العلوم ثم لم يستكمل أصولَها ربما أضرّ بنفسه وبغيره، كما تراه اليوم في ساحة الإفتاء والتعليم التي تروج في الصحف والفضائيات وغيرها ممن يتكلم في مسائل الدين بمجرد شبهة تولدت له أو مَقَالةٍ لم يتم له فهمُها من كلام العلماء، فبنىٰ عليها قصورا مشيّدة فوقع في ضلال وأضل الناس.

وهٰذه الأحوال التي تقع لمن سبق من الأمم: المقصود منها معرفة طرائقهم في إصلاح النفوس ولا يلزم من ذلك الأخذ بطريقتهم، وليس هٰذا مرادا للمصنف، ولكن مرادَه هو التنبيه إلىٰ أن من دخل في العلم وهو ليس من أهله فإنه يُضِر بالعلم، كما أن من دخل في العلم مع صلاحيّة نفسه لكنه لم يستكمله ولم يُقِم أصوله في نفسه فإنه يصير نصف متعلم، فيُفسد أديان الخلق، كما قيل: (يُفسد أديان الخلق نصف متعلم، ويفسد أبدانهم نصف طبيب)، فمن تطبب دون علم كامل بالطب أضر بنفوس الناس، وكذلك من أفتىٰ بغير علم كامل أضر بدين الناس.

الباب السابعُ والعشرون

وجوب ضبط المتصدين للعلم ومضرة إهمال ذلك

لا شيء أوجب علىٰ السلطان من مراعاة المتصدين للريّاسة بالعلم، فمن الإخلال بها ينتشر الشر ويكثر الأشرار، ويقع بين الناس التباغض والتنافر، وذلك أن السُّوَّاسُ أربعة:

الأنبياء: وحكمهم علىٰ الخاصة والعامة ظاهرهم وباطنهم.

والولاة: وحكمهم علىٰ ظاهر الخاصة والعامة دون باطنهم.

والحكماء: وحكمهم علىٰ بواطن الخاصة.

والوعاظ: وحكمهم علىٰ بواطن العامة.

وصلاح العالم بمراعاة أمر هٰذه السياسات لتخدم العامةُ الخاصةَ، وتسوس الخاصة العامة، وفساده في عكس ذلك، ولما تركت مراعاة المتصدي للحكمة والوعظ،وترشح قوم للزعامة في العلم من غير استحقاق منهم لها فأحدثوا بجهلهم بدعًا استغروا بها العامة، واستجلبوا بها منفعة ورياسة، ووجدوا من العامة مساعدة لمشاكلتهم لهم، وقرب جوهرهم منهم.

فكل قرين إلىٰ شكله كأُنس الخنافس بالعقرب

وفتحوا بذلك طرقًا منسدة، ورفعوا بها ستورًا مسبلة، وطلبوا منزلة الخاصة فوصلوا إليها بالوقاحة وبما فيهم من الشِّرَة، فبدَّعوا العلماء وكفروهم اغتصابًا لسلطانهم ومنازعة في مكانهم، فأغروا بهم أتباعهم حتىٰ وطؤوهم بأخفَافهم وأظلافِهم فتولد من ذلك البوار والجور العام.

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في هٰذا الباب أن من وظائف ولي الأمر مراعاة المتصدين للرياسة بالعلم وترتيبُ أحوالهم، فليس نشر علم الشريعة مَرتعًا خصبا يتكلم فيه من شاء، ومن فهِم هٰذا المعنىٰ وانقدح في ذهنه فإنما هو من تُرّهَّات نفسِه وحُثَالة ذهنِه، وأما الشرع فإنما أناط هٰذا الأمر بأهله، فليس كل أحد يصلح للتعليم وبث الدين، وإنما يصلح للتعليم وبث الدين من تأهّل له واستكمل عُدَّته وصار صالحا للإفتاء والتعليم بتلقيه للعلم عن أهله وطول مُدّته فيه، والعلم لا يؤخذ عمن لم يعرف بطَلَبِه، فيجب علىٰ ولي الأمر ألا يجعل المجال مسرحًا مفتوحًا لكل من تكلم، سواء من المتشرّعة الذين ينتسبون إلىٰ الشريعة ولم يستكملوا العلوم، أو ممن ينتسب إلىٰ الإسلام ولا صَنْعَة له في العلم وإنما أعجبه مَنطِقُه واستحسن دِيبَاجة كلامِه، فصار يتكلم في مسائل الدين بما يشاء.

والتفريط في هٰذا الأصل يتولّد منه شرٌّ عظيم ووبال وَخيم ومضرَّتُه علىٰ الدنيا كمضرَّتِه علىٰ الدين، وإن من أسباب زوال الأمم الإخلال بهٰذا الأصل، وقد دخل مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ ربِيعَة الرأي شيخِهِ

فوجده يبكي فارتاع لذلك فسأله فقال: صار يفتي بالمدينة من هو أحق بالسجن من السُّراق، وإنما بلغ هٰذا الأمرهٰذا المَبلَغِ من نفس ربيعة لمعرفته بشدة المخاطر التي تحيط بالخلق إذا تكلّم في العلم والدين من ليس أهلا بذلك، فبذلك تنتشر الشرور وتكثر الأخطار ويقع بين الناس التباغض والتنافر وما أشبه الليلة بالبارحة ؟!

وقرر المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ هٰذا الأصل بتحقيق أن السُّوَّاس الذين يُصلحون الخلق ويسوسونهم لما فيه مصالح دينهم ودنياهم أربعة:

أولهم: الأنبياء وهم يحكمون علىٰ الخلق جميعا خاصتهم وعامتهم وعلىٰ ظواهرهم وبواطنِهم.

والثاني: الوُلاة، وهم يحكمون علىٰ الخلق خاصتهم وعامتهم في الظواهر دون البواطن.

وثالثهم: الحكماء، وهم يحكمون علىٰ بواطن خاصة الخلق، والمراد بالحكماء هنا العلماء.

ورابعهم: الوعّاظ، وهم يحكمون علىٰ بواطن العامة، والمراد بهم من يرققون قلوب الناس بالحكمة والترغيب والترهيب.

وصلاح العالَم إنما يقع بمراعاة حال كل سائسٍ لما ينبغي أن يكون عليه، ومن جملة ذلك ألا يَسُوسَ الخلقَ في علمهم ووعظهم إلا من كان صالحا لذلك، فإذا ارتفع لهٰذا من ليس أهلا تولّد الشر علىٰ الخَليقة كما ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ مما آل إليه الحال من فتح طرقٍ منسدّة، ورفع ستور مسبَلة، وجر الناس إلىٰ الوقوع في التبديع والتكفير وكثرةُ الشغَبِ والتنازع والتخاصم، وكل هٰذا إنما نشأ من تكلّم من ليس أهلا للعلم، وهٰذا من جهتين اثنتين:

أولاهما: في حق من ابتدأ بالكلام – وليس أهلا – فيتكلم بإفتاء أو إصلاح أو علم،وهو غير متأهّل لذلك.

والأخرىٰ: من جهة من يتصدّىٰ للرد علىٰ هؤلاء ودفع مقَالاتِهم وهو غير متأهّل لذلك، فإن الرد علىٰ مقالات الضلال والبدعة موكول إلىٰ العلماء الراسخين، كما قرره الشاطبي في «الموافقات» و ابن رجب في «جامع العلوم والحكم».

ومن الفساد الواقع اليوم ما يتعلق بكلا الجهتين فتجد من يتكلم في الإرشاد والإصلاح والإفتاء والتعليم وهو غيرُ أهلٍ له، ويقابله أيضا من يتكلم في رد مقالته ومعارضة دعواه وهو غير مترشّح لذلك.

فيجب أن يعلم الخلق أن ضبط المعلِّمين هو من أولىٰ ما يُنصر به الدّين، **وليس من الدين أن يتكلم كل من شاء بما شاء**، ولهٰذا فإن من الطريقة السليمة أن يتحرّىٰ الإنسان فيمن يريد أن يستمع إلىٰ تعليمه أو وعظه أو إرشاده، أو فيمن يطلُبُه لتعليم جماعته – جماعة مسجده أو قومِه – فلا يأتي لهم إلا بما تبرأ

به الذمة، وأما أن يفتح المجال لكل أحد تحت دعوىٰ: دعوة الناس وإصلاح الخلق، فهٰذا ليس طريقة الشريعة.

ومن أئمة المساجد من يُعظّم طلب إذن في الوعظ والتعليم لشخص ما، وأعظم من هٰذا وأولىٰ أن يطلب الإنسان تزكية هٰذا المعلِّم أو الواعظ والشهادة له من العلماء الرّاسخين بأنه صالح للتعليم ووعظ الخلق، والغفلة عن هٰذا ينشأ منها شر، فتجد من يتكلم في إصلاح الناس أو وعظهم ثم يقع في جهالات عظيمة.

كما حدّثني بعض الأخوان عن رجلٍ قام في مسجد يحثّ الناس علىٰ صيام يوم عرفة، ثم قرر لهم بأنه لا يجوز صومه مفردا بل يصوم الإنسان يوما قبله أو يوما بعدَه،واليوم الذي بعده قد أجمع أهل العلم علىٰ حرمة صيامه وهو يوم العيد الأكبر، لكن هٰذا لعدم رسوخ قدمه وثبوت علمه خلط بين صيام عاشوراء وصيام يوم عرفة.

فمثل هٰذا لا يُسمح له بوعظ الناس وإرشادهم، لأن الضرر الناشيء عن تعليمه وإرشاده أعظم من النفع المرجو في تعليمه وإرشاده.

فينبغي أن يتفطّن طالب العلم لهٰذا، وأن يبث هٰذا الأصل بين الناس، وأنه ينبغي علىٰ الخلق أن يتحروا فيمن يعلمهم أو يعظم أو يرشدهم أن يكون صالحا لذلك لئلا ينشأ من ذلك فساد وإضرار بهم.

وهٰذا آخر التقرير في هٰذا المجلس.

الباب الثامن والعشرون

ذكر من يصلح لوعظ العامة

لا يصلح الحكيم لوعظ العامة لا لنقص في الحكيم بل لنقص في العامي، فلن ترىٰ الشمسَ أبصارُ الخفافيش، وأيضًا فبين الحكيم والعامي من تنافي طبْعيهما وتنافر شكليهما من النفار قريب مما بين الماء والنار والليل والنهار، وقد قيل لسلمة بن كُهيل ما لعلي رضي الله عنه رفضته العامة وله في كل خير ضرس قاطع؟ فقال: لأن ضوء عيونهم قصر عن نوره، والناس إلىٰ أشكالهم أميل.

وبهٰذا النظر لما قال جاهل لحكيم: إني أحبك، فقال له: نعيت إليَّ نفسي، فقيل له: ولم ذلك؟ فقال: لأنه إن صدق فليس ميلُه إليَّ إلا لنقيصة بدت من نفسي لنفسه فأنِسَتْ بها، وعلىٰ هٰذا قول الشاعر:

لقد زادني حبا لنفسي أنني ... بغيض إلىٰ كل امرئ غيرِ عاقل

فحق الواعظ أن تكون له مناسبة إلىٰ الحكماء ليقدر علىٰ الاقتباس عنهم والاستفادة منهم، ومناسبة إلىٰ الدهماء حتىٰ يقدِروا بها علىٰ الأخذ منه كالوزير للسلطان الذي يجب أن يكون فيه أخلاق الملوك، وتواضع السُّوقَةِ ليصلح أن يكون واسطة بينه وبينهم، وكالنبي الذي جعله الله من البشر وأعطاه قوة الملك ليمكنه أن يأخذ عن الملك ويمكن البشر أن يأخذوا عنه، وإلىٰ هٰذا أشار تعالىٰ بقوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا﴾[الأنعام: ٩] تنبيهًا أنه ليس في وسعهم التلقي عن الملك ما لم يتجسم فيصير في صورة رجل.

فإذن حق الواعظ أن تكون له نسبة إلىٰ الحكيم ونسبة إلىٰ العامة يأخذ منه ويعطيهم، كنسبة الغضاريف إلىٰ اللحم والعظم جميعًا، ولولاها لما أمكن العظم أن يكتسب الغذاء من اللحم، وهٰذا مما إذا تُؤمِّل اطلع منه علىٰ حكمة عجيبة وصَنعة غريبة.

ذكر المُصَنِّف رحمه الله تعالىٰ في هٰذا الباب من يصلح لوعظ العامة، والخلق عند المصنف منقسمون إلىٰ ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الحكماء.

والقسم الثاني: العامة.

والقسم الثالث: الوُعَّاظ.

وقد جعل رحمه الله تعالىٰ الحكيم مباينا للعامي، وهٰذه المباينة تقتضي الافتقار إلىٰ واسطة تكون بينهما هي الواعظ، وإنما يراد بالحكيم عنده من غَلبت عليه العلوم العقلية، بحيث اشتد نَهَارُه من مدارك العوام وأفهامهم، وإلا فمُحال ألا يكون وُرّاث النبوة من العلماء فيهم من يصلح لوعظ العامة، وهل كانت بعثته

ﷺ – وهو أعلم العلماء – إلا للعامة والخاصة جيمعا ؟ بلىٰ. ولكن من كَثُفُ قلبُه بمسائل العلم دون تلذِيعِه بأنواع المرقِّقات أورثها ذلك قساوة تحويل بينه وبين نفع العامة.

وأما العالم المزيِّنُ نفسه بالترغيب والترهيب والإقبال علىٰ الآخرة والاشتغال بما يرقق قلبه ينتفع به العامة انتفاعا عظيما.

فيُسلَّم للمصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ هٰذه الدعوىٰ في حق من استولت علىٰ قلبه مسائل العلم فأورثته قسوة ونَفَارًا من العامة، أما من تزينت نفسه بالرقائق ومدارك النفوس وأحوال القلوب من العلماء فهو أهل لأنْ يعظ العامة، بل هو أشد الناس أهليّة لذلك وأولاهم بنفع الخلق.

وفي طي كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ تنبيه إلىٰ افتقار الواعظ إلىٰ الاقتباس عن العلماء، فإن الواعظ الذي يأخذ الناس بالترغيب والترهيب وينفعهم بذلك لا يصلح وعظُه وإرشادُه ما لم يكن مأخوذا عن العلماء مقتبَسا عن عُلومِهم، وإلاّ فإذا وعظ العامة بمجرد ما يُلقىٰ في رُوعِه ويجده علىٰ لسانه = فهٰذا ربما أضر بهم.

ومن المقطوع به أنَّ من يسعىٰ في إصلاح الناس لا يلزم أن يكونوا جميعا علىٰ حال واحدة في العلم، بل هم مراتب، ومن ذلك مرتبة الوعّاظ الذين نزلوا عن مرتبة العلماء، لكن إن استَشَطَّ هؤلاء الوعّاظ فأنزلوا أنفسهم منزلة العلماء، أو خرجوا في وعظم عن مقتضىٰ العلم أو حالُوا بين الناس وبين العلماء صاروا وبالا علىٰ العامة. وإنما يُحمد من الوعظ ما كان مردّه إلىٰ أدلة الشرع، وقديما قال أبو زرعة الرازي: (من لم يعظه الكتاب والسنة فلا وعَظَه الله).

والمقصود: الإرشاد إلىٰ حاجة العالم إلىٰ رعاية قلبه وأحوال نفسه وفُشُوِّ الترغيب والترهيب لها حتىٰ يتمكن من نفع العامة، وفيه أيضا الإرشاد إلىٰ حاجة الواعظ إلىٰ بناء وعظه علىٰ الإقتباس من العلماء والاهتداء بهديهم.

الباب التاسع والعشرون

الحال التي يجب أن يكون الواعظ عليها

حق الواعظ أن يتعظ ثم يعظ، ويُبصر ثم يُبَصِّر، ويهتدي ثم يهدي، ولا يكون كدفتر يفيد ولا يستفيد، وكمسن يشحذ ولا يقطع، بل يكون كالشمس التي تفيد القمر الضوء ولها أفضل مما تفيده، وكالنار التي تحمي الحديد ولها من الحمىٰ أكثر مما تفيد، ويجب أن لا يجرح مقاله بفعاله، ولا يكذب لسانه بحاله، فيكون ممن وصفهم الله تعالىٰ بقوله: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾﴾[البقرة] ونحو ما قال علي كرم الله وجهه: (قصم ظهري رجلان: جاهل متنسك وعالم متهتك، فالجاهل يغر الناس بتنسكه، والعالم ينفرهم بتهتكه)، والواعظ ما لم يكن مع مقاله فعاله لا يُنتَفعُ به وذلك أن عمله يُدرك بالبَصر، وعلمُه مُدركٌ بالبَصيرَة، وأكثر الناس أصحاب الأبصار دون البصائر، فيجب أن تكون عنايته بإظهار عمله الذي يدركه جماعتهم أكثر من عنايته بالعلم الذي لا يدركه إلا البَصير منهم.

ومنزلة الواعظ من الموعوظ كمنزلة المداوي من المداوىٰ، فكما أن الطيب إذا قال للناس: لا تأكلوا هٰذا فإنه سم قاتل، ثم رأوه آكلًا له عُدَّ سخرية وهَزَأ، كذلك الواعظ إذا أمر بما لا يعمله، وبهٰذا النظر قيل: يا طبيب طب نفسك، بل قد قال تعالىٰ: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴿٣﴾﴾[الصف] إلىٰ غير ذلك من الآيات.

وأيضًا فالواعظ من الموعوظ يجري مجرىٰ الطابع من المطبوع فكما أنه محال أن ينطبع الطين بما ليس منتقشًا في الطابع كذلك محال أن يحصل في نفس الموعوظ ما ليس بموجود في نفس الواعظ.

فإذا لم يكن الواعظ إلا ذا قول مجرد من الفعل لم يتلق عنه الموعوظ إلا القول دون الفعل، وأيضًا فإن الواعظ يجري من الناس مجرىٰ الظل من ذي الظل، فكما أنه محال أن يعوج ذو الظل والظل مستقيم، كذلك من المحال أن يعوج الواعظ والموعوظ مستقيم، وأيضًا فكل شيء له حالة يختص بها فإنه يجري غيره بإرادة منه أو غير إرادة، كالماء الذي يحيل ما يتلقاه من العناصر إلىٰ نفسه بقدر وسعه إلىٰ نفسه، وكذلك النار والأرض والهواء فالواعظ إذا كان غاويًا جر بغيه غيره إلىٰ نفسه، ولهٰذا حكىٰ الله تعالىٰ عن الكفار قولهم: ﴿رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ كَمَا غَوَيۡنَا ﴾[القصص: ٦٣].

وقال أيضًا: ﴿فَأَغۡوَيۡنَٰكُمۡ إِنَّا كُنَّا غَٰوِينَ ﴾[الصافات: ٣٢].

فمن ترشح للوعظ ثم فعل فعلًا قبيحًا اقتدىٰ به غيره فقد جمع بين وزره ووزرهم، كما قال تعالىٰ: ﴿ لِيَحۡمِلُوٓاْ أَوۡزَارَهُمۡ كَامِلَةٗ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَمِنۡ أَوۡزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيۡرِ عِلۡمٍ ﴾[النحل: ٢٥]، وقال

تعالىٰ: ﴿ وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ ﴾[العنكبوت: ١٣]

وقد قال ﷺ: «من سَنَّ سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها يوم القيامة »، بل قد قال الله تعالىٰ: ﴿ وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ ﴾[الأنعام: ٣١].

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في هٰذا الباب الحال التي يجب أن يكون الواعظُ عليها، فنبه أن (حق الواعظ أن يتعظ ثم يعظ ويُبصر ثم يُبصّر ويهتدي ثم يَهدي)، ولا يكون بخلاف ذلك، مفيدا غير مستفيد، (بل يكون كالشمس التي تفيد القمرَ الضوء ولها أفضل مما تُفيدُه).

والوعّاظ فيما يَمْتثلون من وعظهم أو يذرون نوعان اثنان:

أولهما: واعظ يعظ ويتعظ، ويبصِّر ويُبْصِر، ويَهدِي ويهْتدي.

والثاني: واعظ يعظ وهو غير متّعظ، ويبصّر وهو غير مُبصِر، ويهدي وهو غير مهتدي.

وأدلة الشرع متكاثرة في ذم القِسم الثاني، فإن المقصود من وعظ الواعظ وتبصيره وهدايته أن يكون أولىٰ الناس بذلك نفسُه، ولذلك عاب الله ﷻ من كان بخلاف ذلك، كما قال تعالىٰ: [﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾[البقرة]]، وقال تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾ ﴾[الصف]، في آيات وأحاديثَ تنصر هٰذا المعنىٰ.

والمراد بالواعظ المتعظ الذي يتعِظ ويعِظ ويُبَصِّر ويَتبَصَّر ويَهْدِي ويَهْتدِي هو الذي يحمل علىٰ نفسه في طلب امتثال ما يأمر به وإن ترك منه شيئا، وفي ترك ما ينهىٰ عنه وإن واقع منه شيئا، فليس المراد أن يكون الواعظ ممتثلا لكل ما يقول ولا منتهيا عن كل ما يقول، لأن الخطيئة تلازم البشرية، فلا يسلم الإنسان من خطأ وزلل، واعظا كان أو غير واعظ، ولكن المذموم هو أن يتعمد ترك المأمور الذي يأمر به، وفعل المنهي الذي ينهىٰ عنه علىٰ وجه التعمّد والتقصّد وعدم الامتثال، وأما أن يقع منه خلل بترك مأمور أو فعل محظور المرة بعد المرة فهٰذا طبع البشرية.

ثم نبه المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ إلىٰ أن الحامل علىٰ رعاية هٰذا الأصل وفقَ ما جاءت به الشريعة، هو أن الخلق يدّكرون بالأفعال أكثر من ادّكارهم بالأقوال، وربما كان الدليل بالفعل أرشد من الدليل بالقول، والناس يدركون الأعمال بأبصارهم ويفهمون الحقائق ببصائرهم، وأكثر الناس يجرون مع طلب البصر لا مع طلب البصيرة، فهم يرون في حال الواعظ امتثالا بالفعل والنهي، فما رأوه بأبصارهم تبعوه فيه.

ثم نبه المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ علىٰ أحوال تشُاكل الواعظ مع من يعظه وأنها بمنزلة المُداوِي من المُداوَىٰ، أي الطبيب من مريضه، فإن المريض إذا رأىٰ طبيبه يخالف ما يأمره به رأىٰ أن ما أمره به علىٰ

وجه السخرية والاستهزاء، وكذلك هو بمنزلة الطابع من المطبوع، فمن طُبع في شيء لم تخرج فيه صورته، لم تتحقق منفعة طبْعِه، وكذلك حال الواعظ مع وَعظِه، وكذلك هو جارٍ مجرىٰ الظل من ذي الظل، فكما أنه محال أن يعوجّ ذو الظل والظل مستقيم، وكذلك من المحال أن يعوجّ الواعظ والموعوظ مستقيم.

كذلك نبه المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أن لكل شيء حالة يختص بها، وربما جرىٰ غيرُه معه بإرادة منه أو غيرَ إرادة، كما يُلقىٰ في الماء من العناصر فتستحيل ماء، أو في النار فتستحيل نارا، أو في الأرض فتستحيل ترابا، فكذلك ربما اجترّ الواعظ معه إذا كان غَاويا من تلبّس بطريقته فحمل وِزره كما ذكر المُصَنِّف الآياتِ المصدقةَ لذلك، كما قال تعالىٰ: ﴿ فَأَغْوَيْنَٰكُمْ إِنَّا كُنَّا غَٰوِينَ ﴾، وكان الجزاء: ﴿ لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾، فمرتبة الوعظِ شريفة إلا أن لها كُلفة شديدة، والإنسان يجتهد في تحرّي هِداية الخلق مع ملاحظة حال نفسه.

وأكثر الوعّاظ يقفون مع صورة الوعظِ لا حقيقته، كما نبه علىٰ ذلك ابوالفرج بن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ، والواعظ الصادق هو من يعتني بحقيقة وعظه أعظم من طلب صورته، كما ذُكر أن بعض من مضىٰ إذا أراد أن يعِظَ في شيء مُتنَفّل اجتهد أن يعملَه في نفسِه قبل أن يعظَ الناسَ به، فإذا أراد أن يحُثَّ الناس في صدقة طلب التصدَّق قبل ذلك، ثم وعظَهم في ذلك وهلم جرا، وهٰذه حال الكاملين من الوُعَّاظ. فالإنسان يجتهد في تحرّي هٰذا الأصل ويسدد ويقارب.

ولا يُظنَنَّ امرئ أنه يكون في زممنٍ خِلواً من ذنب وإثم ثم يترشّح بعد ذلك لوعْظِ النّاس، لأن هٰذا لا يكون إلا لملَك، وأما البشر فإنه معرّضون للخطيئات والسيِّئات، والمأمور به هو أن يتحرىٰ الإنسان في تجريد نفسه من السيئات وتحلِيَتِها بالحسنات ووعظ الناس إلىٰ هٰذا ونهيهم عن ذاك، فما وقع منه علىٰ وجه الخطأ أو الطبع الآدمي فإنه يسارع إلىٰ التوبة وطلب المغفرة من الله عَزَّوَجَلَّ.

الباب الثلاثون

صعوبة المعيار الذي تدرك به حقائق العلوم

كما أن للدراهم والدنانير ميزانًا قد عرف أهلها صحته فلكل علم ميزان نحو الحساب للمعدودات، والهندسة للممسوحات، والعَروضِ للشِّعر، والنحو للألفاظ العربية، وإلىٰ هٰذا أشار بقوله تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ﴾ [الحديد: ٢٥].

وأوصىٰ الذين أعطاهم الموازين فقال: ﴿وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ﴿١٨٢﴾ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [الشعراء].

وقال تعالىٰ: ﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٨٥﴾﴾[هود].

فكل شاكٍ أو منازع غيره في مقدار فحقه أن يعتمد ميزانه إن عرفه ويقلد أربابه إن لم يعرفه، فإن من ترك ذلك وأخذ يخرص ويحزر ويظن ويخمن لم يزل شكه ولم يسقط خلافه، فالخرص قلما يصدق والظن قلما يوافق ويحقق، ولذلك عبر بالخرص عن الكذب، فقال تعالىٰ: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [الأنعام]، وقال تعالىٰ: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ ﴿١٠﴾﴾[الذاريات].

وقال تعالىٰ في ذم الظن: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴿٢٨﴾﴾ [النجم]

ومعلوم أن ميزان الدين الذي صوابه يوصل إلىٰ الثواب العظيم وخطؤه يفضي إلىٰ العذاب الأليم أصعب الموازين وأشرفها وأولاها بالمعرفة، وكثير في زماننا ممن تحلىٰ بعلم الكلام وترشح فيه للجدال والخصام ورام الزَّعَامة فيه قبل أوانها، وطلب تحقيق موزوناته بغير ميزانها، أخذ كل واحد منهم يخرص خرصًا ويظن ظنًا ويسلك بظنه طريقًا غير نهج، فإذا وقع بينهم خلاف جعل كل واحد منهم ميزانه خرصه، واتبع فيما اعتقده ظنه، فإذا تحاكموا إلىٰ ما اتخذوه ميزانًا صار خلافهم في الميزان أكثر من خلافهم في الموزون فهم في ذلك كمن غص بطعام فاستغاث بماء فشَرِقَ به.

لا جرم أن كثيرًا من مناظراتهم لا تولد إلا شبهة ولا تثمر إلا حَيرَة، ولا يقوم عنها اثنان بِثَاطَةٍ مدت بماء: ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾ [النور].

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ هاهنا بابا في صعوبة المعيار الذي تدرك به حقائق الأمور، فإن الخلق مفطورون علىٰ طلب معايير يقيسون بها أمورهم الظاهرة والباطنة، فلا ينفكّ الخلق عن معايير تَعَارَفوا عليها، إما تتعلق بطعامهم أو تتعلق بأموالهم أو تتعلق باطوالهم أو تتعلق بأراضيهم، أو غير ذلك مما يطلبُ الناس قياسَهُ، فيتَعَارفون علىٰ معيارٍ يجعلونه محَطّا لقياس ما يرومون، ومن جملة ذلك جعل ميزان للدراهم والدنانير، وكل علم فله ميزان من الموازين كما ذكر المُصَنِّف.

والشريعة الغرّاء قد جُعلَ لها معيارٌ يُفزَع إليه، بحيث يُعلم صوابه من خطئه، فإن الشريعة مركَّبة من علم وعمل، ولكل منهما معيار، فأما معيار العمل فهو شيئان اثنان:

أحدهما: معيار العمل الباطِن، وذلك في قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيّات». متفق عليه

وثانيهما: معيار العمل الظاهر، وذلك في قوله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هٰذا ما ليس منه فهو ردّ».

فإن هذين الحديثين عليهما مدار العمل باطنا وظاهرا كما ذكره العلامة ابن تيّميّة وحفيده في التّلمَذة ابن رجب ومن بعدهم العلامة ابن سِعدِي رحمهم الله تعالىٰ جميعا. فالعمل المنسوب إلىٰ الشريعة في الباطن أو الظاهر يقاس بهٰذا المعيار، ويُعرف بهٰذا المعيار صحّة نسبته إلىٰ الشريعة أو نفيه عنها.

وأمّا معيار العلم فإنه شيئان اثنان:

أحدهما: النقل الصحيح.

والآخر: العقلُ الصريح.

وهما المذكوران في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ﴾[الحديد:٢٥]، فإن الكتاب يشير إلىٰ النقل الصحيح، والميزان يشير إلىٰ العقل الصريح.

فإن المقصود بالميزان هنا هو القياس الصحيح، ولأجل هٰذا رأىٰ ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في «إعلام الموقّعين» وابن سعدي في «القواعد والأصول الجامعة» أن يُجعل من أدلة الشرع بعد الكتاب والسنة والإجماع: الميزان، لأنه اسم يختص بالقياس الصحيح، وأما مطلق القياس فيدخل الفساد والصحة، والشرع لم يُعمِل دليلا إلا القياس الصحيح، وهٰذا من دقائق فهمهما رحمهما الله تعالىٰ.

وبهٰذا المعيار تُقاس كل مقالة تنسب إلىٰ علم الشريعة، فتعرض علىٰ النقل الصحيح ومرده الكتاب والسنة، أو إلىٰ العقل الصريح الموافقة لمقتضىٰ النظر المصدَّق بالكتاب والسنة، فإن شُهد بصحته كان صحيحا، وإن شُهد بفساده كان فاسِدا.

وإذا خرج العلم عن هٰذا المعيار واتُخذ له معيار آخر كشهرة القائل أو كثرة القائلين أو تعظيم من قال به وقع الميزان في الفساد، فإن القول لا يُصحَّح بشهرة قائله أو تعظيمِه عند الخلق أو كثرة من قال به، وإنما يُعرف صَوَابُه وخطؤه وصحّته وفساده بالعرْض علىٰ هٰذا المعيار، فمن أعمل هٰذا المعيار في حقائق الأمور كان إدراكه لها صحيحًا، كما قال ابن تيّميّة رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: (العلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول ﷺ) انتهىٰ كلامه. وبه يُعلم أن ما خرج عن هٰذا إما علم خادم للنافع الذي جاء به الرسول ﷺ فيُقتبس، وإما علم لا ينفع ولا يخدُم، فيخرج الإنسان منه ولا يتعرَّض له.

وقد ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أحوال بعض من تحلّىٰ بعلم الكلام في زمانِه، وفزع إلىٰ الأقيسة العقليّة المبنيّة علىٰ التخرُّصات والظنون فاختبط ميزانهم، و اختلط عِيارُهم، واختلفت أقوالهم، فلا يتولد من مناظراتهم إلا الشُبه، ولا تُثمر إلا الحَيرَة، ولا تُولّد في قلوبِ الناسِ خيرًا.

الباب الحادي والثلاثون

كَرَاهِيّةُ الجِدَالِ للعَوَامِّ وَذمِّه على كلِّ حَال

إباحة تعاطي الجدال للعامة الذين لم يتدربوا في تحصيل القوانين، ولم يتهذبوا في سبيل البراهين يجري مجرىٰ حل قيد الشياطين ورفع سد يأجوج ومأجوج، فإنه يثير سلطان قوتهم السَّبُعِيَّةِ منخلعة من يد قائد العقل وقيد الشرع، فالجدال مكروه للعلماء الأَلِبَّاءِ فكيف للجُهَّال الأغبياء؟! ألا ترىٰ أنه تعالىٰ قال لنبيه عليه السلام: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[النحل: ١٢٥]؟

فلم يطلق له جدال مخالفيه حتىٰ قيده بالأحسن هنا مع وصفه عليه السلام بقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٖ ٤﴾[القلم: ٤]،

وقال تعالىٰ في ذم الجدال: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢا﴾[الزخرف: ٥٨].

وقال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ٨﴾[الحج].

وقال: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ﴾[الأنعام: ٦٨] وللجدال مع كونه مكروهًا شرائط وقوانين فمن تعطَّاه ولم يكن متدربًا فيها كان خصيمًا جدلًا.

والخصومة عديمة الفائدة قليلة العائدة، فإن الجدال مع ما فيه قد يوقظ الفهم ويثير الأَنَفَة لاقتباس العلم، والخصومة لا تثمر إلا العداوة وإنكار الحق ؛ فلهٰذا جعلها الله تعالىٰ شرًّا من الجدال فقال تعالىٰ: ﴿بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ ٥٨﴾[الزخرف]، وقال: ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ ٧٧﴾[يس].

أي: جيد الخصومة مبين، ولم يذكر الخصام في موضع إلا عابه، وأيضًا فالمتجادلان يجريان مجرىٰ فحلين تعاديا، وكبشين تناطحا، ورئيسين تحاربا، وكل واحد منهما يجتهد أن يكون هو الفاعل (وصاحبه هو المنفعل، وأن يكون هو الطابع) وصاحبه المنطبع، والقائل كالمؤثر، والسامع كالمتأثر، (ومتىٰ لم يخضع المتأثر لقبول أثر المؤثر) لم يتولد منهما خير بوجه.

وقال حكيم: المجادل المدافع يجعل في نفسه عند الخوض في الجدال أن لا يقنع بشيء، ومن لا يقنعه إلا أن لا يقنع فما إلىٰ إقناعه سبيل، ولو اتفق عليه الحكماء بكل بينة، بل لو اجتمع عليه الأنبياء بكل معجزة، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ أَنَّنَا نَزَّلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَحَشَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ كُلَّ شَيۡءٖ قُبُلٗا مَّا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[الأنعام: ١١١].

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ هنا بابا ترجمَ له بقوله: (كراهية الجدال للعوام وذمِّه علىٰ كل حال)، والموطِّيء لفهم هٰذا الباب أن تعلم أن النفوس تنقسم إلىٰ ثلاثة أنواع كما ذكره ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في «روضة المحبين»:

أولها: نفس سمَاويّة عُلويّة.

وثانيها: نفس سَبْعِيَّةٌ غضَبيَّة.

وثالثها: نفس حيوَانيّة شَهوَانيّة.

وهٰذه الأنواع الثلاثة للنفوس تحرّكها أربع أنواع من القوىٰ كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيّميّة رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في «مجموع فتاويه»:

أولها: القوّة المَلَكيَّة.

وثانيها: القوّة البَهيميَّة.

وثالثها: القوة السَبعيَّة.

ورابعها: القوة الشيطَانيّة.

والقوّة المَلَكية: هي المنسوبة إلىٰ المَلَك؛ أي إلىٰ أخلاق الرحمة والفضل والحكمة.

والقوّة البَهيميّة: هي المنسوبة إلىٰ البَهيمَة؛ أي قلّة العقل والسَفَهِ ومَحَبَةِ الشّهوةِ.

والقوّة السَّبْعيَة: هي القوة المنسوبة إلىٰ السَّبُع، وهي أخلاق البطْش والاعتداء والمخاصمة.

والقوّة الشياطنيّة: هي المنسوبة إلىٰ الشيطان وهي أخلاق المكرِ والحيلةِ والخُبثِ والشّبهةِ.

وهٰذه القوىٰ الأربع تتعارك في النفس وهي لمن غلب عليها، وتتحوّر النفس بعد هٰذه القوىٰ إلىٰ واحدةٍ من النفوس الثلاث التي تقدّمت وهي النفسُ السمَاويّة العُلويّة أو النّفسُ السبعية الغضبية، أو النّفسُ الحيوَانيّة الشهْوَانيّة. وإذا عُقل هٰذا ، فإن تعاطي العامة للجدال يُثير سُلطانَ قوّتهم السبْعيّة أي العُدوانيّة التي ينشأ منها تسلُّطهم علىٰ غيرهم وبطشُهم به، فيُكره حينئذٍ تعاطي الجِدال مع العامة وأن يُفتحَ لهم هٰذا الباب، وأصل الجِدال مكروه للعلماء فضلا عن الجهال كما قرّره المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ، فإنه لم يأتِ غالبا إلا مذمومًا، وعندما أذِنَ به إنما أذِن به مع تقييده بالأحسن، كما قيل للنبي ﷺ: «وجادلهم بالتي هي أحسن »، هٰذا مع كونه ﷺ موصوفا بالخُلق الأعظم، كما قال تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾[القلم]، فإذا تعاطىٰ العامي الجدال أورثه ذلك عُداونًا وتعدّيًا ولَججًا ولَدَدًا يمنعه من قَبول الحق، فتكون فائدته له عدِيمة، وعائدته عليه قليلة، وما ينشأ من الشر عن دخوله فيه أضعافُ أضعاف ما يُرجي من ردّه إلىٰ الحق، فينبغي ألا يُمعِن المرء في مُجادلة العوام، بل يبيِّن لهم الحق ويسكُت فإن قبيلوه وأخذوا به فالحمدلله، وإن أبوا وأصرّوا علىٰ ما هم عليه كان قد أدّىٰ ما عليه، لأنه لا يتولَّدُ وراء ذلك إلا الشر، كما قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في حال من لم يقنَع بالحق ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا ﴾ أي مُقابِلاً مُعايَنًا ﴿مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ وهٰذا حال جِدالِ العامّة.

البابُ الثاني والثَلاثُون

ما يجب أن يُعَامَل بِه الجَدِل المُماحِك

إذا ابتليت بمجادل مهاوش ومساجل مناوش قصده اللجاج لا الحجاج ومراده مباهاة العلماء ومماراة السفهاء، كما قال النبي ﷺ: «من تعلم العلم ليباهي به العلماء أو يماري به السفهاء».

وقد قال الشاعر في مثله:

تراه معدًا للخلاف كأنه ... برد على أهل الصواب موكل

فحقك أن تفر منه فرارك من الأسود والأساود فإن لم تجد من مزاولته بدًّا فقابل إنكاره الحق بإنكارك الباطل، ودفاعه الصدق بدفاعك الكذب معتبرًا في ذلك قول الله تعالىٰ: ﴿ وَمَكَرُواْ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۝٥٠ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴾[النمل].

وقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ۝٥٤ ﴾[آل عمران]

وقوله حكاية عن المنافقين: ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[البقرة]

وقوله: ﴿ فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾[الصف: ٥]

وتتبلغ معه بذلك، وإياك وأن تعرج معه إلىٰ بث الحكمة وأن تذكر له شيئًا من الحقائق ما لم تتحقق أن له قلبًا طاهرًا لا تعافه الحكمة فقد قال ﷺ: «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب».

وإن لكل تربة غرسًا ولكل بناء أسًّا وما كل رأس تستحق التيجان، ولا كل طبيعة تستحق إفادة البيان.

وإن كان لا بد فاقتصر معه علىٰ إقناع يبلغه فهمه، فقد قيل: كما أن لب الثمار معد للأنام فالتبن مباح للأنعام، كذلك لب الحكمة معد لذوي الألباب وقشورها مبذولة للأنعام، وكما أنه من المحال أن يشم الأخشم ريحانًا فمحالٌ أن يُفِيدَ الحمارُ بيانًا، واعلم أن سبيل إنكار الحجة والسعي في إفسادها أسهل من سبيل المعارضة بمثلها والمقابلة لها، ولهٰذا يتحرىٰ الجدل الخصيم أبدًا بالدفاع لا المعارضة بمثلها، وذلك أن الإفساد هدم وهو سهل، والإتيان بمثله بناء وهو صعب، فإن الإنسان كما يمكنه قتل النفس الزكية وذبح الحيوانات وإحراق النبات، ولا يقدر علىٰ إيجاد شيء منها يمكنه إفساد حجة قوية بضرب من الشبه المزخرفة ولا يمكنه الإتيان بمثلها، ولأجل ما قلنا دعا الله عز وجل الناس في الحجج إلىٰ الإتيان بمثلها لا إلىٰ السعي في إفسادها، فقال تعالىٰ: ﴿ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٣].

وقال: ﴿ قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ ﴾[هود: ١٣].

فرضي أن يأتوا بما فيه مشابهة له وإن كان ذلك مفترىٰ، وقال إبراهيم عليه السلام: ﴿فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ ﴾[البقرة: ٢٥٨]. والله الموفق.

ختم المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ الفصول المتعلقة بالعلم وفضله مما أورده في كتاب «الذريعة»، بهٰذا الباب المبيِّن لـ(ما يجب أن يُعاملَ به الجَدِل المُمَاحِك)، والمُراد بالجَدِل المُماحِك من كان قصدُه اللِّجاجِ لا الحِجَاج، والمُباهاة للعلماء والمماراة للسفهاء، فهو لا يريد الوصول إلىٰ الحق، وإنما يريد إحداثَ لِجاجٍ وطلبَ مباهاة وسُمعة، ومتىٰ ابتُلي الإنسان بِجَدِلٍ مماحكٍ علىٰ هٰذا النعت المتقدم، فإن له معه مقامين اثنين:

أحدهما: مقام الفِرار بالإعراض عنه، وإليه أشار المُصَنِّف بقوله: (فحقك أن تفرّ منه فرارَك من الأسُود والأسَاوِد) والمراد بالأساود الحيّات العظيمة.

والثاني: مقام القَرار، فإذا لم يتمكن الإنسان من الفرار عنه ومباعدته وابتُلي به، وقرّ بين يديه، فالواجب عليه ما ذكره المُصَنِّف بقوله: (فقابل إنكاره الحق بإنكارك الباطل، ودِفاعَهُ الصدق بدِفَاعِك الكذب) معتبرا بما قال الله: ﴿ وَمَكَرُوا۟ مَكۡرًا وَمَكَرۡنَا مَكۡرًا ﴾ وما في معناها من الآيات التي أوردها المُصَنِّف.

ويتبلّغ معه الإنسان بهٰذا، ولا يُعرّج إلىٰ بثّ الحكمة وذكر حقائق العلم له، لأنه جَدِل مُمَاحِك إنما يطلب نصرة قوله، فإذا لم تتحقق أن له قلبا طاهرا وقَبُولا للحق وإلا فلا تجرَّه إلىٰ بيان الحقائق واقتصِر علىٰ ما يبلغه فهمُه، وأما ما تزايد عن ذلك فأعرِض عنه فإنه لا نفع منه، وهو محال كما قال المُصَنِّف: (وكما أنّه من المُحال أن يَشُمّ الأخشم ريحانا) والمراد بالأخشم من ذهبت حاسّة شمّه لعَطَبِ أنفِه وعَفُونَتِه، (فكذلك محال أن يفيدَ الحمارُ بيانا) أي أن يَظهر من الحمار بيان وإرشاد وتعريف بالحق.

فيكون المقصود في مقام القرار طلب بيان إظهار الحق ببيان حُجَجِه دون تطويل الكلام بمناقضة ما يقوله، ولهٰذا أرشد المُصَنِّف إلىٰ أن سبيل إنكار الحجة والسعي في إفسادها أسهل من سبيل المُعارضة بمثلها والمقابلة لها، فإنك إذا ذكرت له حجة سعىٰ في نقضها بأنواع الشُّبَه، ولكن لا تُطالبه بنقض ما تقول من الحُجج ولكن طالبهُ بحجّة تدل علىٰ صحّة مَقالِه، فإذا أورد حُجة فاسعىٰ أنت في نقضِها وأما أن توردَ الحجج حجُّة حجة وتعرضها عليه وهو جدِل مماحك فإنه يسعىٰ في إفسادها بأنواع الشُّبه، لأن الإفساد هدم وهو سهل، والإتيان بحجة أخرىٰ بناء وهو صعب، فالإنسان يمكنه قتل النفس الزكيّة وذبح الحيوانات وإحراق النبات، لكن لا يمكنه إيجاد شيء من ذلك وهٰذه هي الجادّة المعوّل عليها فيما ذكر من الحِجَاجِ في القرآن كما قال تعالىٰ: ﴿ فَأۡتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثۡلِهِۦ ﴾ فطالبهم الله عَزَّوَجَلَّ بحجة تدل علىٰ صحة دعواهم، ولم يطالبهم تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بالنظر فيما أورِد عليه من الحِجَاج، لأن نفوسهم كانت مطبوعةً علىٰ طلب المُناقضة لما جاء به النبي ﷺ، وهكذا كل جَدِل مماحِك يُعرف أنه يريد الجدال ولا يريد الحق،

فلا تعرضنّ عليه الحُجج تطلب ردّه إلىٰ الحق، بل طالبه بالحجج الدالة علىٰ صحة قوله، ثم اسع أنت في نقض المقالات التي يدّعيها.

وهٰذا آخر التقرير علىٰ هٰذه الفصول المنتخبة من كتاب «الذريعة»، وهي من غُرر العلم المَدفُونَة في ضمن كتاب الذريعة، وعلىٰ طالب العلم أن يعيد قراءتها مرّة بعد مرّة وأن يبثّ الانتفاع بها بين الخلق لما فيها من مزيد الإفادة والإستفادة في هٰذا الباب، فإن الناس محتاجون إلىٰ هدايتهم إلىٰ مسالك أخذ العلم وبثّه وتلقّيه، فإنهم لمّا أخطؤوه وقعوا في الزلل والخلل.

ومن جُملة هٰذه الأصول التي تتعلق بذلك الإرشاد دوما إلىٰ تصحيح النيّات وطلب الثبات في التعلم والتعليم، ولو قلّ المتعلم.

فلا يكونن الحامل للإنسان إن كان معلِّما علىٰ التحري في تحسين تعليمه، ولا الحامل للمتعلِّم علىٰ الحضور=هو كثرة الجُمُوع، فإن هٰذا أصلٌ اغتر به الناس فصرفهم عن عُبوديّة الله ﷻ، فإن الإنسان لايدري من ينفعه الله ﷻ به معلِّما ومتعلِّما، ورب معلم لا يحضر عنده إلا واحد ينتفع الناس بمتعلِمه أعظم من انتفاعهم من متعلم خلق يحضر عندهم المئات، ورب متعلم لا يحضر إلا هو ينتفع الناس به أكثر مما ينتفعون بغيره، واطلب في هٰذا تَبَعا للأنبياء فقد كان النبي يأتي ولا يؤمن به أحد، كما في قصّة عرض الأنبياء في حديث ابن عباس في الصحيح «ورأيتُ النَّبِي وَلَيسَ مَعَهُ أَحَد »، وفي حال السلف رحمهم الله تعالىٰ شواهد صدق، كما ذُكر أن نافعا مولىٰ ابن عمر كان يجلس بعد الفجر فلا يجلس إليه أحد إلا مالك، فكان مالك كالشمس للدنيا، وبقي علم نافع رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ بمتعلِّمه الواحد، فينبغي أن يحرص الإنسان علىٰ تصحيح نيّته في هٰذا وطلب تثبيت نفسه، والعلمَ بأن العلم موصل إلىٰ الله ﷻ، فلا يُصَدّن المرءُ عنه.